

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللهم انفعنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، إنك أنت العليم الحكيم. وبعد؛

فهذه المنظومة التي سندرستها في هذا الأسبوع هي منظومة الشبراوي، وهذه المنظومة امتازت بميزتين: الميزة الأولى: أنها مختصرة؛ لأنه كما قال: (خمسون بيتاً). وتزيد بيتاً واحداً في الختام، قال فيه:

يَا رَبِّ عَفْوًا عَنِ الْجَانِي الْمُسِيءِ فَقَدْ ضَاقتْ عَلَيْهِ بِطَاحِ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

فهي خمسون بيتاً مع هذا البيت، ولا شك أنها إذا كانت خمسين بيتاً فلن تستوعب قواعد النحو، لكن هو اقتصر - على المهم، كما سيتبين - إن شاء الله.

الميزة الثانية: أنه نظمها نظماً سهلاً؛ حتى قيل: إنها لا تحتاج إلى شرح. لكنها تحتاج إلى تعريف، وتحتاج إلى أمثلة، سوى ما قد يظهر من الفوائد والنكات النحوية.

ولمحة موجزة عنه الشبراوي، فهو: عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي المصري الشافعي، وُلِدَ سنة اثنين وتسعين بعد الألف، في سنة ١٠٩٢، ونشأ نشأة علمية، ونبغ منذ صغره، ووصفه مترجموه بأنه: عالم، محدث، أصولي، لغوي، وأنه واسع الاطلاع. وتولَّى مشيخة الأزهر سنة ألف ومئة وسبع وثلاثين، ولا شك أنه لا يتولى مشيخة الأزهر إلا من كان مستحقاً لهذا المنزلة؛ ولهذا قال مترجموه: إنه حظي بمكانة عند الأمراء والوزراء، حتى نفذت كلمته، وقُبِلت شفاعته. قالوا أيضاً: إن طلبه العلم أيام مشيخته في الأزهر نالوا درجة كبيرة من التقدير والاحترام. والشبراوي له مؤلفات، وكل من ترجم له يقول في ترجمته: وله نظم. ويبدو لي أن المقصود بالنظم المنظومة التي بأيدينا، التي هي في النحو. ومات الشبراوي في ذي الحجة، سنة ألف ومئة وواحد وسبعين، رحمه الله.

يقول الفقير عبد الله الشبراوي الشافعي: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ). الشبراوي: نسبة إلى بلدة في مصر تُسَمَّى (شُبرا)؛ ولهذا بعض من ترجموا له يقولون: الشبراوي -بضم الشين المعجمة. لكن الزركلي في الأعلام ضبطه بالفتح (الشبراوي)، وقد يكون هذا لقصد التخفيف.

يقول الفقير عبد الله الشبراوي الشافعي: (قَدْ سَأَلَنِي مَنْ يَعِزُّ عَلَيَّ أَنْ أَنْظِمَ لَهُ آيَاتًا تَشْتَمِلُ عَلَى قَوَاعِدِ فَنِّ الْعَرَبِيَّةِ). قوله: (مَنْ يَعِزُّ عَلَيَّ). أي: يعظم عندي وترتفع مكانته. تقول: عز فلان يعِزُّ -بالكسر- أي: له غلاء عندي. أي: ارتفعت منزلته ومكانته، ويأتي الفعل: عز يَعِزُّ -بالفتح، ويأتي: عز يعِزُّ -بالضم.

فالفعل: عَزَّ يَعِزُّ، هذا بمعنى: ارتفعت مكانته وعظمت محبته. والفعل: عَزَّ يَعِزُّ - بالفتح - بمعنى: صعب. تقول: عز عليّ أن أجد الكتاب. بمعنى: صعب عليّ. فيكون مضارع يعزّ، أما عز يعزّ - بالضم - فمعناه: الغلبة، وهذا هو الذي ورد في القرآن، قال - تعالى: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخِطَابِ﴾^(١).

يقول: (أن أنظم له أبياتاً تشتمل على قواعد فنّ العربية). (أبياتاً) جمع: بيت، والبيت هو ما تألّف من مصر-عين، ويسمى (شطرين)، وجمع بيت: أبيات، وهذا في الشعر. أما المسكن فيجمع على: بيوت. هذا قول. والقول الثاني: أن البيت (المسكن) يجمع على أبيات - أيضاً - لكنه قليل، إذن أبيات يطلق على أبيات الشعر بكثرة، يطلق على المساكن بقلة.

يقول: (فَأَجَبْتُهُ لِمَا سَأَلَ، طَالِبًا مِنْ اللَّهِ بَلُوغَ الْعَمَلِ، وَرَتَّبْتُهُ عَلَى خَمْسَةِ أَبْوَابِ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْكَلَامِ عِنْدَ النُّحَاةِ، وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ.

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْإِعْرَابِ اصْطِلَاحًا.

الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ.

الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ.

الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ).

قوله: (النحاة). جمع: ناح، مثل: قضاة جمع: قاضٍ، هذا الجمع. وهنا ملاحظة فتأملوها، يقول: (مرفوعات الأسماء، منصوبات الأسماء، مخفوضات الأسماء).

وهذه فائدة عابرة، وهي أن البصريون يقولون: الجر. والكوفيون يقولون: الخفض. فهذا اصطلاح، والغريب إن الشبراوي استعمل الجر واستعمل الخفض، فمرة يعبر بالخفض ومرة يعبر بالجر، إذن لا هو بصري ولا كوفي.

وهنا ملاحظة بسيطة: فالمعروف أن المرفوعات قد تكون أسماءً وقد تكون أفعالاً؛ إذن قوله: (مرفوعات الأسماء) صحيح. والمنصوبات أيضاً قد تكون أفعالاً وقد تكون أسماءً؛ إذن قوله: (منصوبات الأسماء) صحيح، لكن

المجرورات: هل توجد أفعال مجرورة؟ لا يوجد، إذن لماذا قال: (مجرورات الأسماء أو مخفوضات الأسماء؟).

الجواب: هذا للمشكلة.

قال المؤلف -رحمنا الله وإياه:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

يَا طَالِبَ النَّحْوِ خُذْ مِنِّْي قَوَاعِدَهُ
فِي ضَمْنِ حَمْسِينَ بَيْتًا لَا تَزِيدُ سِوَى
إِنَّ أَنْتَ أَنْتَقْتَهَا هَانَتْ مَسَائِلُهُ
أَمَّا الْكَلَامُ اصْطِلَاحًا فَهُوَ عِنْدَهُمْ:
وَالْإِسْمُ وَالْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ جُمَلْتَهَا
فَالْإِسْمُ يُعْرَفُ بِالتَّنْوِينِ ثُمَّ بِالْأَلِ
وَالْفِعْلُ بِالسِّينِ أَوْ قَدْ أَوْ بِسَوْفَ وَإِنْ

مَنْظُومَةٌ جُمْلَةٌ مِنْ أَحْسَنِ الْجُمَلِ
بَيْتٌ بِهِ قَدْ سَأَلْتُ الْعَفْوَ عَنْ زَلِّي
عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا مَلَلِ
مُرَكَّبٌ فِيهِ إِسْنَادٌ، كَقَامَ عَلِي
أَجْزَاؤُهَا فَهُوَ عَنْهَا غَيْرٌ مُنْتَقِلِ
وَالْجُرُّ أَوْ بِحُرُوفِ الْجُرِّ كَالرَّجُلِ
أَرَدْتَ حَرْفًا فَمِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ خَلِي)

وفي الأبيات التي سبقت قبل قليل يقول:

يَا طَالِبَ النَّحْوِ خُذْ مِنِّْي قَوَاعِدَهُ
مَنْظُومَةٌ جُمْلَةٌ مِنْ أَحْسَنِ الْجُمَلِ

هذه المنظومة من بحر البسيط الذي هو (مستفعلن فاعل) أربع مرات، وعروضه وضربه قد يدخلها الخبن، والخبن: حذف الحرف الساكن الثاني، فبدلاً من: فاعلن، تكون فعِلن. وبحر البسيط من البحور الشعرية السهلة السمحة؛ ولهذا اختار أن تكون المنظومة على هذا البحر.

يقول: (يَا طَالِبَ النَّحْوِ). هذا خطاب لكل من يتأتى منه الطلب، وإن كان في الأصل يُراد به معين، فقد ذكر في المقدمة أن هناك من سأله أن ينظم. إذن قوله: (يا طالب النحو). هو خطاب للذي طلبه، لكنه في الأصل يعم، فهو في الأصل خطاب لكل من يتأتى منه الطلب، وإن كان النظم ابتداءً يُراد به شخص معين.

(يَا طَالِبَ النَّحْوِ)، النحو هو: علم يُعرف به أواخر الكلام أعراباً وبناءً، فهذا هو علم النحو. وقولنا: أواخر الكلام. يعني: أن النحوي لا يبحث في أول الكلمة - في الأحرف الأولى، ولا يبحث في الأحرف الوسطى، إنما النحوي همه وقصده الحرف الأخير، فهذا عمله.

والنحو عند المتأخرين غير الصرف، يقولون: هذا نحو، وهذا صرف. أما عند المتقدمين: فإذا أطلق النحو، انصرف إلى ما يبحث في أواخر الكلمة، وما يبحث في بنيتها، فهذا كله نحو، أما المتأخرون فيخصون النحو بعلم الإعراب، هذا هو النحو عن المتأخرين، وعلى هذا جرى الناظم هنا.

القواعد: جمع قاعدة، وهي: الأمر الكلي المنطبق

يَا طَالِبَ النَّحْوِ خُذْ مِنِّي قَوَاعِدَهُ مَنظُومَةً جُمْلَةً مِنْ أَحْسَنِ الْجُمَلِ

على جميع جزئياته. وأرجو ألا تتضايقوا من هذه المصطلحات وهذه التعريفات؛ فنحن بحاجة إليها في أول الدرس، فالقاعدة: الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته. ف (الفاعل مرفوع)، هذه قاعدة، و (الحال منصوبة) هذه قاعدة، و (الحال لا تكون إلا نكرة) هذه قاعدة، و (الحال صاحبها معرفة) هذه قاعدة.

فأنت تطبق كلمة (الفاعل مرفوع) على كل فاعل يمر بك، إذن نقول: الفاعل مرفوع. هذا أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته.

يَا طَالِبَ النَّحْوِ خُذْ مِنِّي قَوَاعِدَهُ مَنظُومَةً جُمْلَةً مِنْ أَحْسَنِ الْجُمَلِ

(منظومة): حال، و (جملة): حال، أو صفة. (من أحسن الجمل). هل يليق أن يمدح صنعته؟! لا، ولكن العلماء إذا مدحوا صنيعهم أو ذكروا جهودهم، فإنهم يقصدون بهذا الحث والترغيب، والشبراوي رغبتنا في منظومته من جهتين: الجهة الأولى: أنه قال: إنها من أحسن الجمل.

الجهة الثانية: أنها خمسون بيتاً.

إذن هو رغبتنا من جهتين: الجهة الأولى: أنها منظومة من أحسن الجمل. والجهة الثانية: أنها خمسون بيتاً لا تزيد سوى بيت واحد.

ثم قال:

فِي ضِمْنِ حَمْسِينَ بَيْتًا لَا تَزِيدُ سِوَى بَيْتٍ بِهِ قَدْ سَأَلْتُ الْعَفْوَ عَنْ زَلِّي

العفو: المسامحة والتجاوز. والزلل معناه: الخطأ والتقصير. ثم قال في ترغيب ثالث:

إِنَّ أَنْتَ أَتَقَنَّتَهَا هَانَتْ مَسَائِلُهُ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا مَلَلٍ

فهذا ترغيب ثالث؛ لأنه يقول: هذه قواعد. وهو لا يذكر إلا القواعد، ولم يذكر التفرعات، وأحياناً يترك الأمثلة والتعريف أيضاً.

قال:

إِنْ أَنْتَ أَتَقَنَّتَهَا هَانَتْ مَسَائِلُهُ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا مَلَلٍ

ما الفرق بين المسائل والقواعد؟ وأيهما أهم: القواعد أم المسائل؟ القواعد أهم؛ لأن المسائل هي القضايا الجزئية التي تُؤخذ أحكامها من القواعد، فقد يكون تحت بعض القواعد عشر مسائل أو أقل أو أكثر، فإذا فهم الطالب القواعد سهلت عليه المسائل؛ ولهذا قال: (إِنْ أَنْتَ أَتَقَنَّتَهَا). أي: أتقنت هذه القواعد. (هَانَتْ مَسَائِلُهُ)؛ ولهذا يقولون: إتقان القواعد سبب لسهولة المسائل. وهذا ليس في النحو فقط، بل أيضًا في الحديث، وفي أصول الفقه بالنسبة للفقه، فأبى فن أو علم من العلوم له قواعد، فإتقان القواعد سبب لسهولة المسائل.

ولكن ما إعراب: أنت؟ إعرابها: فاعل لفعل محذوف؛ لأن الأسماء لا تقع بعد أدوات الشرط، و(إن) شرطية، إذن (أنت) لا بد أن تكون فاعلاً لفعل محذوف، مثل قول الله -تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٦). وهذا يُسمى: باب الاشتغال.

إِنْ أَنْتَ أَتَقَنَّتَهَا هَانَتْ مَسَائِلُهُ عَلَيْكَ مِنْ غَيْرِ تَطْوِيلٍ وَلَا مَلَلٍ

التطويل: الزيادة على المقصود بدون فائدة. وإذا كان الزيادة بفائدة لا يُسمى تطويلاً، وإنما يُسمى إطناً، والإطناب طريق من طرق البلاغة، يقولون: الإيجاز، والمساواة، والإطناب. لكن إن كان التطويل والزيادة بدون فائدة، فهذا يسمى: تطويلاً. والملل: هو السأم، فقوله: (ولا ملل). أي: ولا سأم. وصدق -رحمه الله- فالمنظومة هذه ليس فيها تطويل، وليس فيها سأم، ثم دخل في صلب الموضوع؛ وهو الباب الأول: الكلام، وما يتألف منه.

أَمَّا الْكَلَامُ اصْطِلَاحًا فَهُوَ عِنْدَهُمْ: مُرَكَّبٌ فِيهِ إِسْنَادٌ، كَقَامَ عَلِيٌّ

الكلام هو المركب من كلمتين، أُسْنِدَتِ إحداهما إلى الأخرى، ولا يتأتى هذا إلا من اسمين أو اسم وفعل. والكلام لا بد فيه من أمرين -كما قال الناظم: الأول: التركيب، والثاني: الإسناد. والإسناد معناه: ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة التامة.

ومعنى: على وجه الإفادة التامة. أي: بحيث يحسن السكوت عليها؛ ولهذا قال: أما الكلام اصطلاحاً فهو عندهم مركب فيه إسناد، كقام علي[ؑ]. فالمركب: ما تركب من كلمتين فأكثر، أفاد أو لم يفد. والإسناد: ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة.

فأنت إذا قلت مثلاً: إن قام محمد. فهل هذا فيه تركيب؟ نعم فيه تركيب؛ لأنه مكوّن من كلمتين أو ثلاث كلمات. إذن التركيب هو: ما تألف من كلمتين فأكثر. مثل المركب الإضافي: أبو محمد. والمركب الوصفي: رجل فاضل. لكن هل فيه فائدة؟ لا، ليس فيه فائدة؛ ولهذا لم يقولوا: إن الكلام هو المركب وسكتوا، بل قالوا: إن الكلام هو المركب الذي فيه إسناد.

وعلى هذا نقول: إن الكلام لا بد فيه من أمرين: الأمر الأول: التقييد، والأمر الثاني: الإسناد. ولماذا اشترطوا الإسناد؟ لأجل أن تحصل الفائدة، فلو اقتصر في تعريف الكلام على التركيب، لدخل ما لا يفيد؛ لأن المركب قد يكون مفيداً، وقد يكون غير مفيد، فالتركيب لا يشترط فيه الإفادة، لكن الإسناد تشترط فيه الإفادة، وهذا وجه قول الناظم: (مركب فيه إسناد).

ثم قال: (كَقَامَ عَلِيٍّ). لماذا قال: كقام علي؟ لأجل أن يفسر لك أن المراد بالإسناد: ما تحصل به الفائدة التي يحسن السكوت عليها. إذن كأنه قال: إن الكلام كل مركب فيه إسناد اشتمل على فائدة يحسن السكوت عليها، لكن أحياناً يضيق النظم، فيكمل الناظم التعريف بالمثال، مثلما ذكر ابن مالك^(٣) - رحمه الله - لما قال في مطلع الألفية:

كَلَامًا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ * * *

يريد أن يقول: مفيد. كما قال ابن عقيل^(٤): فائدة يحسن السكوت عليها. لكن يضيق النظم عن هذا، قال: كاستقم. فأنت الآن إذا سمعت كاستقم وقال لك واحد: ما معنى استقم؟ فأنت لا تنتظر أن يأتيك بزيادة كلام، لكن لو قال لك إنسان: إن جاء محمد. فإنك تنتظر باقي الكلام؛ لأن الفائدة هذه لا يحسن السكوت عليها.

(٣) الأستاذ المقدم، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب التصانيف السائرة. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي. نزيل دمشق. ولد سنة ست مئة أو إحدى وست مئة. أخذ العربية عن غير واحد. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. وهو حبرها السائرة مصنفاته مسير الشمس، ومقدمها الذي تُصغى له الحواس الخمس. كان إماماً في اللغة وحفظ الشواهد وضبطها، إماماً في القراءات وعللها. مع الدين المتين والتقوى الراسخة. له مؤلفات جواد؛ منها: "الكافية الشافية"، و"وفاق الاستعمال". توفي في ثلثي عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٦٧ ترجمة ١٠٧٨)، وبغية الوعاة (١ / ١١٩ ترجمة ٢٢٤).

وقوله: (كقَامِ عَلِيٍّ). ما إعراب علي؟ هذا الإعراب يأتينا -إن شاء الله- في الدرس القادم أو الذي بعده، وكذلك أنواع الإعراب الذي هو الإعراب الظاهر والإعراب المحلي والإعراب التقديري، وهذا من أهم ما ينبغي لطالب العلم. فالإعراب هنا بضمّة مقدرّة، لكن منع من ظهورها السكوت العارض لأجل الوقف (كقَامِ عَلِيٍّ)، فهذا السكون عارض لأجل الوقف؛ لأن هذا هو آخر البيت.

بعد هذا ذكر الشيخ أقسام أو أجزاء الكلام

وَالْأَسْمُ وَالْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ جُمَلْتَهَا
أَجْزَاؤُهَا فَهِيَ غَيْرُ مُنْتَقِلٍ

ولا يوجد كلام إلا وفيه: اسم، وفعل، وحرف، ولا يلزم وجود الثلاثة كلها، لكن قصدي أن أجزاء الكلام، هي: اسم وفعل وحرف، وليس لها رابع.

ولهذا جرت عادة النحويين أنهم يتكلمون عن الكلمة وعن الكلام، لكن لو جمعنا كتب النحو كلها لوجدنا أن النحويين واحد من منهجين؛ فبعضهم يبدأ بالكلام عن الكلمة، وبعضهم يبدأ بالكلام عن الكلام، والشبراوي بدأ بالكلام، ثم انتقل إلى أجزاء الكلام، ولكلٍّ وَجْهَةٌ، فالذين يبدأون بالكلام على الكلمة، يقولون: لأن الكلمة هي جزء الكلام، ولا يعرف الكل إلا بمعرفة الجزء، فنحن نبدأ بالأجزاء. وبعضهم يبدأ بالكلام، لماذا؟ يقولون: لأن الكلام هو المقصود؛ لذلك سنبدأ بأجزاء الكلام. هذا ما يتعلق بأجزاء الكلام.

قال:

أَمَّا الْكَلَامُ اصْطِلَاحًا فَهُوَ عِنْدَهُمْ:
مُرَكَّبٌ فِيهِ إِسْنَادٌ، كَقَامِ عَلِيٍّ

(٤) نحوي الديار المصرية بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي الهمداني الأصل، ثم البالسي المصري، قاضي القضاة الشافعي. ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وست مئة، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ والفقهاء عن الزين الكتاني، ولازم العلّاء القنوني في الفقه والأصليين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض، وبه تخرج وانتفع، ثم لازم الجلال القزويني وأبا حيان، وتفنن في العلوم. له من المؤلفات: "شرح الألفية"، و"مختصر الشرح الكبير". مات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث عشر ربيع الأول سنة تسع وستين وسبع مئة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٤٣ ترجمة ١٣٩٩)، والبدر الطالع (ص: ٤٢٦ ترجمة ٢٦٣).

قوله: (فهو عندهم). يعني: عند النحويين، والكلمات: اصطلاحاً، وشرعاً، ولغة... والتعاريف عمومًا، ماذا تُعَرَّب؟ هذه فيها خلاف بين النحويين، حتى إن ابن هشام^(٥) أَلَّفَ فيها رسالة مستقلة، موجودة في كتاب السيوطي^(٦) (الأشباه والنظائر)، فَمَنْ رجع منكم للأشباه والنظائر للسيوطي في إعراب: اصطلاحاً، وشرعاً، ولغةً، وإعراباً، وجد أن بعضهم قال: إنها منصوبة على نزع الخافض، والتقدير: أما الكلام في الاصطلاح. وبعضهم قال: إنها حال. وبعضهم قال: تمييز. وبعضهم قال: إنها مفعول مطلق. ويبدو لي أن إعرابها منصوبة على نزع الخافض أسهل، مع أنه أعراب منتقد، ولكن الطالب الصغير يناسبه مثل هذا الإعراب؛ لأن فيه سهولة، ويليه أنها مفعول مطلق لفعل محذوف. قال:

وَالْأَسْمُ وَالْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ جُمَلْتَهَا أَجْزَاؤُهَا فَهِيَ عَنْهَا غَيْرٌ مُنْتَقِلٌ

الاسم مبتدأ، والفعل معطوف عليه، ثم الحرف معطوف عليه، (جملتها أجزاءها)، جملتها إما أن تعربها مبتدأ، وأجزاءها خبراً، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، أو جملتها توكيد.

وَالْأَسْمُ وَالْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ جُمَلْتَهَا أَجْزَاؤُهَا فَهِيَ عَنْهَا غَيْرٌ مُنْتَقِلٌ

قوله: (أجزاءها)، أي: أجزاء الكلام. (فهو)، أي: الكلام. (عنها غير منتقل)، يبين لك أنه لا يوجد قسم رابع، فهي أقسام ثلاثة، فكيف عرفوا أن الأقسام ثلاثة؟ الأول: الاستقراء، وهو دليل من أدلة النحو.

(٥) الشيخ جمال الدين أبو محمد الحنبلي النحوي الفاضل، المشهور عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. ولد في ذي العقدة سنة ثمان وسبع مئة. تفقه للشافعي ثم تحنبل. وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه. تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصريف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب. من مؤلفاته: "مغني اللبيب"، و"أوضح المسالك". توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبع مئة. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٦٤) ترجمة (١٤٥٨)، والبدر الطالع (ص: ٤٤٠ ترجمة ٢٦٧).

(٦) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن عمر بن خليل بن نصر بن الخضر بن الهمام، أبو الفضل جلال الدين السيوطي. ولد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمان مئة. أصله من أسبوط، ونشأ بالقاهرة. كان عالماً شافعيًا مؤرخاً أدبياً، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه والفقه واللغة. ومؤلفاته بلغت المئات؛ منها: همع الهوامع، الأشباه والنظائر في فروع الشافعية، والإتقان في علوم القرآن، وتدريب الراوي. مات سنة إحدى عشرة وتسع مئة. انظر: حسن المحاضرة له (١/ ٣٣٥ ترجمة ٧٧)، والبدر الطالع (ص: ٣٦٧ ترجمة ٢٢٩).

فاستقرّوا كلام العرب، فوجدوه لا يخرج عن الاسم والفعل والحرف.

الثاني: إن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها، أو لا تدل على معنى في نفسها، فإذا دلت على معنى في نفسها واقتربت بزمن فهي فعل، وإن لم تقترب بزمان فهي اسم، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل تحتاج إلى غيرها فهذه حرف.

فكلمة (محمد) تدل على معنى في نفسها، وهو محمود؛ لأنه محمود الخصال، لكن هل لها زمان؟ محمود أمس أم اليوم أم غدًا، أو محمد أمس أم اليوم أم غدًا، لا تدل على ذلك. أما كلمة (قام) فتدل على معنى وتدل على زمن. فالفعل له دالتان: معنى وزمن، والاسم ليس له إلا دلالة واحدة، وهي المعنى، أما الحرف فليس له دلالة، فإذا قلت: (في). فإنها لا تدل على معنى، لكن لو قلت: (الطلاب في المسجد). اتضح أنه للظرفية، فتحدد معنى الظرفية هنا. والمقصود بهذا أنهم قسموا الكلمة بهذه الأقسام الثلاثة لهذا الوجه، وهناك وجه ثالث، لكن لعل يكفي ما ذكرنا. ثم انتقل المؤلف إلى نقطة أخرى في الموضوع وهي: علامات الاسم، وعلامات الفعل، وعلامات الحرف.

وهذه مهمة للطلاب ولا سيما المبتدؤون؛ لأن هناك من الطلاب من لا يميز بين الاسم والفاعل، الطالب يحتاج إلى معرفة هذه العلامات، والشيخ لم يذكر من علامات الاسم إلا أربع علامات: علامتان في الأول، وعلامتان في الآخر، فقال: (الاسم). والفاء تُسمّى: فاء الفصيحة، إذا مر عليك فاء الفصيحة، فهي الواقعة في جواب شرط مقدر، كأنه قال: إن أردت معرفة العلامات فالاسم.

قال:

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِالتَّنْوِينِ ثُمَّ بِأَلٍ
وَالْجُرُّ أَوْ بِحُرُوفِ الْجُرِّ كَالرَّجْلِ

فالعلامة الأولى: التنوين، وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطأً، وتفارقه خطأً ووقفاً، هذا تعريف التنوين. فإذا قلت: جاء زيدٌ وعمرو. فزيدٌ ينطق بنون ساكنة، لماذا نطقت بها؟ لأنك في حالة الوصل، لكن لو قلت: جاء زيدٌ. فإنك لا تنطق بالتنوين، إذن التنوين يفارق الاسم في حالتين، ولا يكتب التنوين نوناً إلا عند العروضيين، ففي التقطيع العروضي يكتبون التنوين نوناً ساكنة، أما في الكتابة العادية فاستغنى عن النون الساكنة بالضميتين أو الفتحتين أو الكسرتين.

فالتنوين من علامات الاسم، والتنوين له أنواع وفيه تفاصيل، لكن لا داعي للدخول فيها.

الثاني: قال: (ثم بأل). المراد بـ (أل) هنا: أل المعرفة، التي تدخل لتنفيذ التعريف، وهي دليل على أن ما دخلت عليه أنه اسم، فمثلاً: **مِيز** الأسماء من الأفعال في الكلمات التالية: الطالب، فأنت تبدأ بعلامات الأسماء، ولا تبدأ بعلامات الفعل، فطالب تدخل عليه أل، فتقول: جاء الطالب. أو أكرمت الطالب. إذن انتهينا إلى أن كلمة الطالب لا يمكن أن تكون فعلاً؛ لأنها قبلت أل، وأل هنا للمعرفة، والدليل على أنها للمعرفة أنها لا تلازم الاسم فقد تُحذف، وبهذا يتبين لنا أن (أل) التي تدل على أن الكلمة اسم قد تكون تفارق الاسم، وقد لا تفارق الاسم.

وأكثر الداخلة على الأسماء تفارق الاسم؛ لأن أكثرها من قبيل حرف التعريف، ومثل أل الموصولة الداخلة على اسم الفاعل: كالكاتب، والداخل، والخارج. أي: الذي دخل، والذي كتب.. إذن أل ثلاثة أنواع: المعرفة، واللازمة، والموصولة. هذا هو النوع الثاني الذي هو (أل).

وهنا فائدة نقولها لكم؛ لأن الناظم أحسن عندما قال بـ: (أل). ولم يقل: بألف ولا م؛ لأن فيه قاعدة تقول: ما وُضِعَ من الحروف على حرفين أو أكثر يعبر عنه بلفظه لا باسمه، وما وُضِعَ من الحروف على حرف واحد يعبر عنه باسمه أكثر لا بلفظه.

مثلاً: هل حرفان، فهل يعبر عنها باسمها (الهاء واللام) أم بلفظها (هل)؟ نحن نعبر عنها بلفظها، فنقول: (هل). فنكون قد عبرنا باسمها مثل الموضوع على حرفين.

العلامة الثالثة: قال: (الجر). والمراد به: الكسرة التي يُحدثها عامل الجر. وسيأتينا الكلام على الجر في آخر المنظومة - إن شاء الله - فإذا قلت: مررت بالرجل. فالرجل اسم، أولاً: لأن فيه أل، الثاني: لأن فيه كسرة، والكسرة لا يمكن أن توجد إلا في الأسماء، أو ما ينوب عنها - كما سيأتي.

وقد يرد سؤال، وهو: لماذا يذكر الجر وحروف الجر؟ وهل جرت عادة النحويين أنهم يقولون: من علامات الاسم: الجر، وحرف الجر؟ الجواب: نعم، وهذا له فائدة مهمة، لماذا؟ لأجل أن تدخل على الأسماء المبنية، فالأسماء المبنية يدخل عليها حرف الجر، لكن ليس فيها كسرة، فليس فيها علامة جر، فلو قلت: أشرت إلى هذا أن اجلس. فكيف أعرف أن (هذا) اسم؟ ولا يوجد في الجملة حرف، فما هي العلامة؟ العلامة هي حرف الجر، وعلى هذا نقول: إن الجر لا يغني عن ذكر حرف الجر، وحروف الجر لا يغني عن ذكرها الجر، لماذا؟

لأنك لو قلت: أشرت إليه بأن قم. لو قلنا حروف الجر دائماً تدل على أن مدخولها اسم لصارت كلمة (أن) اسم، إذن حروف الجر لا يغني عنها الجر، والجر لا يغني عن حروف الجر.

فهنا ذكر حروف الجر؛ لإدخال الأسماء المبنية، التي لا تظهر عليها حركة الجر، وإنما نستدل على اسميتها بحروف الجر؛ ولهذا ذكر السيوطي أن علامات الاسم ثلاثون علامة، وذكر من الثلاثين: الجر، وحروف الجر.

ومن علامات الاسم: الجمع. فأى كلمة تمر عليك ولها جمع فاعرف إنها اسم؛ لأن الجمع من علامات الأسماء. ومن علامات الاسم: التصغير، فأى كلمة تمر عليك مصغرة فهي اسم. ومن علامات الاسم: الإضافة، فأى كلمة تقع مضافاً أو مضافاً إليه - المضاف هو الكلمة الأولى، والمضاف إليه هو الكلمة الثانية - فاعلم أنها اسم.

ثم قال: (كالرجل). كم علامة في قوله: (كالرجل)؟ ثلاث علامات، هي: الكسرة، وأل، ودخول حرف الجر - الذي هو الكاف.

ثم انتقل إلى علامات الفعل، فقال:

وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ أَوْ قَدْ أَوْ بِسَوْفَ وَإِنْ
أَرَدْتَ حَرْفًا فَمِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ خَلِي

ذكر من علامات الفعل ثلاث علامات: العلامة الأولى: السين، والسين حرف تنفيس، والتنفيس معناه: التراخي والتأخر عن زمن فعل إلى زمن المستقبل، أي: عن الزمن الحاضر إلى الزمن المستقبل، والسين مختصة بالفعل المضارع، كما في قول الله - تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾^(٧).

ف (يقول) فعل، والدليل على أنه فعل دخول السين، فهل تقول في الإعراب: السين حرف تنفيس أم تسويف؟ تقول: السين حرف تنفيس؛ لأن التسويف سوف، والتنفيس السين، تقول: السين حرف تنفيس مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

العلامة الثانية: (قد). و(قد) مشتركة بين الفعل الماضي والفعل المضارع، فإذا دخلت على الفعل الماضي فهي للتحقيق، مثل: قد قامت الصلاة، قد حضر الضيف. أما إذا دخلت على الفعل المضارع فقد تكون للتحقيق، وقد تكون للتوقع، فإذا قلت: قد يأتي الضيف. فإنها تفيد التوقع، أما في مثل قول الله - تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٨). فقيل: إنها هنا للتحقيق. وقيل: إنها للتقليل. فقولك: قد يوجد البخيل. فهنا للتقليل، أي: تقليل وقوع الفعل.

(٧) البقرة: ١٤٢.

(٨) النور: ٦٤.

أما في قول الله -تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(٩). فليس لتقليل وقوع الفعل، بل لتقليل متعلق الفعل بالنسبة إلى عموم علم الله -تعالى- أي: ما نحن عليه ماذا يساوي في علم الله -تعالى؟ قليل جداً، والله -جل وعلا- يقول: ﴿لَخَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾^(١٠).

إذن ما يتعلق بعلم الله -تعالى- الذي يتعلق بالمخلوقين هو قليل بالنسبة إلى علمه -سبحانه وتعالى- الواسع، قال -تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾^(١١).

والمقصود: أن (قد) تدخل على الفعل الماضي، وتدخل على الفعل المضارع، وسياق الكلام هو الذي يحدد المعنى. أما إعراب (قد)، فهو حرف يُعرب على حسب موقعه، فتقول: قد حضر زيد. (قد): حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. أو تقول: (قد): حرف توقع. أو تقول: (قد): حرف تقليل. وذلك حسب السياق الذي معك، والمراد بـ (قد) هنا قد الحرفية التي تدخل على الفعل المضارع.

ويوجد (قد) الاسمية التي بمعنى يكفي أو بمعنى حسبي، تقول: قدني درع. فهذا اسم يعرب إعراب الأسماء؛ ولهذا يحسن أن تقول: العلامة الثانية: (قد الحرفية). احترازاً من (قد) الاسمية.

الثالث: سوف، وتفيد التسوية الذي هو التأخير، والصحيح أن التأخير في سوف أشد من التأخير في السين، للقاعدة المعروفة: زيادة المبني تدل على زيادة المعنى. فأنت إذا قلت: سيأتي محمد. فإنه يختلف عن قولك: سوف يأتي محمد. فالتأخر محتمل في الجملة الثانية أكثر من التأخر في الجملة الأولى، وسوف مثل السين مختصة بالفعل المضارع.

ومن علامات الفعل: تاء الفاعل للمتكلم كتبت، للمخاطب كتبت، للمخاطبة كتبت.

ومن علامات الفعل أيضاً: تاء التانيث، مثل: هند كتبت. فهذه من علامات الفعل، لكن يلاحظ أن الشبراوي ذكر علامات الفعل الماضي، وذكر علامات الفعل المضارع، لكنه لم يذكر علامات لفعل الأمر.

وفعل الأمر له علامتان متلازمتان؛ العلامة الأولى: دلالة على الطلب. ولهذا فالغالب أن الفعل لا يُشكل بسبب الدلالة على الطلب. العلامة الثانية: قبوله ياء المخاطبة، فالذي لا يقبل ياء المخاطبة ليس فعل أمر. فاعرض العلامة على الكلمة التي معك -التي هي للمخاطبة- فإذا قبلت الكلمة ياء المخاطبة فهي فعل أمر.

(٩) النور: ٦٤.

(١٠) غافر: ٥٧.

(١١) البقرة: ٢٥٥.

لكن لو لم يقبل ياء المخاطبة، ولا دلَّ على طلب، فيصير فعلاً مضارعاً، فلو قال شخص يخاطب امرأة: أنت تكتبين. فهذا فعل مضارع.

ثم قال في نهاية الكلام:

وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ أَوْ قَدْ أَوْ يَسُوفُ وَإِنْ أَرَدْتَ حَرْفًا فَمِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ خَلِي

أي أن علامة الحرف أعجمية، وهي أنه لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، فهي علامة أعجمية وليست موجودة، وقوله: (خلي). خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فمن تلك الأمور هو خلي، وسكَّنه لأجل الوقف.

قال المؤلف -رحمنا الله وإياه:

(الباب الثاني)

في الإعراب اصطلاحاً

اسم وفعل أتى من بعد ذي عمل	هذا والاعراب: تغيير الأواخر من
يختص بالجر إلا الاسم فأمثل	فالرفع والنصب في غير الحروف، وما
وليس للحرف إعراب فلا تطل	والجزم للفعل، فالأنواع أربعة،
جزم، وليس لفعل جر متصل	وقد تبين أن الاسم ليس له
فالرفع أربعة في قول كل ولي	لكل نوع علامات مفصلة
خفض ثلاث وللجزم اثنتان يلي	والنصب خمس علامات، وثالثها

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

هذه الآيات -التي سمعتم- يتعلق بها ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: تعريف الإعراب.

النقطة الثانية: أنواع الإعراب.

النقطة الثالثة: علامات الإعراب.

والبحث في الإعراب وأنواعه وعلاماته بحر طويل ومتشعب، لكن سأحاول أن أجمع شتات المسألة بشيء من الإيجاز والاختصار، ولن نترك إلا التفاصيل أو التفرعات التي تتفرع على ما سنقول.

أولاً: تعريف الإعراب: الإعراب في اللغة يُطلق على معانٍ، منها: الإبانة والإفصاح، ومنه ما ورد في بعض روايات الحديث الصحيح، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»^(١٢). أي: تفصح وتبين مرادها. أما الإعراب في اصطلاح النحويين -كما أشار إليه الشبراوي- فهو: تغيير أو اآخر الكلم لفظاً أو تقديرًا؛ باختلاف العوامل. هذا هو تعريف الإعراب.

فلو أخذنا كلمة (خالد)، وأدخلنا عليها عدة عوامل، فقلنا: جاء خالدٌ. ورأيت خالدًا. ومررت بخالدٍ. فإننا نلاحظ أن كلمة (خالد) طرأ عليها تغيير من الضم إلى الفتح إلى الجر -أو إلى الكسر- ولا نجد لهذا سببًا إلا تغيير العوامل؛ لأن الفعل (جاء) يقتضي الرفع، والفعل (رأيتُ) يقتضي النصب، وحرف الجر يقتضي الجر -أو الخفض. وعلى هذا، فكلمة خالد طرأ عليها تغيير، وكما تلاحظون هذا التغيير ظاهر لم يمنع منه مانع، والسبب اختلاف العوامل. ولو جئنا لكلمة (الفتى)، وقلنا: جاء الفتى. ورأيتُ الفتى. ومررت بالفتى. ومؤكد أن للفعل جاء ورأيت والباء أثر على كلمة الفتى، مثل تأثيرها على كلمة خالد قطعاً، لكن في كلمة خالد ظهر التغيير، لكن في كلمة الفتى لم يظهر التغيير، والسبب: أن الألف -التي هي موضع الحركة- لا تقبل الحركة، وهذا يُسمَّى عند النحويين: التعذر. ومعنى التعذر: الاستحالة.

(جاء الفتى)، جاء فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفتى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. ومعنى التعذر: الاستحالة؛ لأنه يستحيل أن تظهر الحركة على الألف، فالألف لا تظهر عليه الحركة أبدًا؛ لأنه ملازم للسكون.

فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فِي غَيْرِ الحُرُوفِ، وَمَا
وَالجَزْمُ لِلْفِعْلِ، فَالأنواعُ أَرْبَعَةٌ،
وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الإِسْمَ لَيْسَ لَهُ
يَخْتَصُّ بِالجَرِّ إِلاَّ الإِسْمُ فامْتَثِلِ
وَلَيْسَ لِلحَرْفِ إِعْرَابٌ فَلا تَطِلِ
جَزْمٌ، وَلَيْسَ لِفِعْلِ جَرٍّ مُتَّصِلِ

تبين في هذا أن الإعراب نوعان:

النوع الأول: الإعراب الظاهر.

(١٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٧٢٢، ١٧٧٢٥)، ابن ماجه: كتاب النكاح، باب استئثار البكر والثيب (١٨٧٢). قال الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: صحيح. من حديث عدي الكندي.

النوع الثاني: الإعراب المقدر.

والإعراب الظاهر هو الذي يظهر على آخر الكلمة؛ لأنه لا يوجد مانع، والإعراب المقدر هو الذي لا يظهر على آخر الكلمة؛ لوجود المانع.

والإعراب الظاهر له موضعان:

الموضع الأول: أن يكون آخر الكلمة صحيحًا، أي ليس من حروف العلة، وهي: الألف والواو والياء، فيكون آخر الكلمة حرفًا صحيحًا، مثل الدال في كلمة خالد، ومثل الياء في كلمة علي.

الموضع الثاني: الشبيه بالصحيح، وهو الذي آخره: واو أو ياء، التي تظهر عليها حركة الإعراب، ولكن قبلها سكون، مثل: دلو - الذي يؤخذ به الماء من البئر - فدلو ليس بصحيح؛ لأن آخره حرف علة وهو الواو، لكن لما كان الذي قبل حرف العلة ساكنًا، عُوِّمِلَ معاملة الصحيح في ظهور حركات الإعراب، فتقول مثلًا: هذا دلو كبير. ورأيت دلوًا كبيرًا. وأفرغت في دلو كبير. فظهرت حركات الإعراب.

ومثل كلمة ظبي - وآخره ياء - فتقول: هذا ظبي سريع. رأيت ظبيًا سريعًا. ونظرت إلى ظبي سريع.

فتحصل أن الإعراب الظاهر إما أن يكون في الاسم الذي آخره حرف صحيح، أو في الاسم الذي آخره حرف علة، ولكن قبل حرف العلة سكون، والنوع الثاني اصطلاح النحويون على تسميته بالشبيه بالصحيح.

فإذا مر عليك في كتب النحو: الشبيه بالصحيح، فهذا هو المراد، أما الإعراب المقدر فله ثلاثة مواضع، في: الاسم المقصور، والاسم المنقوص، والمضاف إلى ياء المتكلم.

المقصور هو: الذي آخره ألف لازمة، ولا يظهر عليه شيء من حركات الإعراب، كما مثلنا قبل قليل بكلمة (الفتى)، والمنقوص هو الذي لا تظهر عليه الضمة ولا الكسرة، وتظهر الفتحة لختها على الياء، والمنقوص هو: ما آخره ياء، مثل: القاضي، والداعي، والساعي... فتقول: جاء القاضي. جاء: فعل ماضٍ مبني على الفتح. والقاضي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدره على الياء، منع من ظهورها الثقل. ويمكن أن تقول: جاء القاضي. فالضمة ليست مستحيلة، بل يمكن تظهر لكن فيها ثقلًا، إذن لا تظهر.

ومثله في حالة الجر، مثل: مررت بالقاضي. فيمكن أن تظهر الكسرة، فتقول: مررت بالقاضي. لكنها ثقيلة، أما النصب فالفتحة خفيفة على الياء فتظهر، فتقول: رأيت القاضي. قال الله - تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(١٣). فظهرت

الفتحة، والمانع من ظهور الضمة أو الكسرة هو الثقل، هذا بالنسبة للمنقوص، أما بالنسبة للمقصور فالمانع هو التعذر.

بقي النوع الثالث من أنواع الإعراب التقديري، وهو المضاف لياء المتكلم، فلو أخذنا مثلاً كلمة (كتاب)، وقلت: هذا كتابٌ. اشترت كتاباً. نظرت في كتابٍ. تلاحظ أن الآخر -الذي هو الباء- ظهرت عليه حركات الإعراب: الضمة والفتحة والكسرة، إذن دلّ على أن المضاف لياء المتكلم ليست العلة في آخر الكلمة؛ لأن آخر الكلمة قابل للحركة، إنما السبب جاء من أمر آخر وهو الإضافة للياء، فإذا قلت: هذا كتابي. لا توضع الضمة، وإذا قلت: رأيت كتابي. لا توضع الفتحة، وإذا قلت: نظرت إلى كتابي. لا توضع الكسرة؛ لأن الكسرة في: نظرت إلى كتابي. لو وجدت حركة الإعراب في الكسر، فلن توجد في حالة الرفع، ولا في حالة النصب، إذن لماذا أُتِيَ بها؟

أُتِيَ بها لمناسبة ياء المتكلم؛ لأن الذي قبل ياء المتكلم لا بد أن يكون مكسوراً، وعلى هذا فالمانع من ظهور حركة الإعراب في المضاف لياء المتكلم، هل هو عائد إلى ذات الكلمة؟ لا، ليس عائداً إلى ذات الكلمة، إنما عائد إلى الاتصال بياء المتكلم، فالسبب هو ياء المتكلم، فافهم هذا؛ لأنه قد يمر علينا هذا في دروس قادمة؛ لأنه توجد قواعد إعرابية لا تتغير أبداً، فهي بمثابة الحتم.

فإعراب الاسم المضاف لياء المتكلم لا يتغير أبداً في أي موقع يكون؛ ولهذا ينبغي لطالب العلم أن يضبط صيغة إعراب المضاف لياء المتكلم، فمثلاً: هذا كتابي. (الهاء): حرف تنبيه مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. و(ذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (كتابي): كتاب: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم -أي: على الباء التي هي قبل ياء المتكلم- منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

فالضمة لم يمنع من ظهورها التعذر؛ لأن الياء تقبل الحركة، ولم يمنع من ظهورها الثقل؛ لأن الحركة على الباء خفيفة. والمفروض أن الضمة تأتي على الباء، ولكن الباء مشغولة بالكسرة، والكسرة لا تُحذف حتى تحل الضمة محلها؛ ولهذا نقول: إنه مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وهذا الإعراب لا يتغير، إلا أنك في حالة النصب تقول: علامة نصبه... وفي حالة الجر تقول: علامة جره... وقد يقول قائل: ما دامت الكسرة موجودة في حالة الجر، لماذا لا نقول: مجرور بالكسرة الظاهرة؟ نقول: قال بهذا بعض النحويين، وقالوا: هذا يناسب الطلاب المبتدئين، لكن ما دامت الكسرة موجودة في حالة الضم وحالة النصب، فهذا

يدل على أنها ليست حركة إعراب ولكنها حركة مناسبة، وأن حركة الإعراب ليست موجودة، هذا ما يتعلق بتعريف الإعراب.

والشيخ -رحمه الله- تكلم عن الإعراب، وتكلم عن العلامات وعن الأنواع، ولم يتكلم عن البناء، ولعلي أشير إشارة عابرة -إكمالاً للموضوع- عما يتعلق بالبناء، فالبناء هو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل.

وإذا أخذنا -مثلاً- الاسم الموصول (الذي)، وقلت: جاء الذي فاز. هنأت الذي فاز. سلمت على الذي فاز. تلاحظ أن كلمة (الذي) ملازمة للسكون في حالات الرفع والنصب والجر، وأن ملازمة السكون ليست بسبب العوامل: جاء، وهنأت وحرف الجر. لكن ما السبب؟ السبب هو الوضع العربي؛ لأن العرب عندما تكلمت بالاسم الموصول (الذي) جعلته ساكناً، إذن السكون ولزوم حالة واحدة، هل جاء بسبب العوامل؟ لا، لم يأت بسبب العوامل، وهذا معنى قولنا: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل.

ولهذا لا يُعرب الاسم الموصول، بل يُعرب محله؛ لأنه لا ينتظر حركة؛ ولهذا تقول في المثال السابق: جاء الذي فاز. الذي: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. وهنأت الذي فاز. الذي: في محل نصب مفعول به. وسلمت على الذي فاز. الذي: في محل جر.

وبهذا تكون قد اكتملت أنواع الإعراب ثلاثة: الإعراب الظاهر، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي. فالإعراب الظاهر والمقدر يكون في الأسماء المعربة، والإعراب المحلي يكون في الأسماء المبنية والجمل؛ لأنك تقول: الجملة في محل رفع صفة، أو: والجملة في محل نصب حال...

والأسماء المبنية -وهذه مهمة للطالب أن يعرفها- محصورة، أما الأسماء المعربة فليست محصورة. فالأسماء المبنية محصورة في سبعة أبواب: الضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام. هذه ستة، ومسائل متشورة في أبواب أخرى، مثل: اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً، والمنادى إذا كان مفرداً، والأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر -التي هي الأعداد المركبة غير اثنين واثنتين، وما ختم بـ (ويه)، فالمقصود أن هذه هي الأسماء المبنية، وما عداها أسماء معربة.

يقول الناظم -رحمه الله تعالى- في تعريف الإعراب:

هَذَا وَالْإِعْرَابُ: تَغْيِيرُ الْأَوَاخِرِ مِنْ
اسْمٍ وَفِعْلٍ آتَى مِنْ بَعْدِ ذِي عَمَلٍ

الشرط الأول من البيت اختلفت فيه النسخ اختلافًا كبيرًا، ففي بعض النسخ الشبراوية: الإعراب تغيير الأواخر. وبهذا يكون الوزن مكسورًا، وفي بعضها: هذا هو الإعراب. وفي بعضها: هذا والإعراب. بالهمزة، ولا بد من حذف الهمزة، وإلا كُسر وزن البيت، فتقول: هذا والاعراب. وفي بعض النسخ: باب الاعراب تغيير الأواخر من. وفي بعض النسخ: وحد الاعراب تغيير الأواخر من.

والمخطوطات التي اطلعت عليها للمتن والمخطوطات أيضًا التي للشرح فيها اختلاف واضح في هذا الموضوع، لكن أحسن هذه الصيغ هي صيغة: هذا والاعراب. لأن التفعيلة الأولى تبقى على ما هي عليه: مستفعلن. قال:

هَذَا وَالْإِعْرَابُ تَغْيِيرُ الْأَوَاخِرِ مِنْ
اسْمٍ وَفِعْلٍ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذِي عَمَلٍ

قوله: (وفعل). المراد به الفعل المضارع؛ لأنه لا يُعرب من الأفعال إلا المضارع، أما الماضي فهو مبني دائمًا، والأمر مبني دائمًا، والمضارع يُبنى في حالتين، ويُعرب فيما عدا ذلك.

فالماضي مبني على الفتح دائمًا، سواء أكان الفتح ظاهرًا أم مقدرًا، وهذا أحسن من قولنا: إنه يُبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء، ويُبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، ويُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، ويُبنى على السكون إذا اتصلت به نون الإناث. ونون الإناث تبع للضمير الرفع المتحرك، لكن يُنص عليها؛ لأنها قد تُشكل.

وكل هذا الكلام تجمعه كلمة واحدة: أن الفعل الماضي مبني دائمًا على الفتح، سواء أكان الفتح ظاهرًا مثل: كتب. أو مقدرًا مثل: كتبت، كتبوا، كتبنا. ولا نريد أن ندخل في التفاصيل؛ لأن هذا يبعدنا عما نحن فيه.

وفعل الأمر مبني دائمًا مثل الماضي، وللاختصار: فعل الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه. هذه هي القاعدة، فأى فعل أمر يمر عليك وتريد معرفة ما يُبنى عليه فاجعله فعلاً مضارعاً، وأدخل عليه (لم)، فالذي يُجزم به يُبنى عليه.

فمثلاً فعل الأمر: (اكتب)، مضارعه (يكتب)، أدخل عليه (لم) فيصير: لم يكتب. مجزوم بالسكون، إذن فعل الأمر (اكتب) مبني على السكون. وفعل الأمر (اكتبوا)، المضارع منه (لم يكتبوا). مجزوم بحذف النون، إذن فعل الأمر (اكتبوا) مبني على حذف النون. وفعل الأمر (ادع)، المضارع منه (لم يدع) -بضمة على العين- مجزوم وعلامة وجزمه حذف حرف العلة، إذن فعل الأمر (ادع) مبني على حذف حرف العلة. ففعل الأمر مبني على ما يُجزم به مضارعه.

أما الفعل المضارع فيكون مبنياً في حالتين؛ الحالة الأولى: أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، فيبنى على الفتح. الحالة الثانية: أن تتصل به نون الإناث - والتعبير بنون الإناث أحسن من التعبير بنون النسوة؛ لأن نون النسوة خاص بالنسوة، لكن نون الإناث عام، فإن قلت: بدأت الأشجار تتساقطن. فهذه ليست نون النسوة لكنها نون الإناث - فيكون مبنياً على السكون، لكن مع نون التوكيد يبنى على الفتح، مثل لو قلت: والله لأفعلنَّ الخير. وما عدا هاتين الحالتين يكون معرباً، فيُرفع إذا تجرد من الناصب والجازم، ويُنصب إن دخل عليه ناصب، ويُجزم إن دخل عليه جازم. قال:

هَذَا وَالْأَعْرَابُ تَغْيِيرُ الْأَوَاخِرِ مِنْ
اسْمٍ وَفِعْلٍ أَتَى مِنْ بَعْدِ ذِي عَمَلٍ

قوله: (اسم) نطقها بهمزة قطع؛ لأنها في أول السطر. وقوله: (أتى من بعد ذي عمل). أي: لا بد من تقدم العامل، والعامل هو ما أوجب كون الكلمة على وضع خاص، وهو نوعان:

النوع الأول: العامل اللفظي: مثل: جاء خالد. فالذي رفع (خالد) هو الفعل (جاء). إذن (جاء) هو العامل. ومثل: رأيت خالدًا. فالعامل هو الفعل: (رأى). ومثل: مررت بخالد. فالعامل هو حرف الجر (الباء). هذا هو النوع الأول، ويسمى: العامل اللفظي، والعامل اللفظي يكون للسان فيه حظ، وأكثر العوامل في اللغة العربية عوامل لفظية، والعوامل اللفظية قد تكون أفعالاً، وقد تكون أسماءً، وقد تكون حروفاً.

النوع الثاني: العامل المعنوي، وهو الذي ليس للسان فيه حظ، وهو قليل جداً، بل يكاد يُحصر في نوعين:

النوع الأول: رافع المبتدأ. فإذا قلت: عليٌّ مجتهد. (علي) مرفوع. ما الذي رفعه؟ و(مجتهد) مرفوع، ما الذي رفعه؟ أما بالنسبة للخبر (مجتهد) واضح أن الذي رفعه هو المبتدأ، وهذا عامل لفظي. لكن المبتدأ (علي) ليس قبله شيء يعمل فيه، فقالوا: العامل في المبتدأ عامل معنوي، وهو التجرد من العوامل. فوجود العامل يعمل والتجرد يعمل، إذن الذي رفع (علي) أنه ليس قبله عامل، والعامل هذا التجرد، وهذا عامل معنوي؛ لأنه ليس للسان فيه حظ. هذا هو النوع الأول.

النوع الثاني: رافع الفعل المضارع. فالفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب نُصِب، وإذا دخل عليه جازم جُزِم، أما إذا لم يدخل عليه رافع ولا ناصب فإنه يُرْفَع. إذن رافع الفعل المضارع هو التجرد من النواصب والجوازم؛ ولهذا قال ابن مالك^(١٤):

ارْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ *** مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

هذا ما يتعلق بالعامل اللفظي والعامل المعنوي، وهو الذي أشار إليه الشيخ بقوله: (أتى من بعد ذي عمل).

لِكُلِّ نَوْعٍ عِلَامَاتٌ مُفَصَّلَةٌ فَالرَّفْعُ أَرْبَعَةٌ فِي قَوْلٍ كُلِّ وَبِي
وَالنَّصْبُ خَمْسٌ عِلَامَاتٌ، وَثَالِثُهَا خَفْضٌ ثَلَاثٌ وَلِلْجَزْمِ اثْنَتَانِ تَلِي

وبعد هذا تنتقل إلى أنواع الإعراب، وهي أربعة: رفع، ونصب، وجزم، وجر. وهذه الأنواع الأربعة مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الرفع والنصب في الأسماء والأفعال.

الثاني: الجزم في الأفعال.

الثالث: الجر في الأسماء.

وهذه واضحة ولا نريد أن نقف أمامها، وهذه الأنواع الأربعة -الرفع والنصب والجزم والجر- لها علامات، ولا بد من معرفة علامات الرفع، والنصب، والجزم، والجر.

(١٤) الأستاذ المقدم، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب التصانيف السائرة. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. نزيل دمشق. ولد سنة ست مئة أو إحدى وست مئة. أخذ العربية عن غير واحد. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. وهو حبرها السائرة مصنفاًته مسير الشمس، ومقدمها الذي تُصغى له الحواس الخمس. كان إماماً في اللغة وحفظ الشواهد وضبطها، إماماً في القراءات وعللها. مع الدين المتين والتقوى الراسخة. له مؤلفات جيا؛ منها: "الكافية الشافية"، و"وفاق الاستعمال". توفي في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧ ترجمة ١٠٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ١١٩ ترجمة ٢٢٤).

وهذه العلامات نوعان: أصلية، وفرعية. فالعلامات الأصلية: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والسكون للجزم، والكسرة للجر. والعلامات الفرعية: الضمة لها ما ينوب عنها، كذلك الفتحة والكسرة والسكون. وهذا حصر شامل لعلامات الإعراب من أولها إلى آخرها، فنقول:

أولاً: الرفع. وله أربع علامات؛ الأولى: الضمة، الثانية: الواو، الثالثة: الألف، الرابعة: النون. والرفع في اللغة العربية محصور في الأنواع الأربعة، فلا يمكن أن يوجد اسم مرفوع إلا وفيه واحدة من هذه العلامات، أي: مرفوع بالضمة أو بالألف أو بالواو أو بالنون. وهذا حصر للأسماء التي تُرفع بالعلامات الأربعة، فنقول:

العلامة الأولى: الضمة. وهي أوسعها، وتكون علامة للرفع في أربعة مواضع، هي: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الصحيح الآخر الذي لم يتصل به شيء، هذه مواضع الرفع بالضمة فلا يخرج الرفع بالضمة عنها.

العلامة الثانية: الواو. وتكون في موضعين فقط لا ثالث لهما: في الأسماء الستة، وفي جمع المذكر السالم.

العلامة الثالثة: الألف. ولها موضع واحد وهو: المثني.

العلامة الرابعة: النون. ولها موضع واحد وهو: الأمثلة الخمسة، وهي المشهورة على الألسنة بالأفعال الخمسة، التي هي: يفعلون، وتفعلون، ويفعلان، وتفعلان، وتفعلين. هذه هي الأفعال الخمسة، والأحسن أن تُسمَّى: الأمثلة الخمسة؛ لأننا إذا قلنا: الأفعال الخمسة. فكأنها محصورة في هذا العدد مثل الأسماء الستة ولا تتغير، لكن هذه الأفعال تتغير، فيمكن أن تكون: يكتبون، يدخلون، يخرجون، يشربون... فهي ليست أفعالاً معينة؛ لهذا فالأولى أن تُسمَّى: الأمثلة الخمسة.

انتهت بذلك حالات الرفع.

ثانياً: النصب. والعلامة الأولى للنصب هي: الفتحة، والفتحة لها ثلاثة مواضع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع الذي لم يتصل به شيء.

فالفتحة لا تكون علامة نصب إلا في الأشياء الثلاثة هذه: الاسم المفرد مثل: محمد. وجمع التكسير مثل: الضيوف. والفعل المضارع الصحيح الذي لم يتصل به شيء مثل: يتأخر. فالفعل المضارع الذي دخل عليه ناصب -لأنه لا يكون منصوباً إلا بناصب- لكن قولنا: لم يتصل به شيء. أي: لم يتصل به شيء كالألف الاثني أو واو الجماعة؛ لأنه في هذه

الحالة يكون منصوباً بحذف النون. فإذا قلت: الطالب المُجِدُّ لن يتأخر. فيتأخر: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

فالفتحه هي العلامة الأولى للنصب.

العلامة الثانية للنصب: الياء، وتكون في موضعين:

الموضع الأول: جمع المذكر السالم، مثل: شاهدت المدرسين. والثاني: المثني، مثل: هنأت الطالبين. فجمع المذكر يُنصب بالياء، والمثنى يُنصب بالياء.

العلامة الثالثة للنصب: الألف. والألف لها موضع واحد وهو: الأسماء الستة. فالأسماء الستة تُنصب بالألف، فلو قلت لك: إن أباك موجود. أباك: اسم إن منصوب بالألف.

العلامة الرابعة للنصب: الكسرة. والكسرة تكون في جمع المؤنث السالم، فلا يُنصب بالفتحة، بل يُنصب بالكسرة، يقول ابن مالك:

وَمَا بِنَاءٌ وَالْفِ قَدْ جُمِعَا *** يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

فهو منصوب بالكسرة، كما في قول الله - تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾^(١٥). البنات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

ملاحظة: يستحسن النحويون أن ما يُعرب بعلامات أصلية يسكت عنه ولا يُعلل، فمثلاً: رأيت زيداً. فلا تقل: (زيداً) منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه اسم مفرد. وذلك لأنه جاء على الأصل، لكن ما أُعرب بعلامة فرعية فالأحسن أن تبيّن السبب، فتقول: منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

العلامة الأخيرة للنصب: حذف النون. وهذا يكون في الأمثلة الخمسة؛ لأن الأمثلة الخمسة تُرفع بثبوت النون، إذن تُنصب بحذفها، كما في قول الله - تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١٦). تفعلوا: فعل مضارع منصوب بـ (لن) - أي: منصوب بسبب وجود لن - وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة.

إذن النصب له خمس علامات، والرفع له أربع، إذن صار النصب له علامات أكثر.

(١٥) النحل: ٥٧.

(١٦) البقرة: ٢٤.

ثالثاً: الجر. وعلامة الجر الأولى - وهي الأصلية: الكسرة، والكسرة تكون في الاسم المفرد المنصرف، ولا بد أن نقول: المنصرف. ومعنى المنصرف: المنون. فإذا قيل: اسم منصرف. أي منون، وإذا قيل: ممنوع من الصرف. أي: ممنوع من التنوين، وبعض الطلاب يظن أنه إذا قيل: ممنوع من الصرف. أي أنه يُجْرُ بالفتحة.

إذن كلمة ممنوع من الصرف لا تتعلق بالجر بالفتحة، بل تتعلق بأنه لا يدخله التنوين، والمقصود: أن الكسرة تكون علامة للجر في الاسم المفرد المنصرف، مثل: محمد وعلي وبكر وخالد... فهذه كلها تكون مجرورة بالكسرة.

الثاني: جمع التكسير، فيجر بالكسرة، فتقول: مررت بالرجال.

الثالث: جمع المؤنث السالم، ويجر بالكسرة على الأصل، ويرفع بالضممة على الأصل، ولا يشذ إلا في حالات النصب، فبدلاً من أن ينصب بالفتحة يُنصب بالكسرة، هذه العلامة الأولى من العلامات الثلاث للجر، وهي الأصلية.

العلامة الثانية للجر: الياء. وتكون في ثلاثة مواضع: في الأسماء الستة، وفي المثني، وفي جمع المذكر السالم.

العلامة الثالثة للجر: الفتحة. وتكون علامة للجر في الاسم المفرد الذي لا ينصرف، وإن شئت قل: في الاسم الممنوع من الصرف؛ لأنه أعم وأشمل. إذن علامات الجر ثلاث: الكسرة، والياء، والفتحة.

رابعاً: الجزم. والجزم له علامة أصلية وعلامة فرعية؛ فالعلامة الأصلية هي: السكون، وتكون في الفعل المضارع الصحيح الآخر، مثل: محمد لم يحضر. (يحضر) فعل مضارع مجزوم بالسكون، والسكون علامة أصلية. أما العلامة الفرعية فهي: الحذف، والحذف نوعان؛ حذف حرف العلة، وحذف النون في الأمثلة الخمسة.

وبهذا نكون قد أتينا - بهذا العرض السريع - على جميع علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وتحصل من هذا أن المعرب قسمان: قسم يُعرب بالحركات، وقسم يُعرب بالحروف. وأترك لكم ما يعرب بالحركات وما يعرب بالحروف؛ لتنظروا ما الذي يُعرب بالحركات وترقمونه، وما الذي يُعرب بالحروف وترقمونه.

تبقى تحليل الأبيات، قال الشيخ: (فالرفع). الفاء هنا هي فاء الفصيحة الواقعة في جواب شرط مقدر، والتقدير: إن أردت أنواع الإعراب فالرفع والنصب.

قوله: (في غير الحروف). ما هو الذي غير الحروف؟ الأسماء والأفعال، فالرفع والنصب يكونان في الأسماء والأفعال. وقوله: (في غير الحروف). جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: فالرفع والنصب موجودان في غير الحروف، يعني: موجودان في الاسم والفعل. وفي هذا الموضع حصل اختلاف في النسخ؛ ففي بعض النسخ: (فالرفع والنصب في غير الحروف وما). وفي بعضها: (فالرفع والنصب في كل يجيء وما).

وقوله: (في كل). يعود على البيت الأول الذي فيه: (اسم وفعل)، ويبدو -في نظري- أن هذا أجود، (في كل يجيء، وما يختص بالجر إلا الاسم). هذا هو القسم الثاني وهو أن الجر خاص بالأسماء، فلا يدخل في الأفعال.

قال: (فاحتفل). وفي بعض النسخ: (فامتثل). هذا تكميل للبيت؛ لأن الذين ينظمون عموماً سواء في أصول الفقه أو في النحو أو في البلاغة يضيق عليهم المجال أحياناً؛ فيأتي بكلمة يكمل بها البيت، فتكون بمثابة توجيه ونصيحة للمخاطب، وإلا فلكلمة (فاحتفل) أو (فامتثل) ليس فيها قاعدة تتعلق بقواعد النحو، لكنه يذكرها إكمالاً للبيت، والفاء في قوله: (فاحتفل). واقعة في جواب شرط المقدر، والتقدير: وإذا عرفت ما ذكرته لك فاحتفل. والاحتفال معناه: القيام بشيء والاهتمام به. وفي القاموس: الاحتفال بالشيء: القيام والاهتمام به. فكأنه قال: إذا عرفت ما ذكرته لك، فاهتم بهذا الشيء وقم به. أما على النسخة الأخرى: (فامتثل)، أي: امثل ما أقول لك، واعمل بهذه القاعدة النحوية واستفد منها.

قال: (والجزم للفعل). هذا هو القسم الثالث، وهو أن الجزم خاص بالأفعال. وقوله: (فالأنواع أربعة). التي هي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وقوله: (وليس للحرف إعراب فلا تطل). أي: لا تطل في الكلام عليه من الناحية هذه، فالحرف ليس له علاقة بالإعراب، لماذا؟ لأن الحرف لا ترد عليه معانٍ يحتاج أن تميز بينها بالإعراب، أما الاسم فترد عليه معانٍ؛ فقد يكون فاعلاً، وقد يكون مفعولاً، وقد يكون مجروراً. ف (زيد) قد يكون هو الذي فعل الفعل، هذا معنى من المعاني إذا قلنا: جاء زيد. وقد يكون هو الذي وقع عليه الفعل... إذن كيف نميز المعاني؟ لا نميزها إلا بالإعراب، ومثلها الفعل.

وهذا السبب في أن الأسماء والأفعال تحتاج إلى إعراب؛ لأنه يتوارد عليها معانٍ تحتاج معها إلى التمييز بالإعراب، أما الحرف فلا ترد عليه معانٍ تحتاج معها إلى التمييز بالإعراب، فإذا قلت: أخذت من الدراهم. فماذا تفيد (من)؟ تفيد التبعية، إذن التبعية مستفاد من الحرف بدون إعراب، وهذا سبب أن الحروف لا يتعلق بها إعراب؛ ولهذا يقولون: الحروف كلها مبنية على حسب ما نطقت بها العرب؛ فتبنى على الفتح مثل الواو، وتبنى على الكسر، وتبنى على السكون مثل: عن. ولهذا قال الشيخ: (وليس للحرف إعراب فلا تطل). وحركه بالكسر للروية.

قال: (وقد تبين أن الاسم ليس له جزم، وليس لفعلٍ جر متصل). هنا يوجد تقدير، وهو: وليس لفعلٍ جر عاملٍ متصل. ولماذا قال الشيخ: متصل؟ ليفيد أن الجر لا بد أن يكون متصلاً وموجوداً بالكلمة، سواء كان الجار اسماً مثل: المضاف أو المضاف إليه، أو كان الجار حرفاً، فإذا قلت: كتابٌ زيد. ما الذي جر كلمة (زيد)؟ كلمة (كتاب) الذي هو

مضاف، فالجار هنا متصل. أما قولك: مررت بزید. ما الذي جر كلمة (زید)؟ حرف الباء، وهو متصل، إذن عامل الجر لا بد أن يكون متصلاً، سواء أكان اسماً - وهذا يكون بالإضافة، أو كان حرفاً - وهذا يكون الحروف الجر، والشيخ أشار إلى هذه النقطة بقوله: (ليس لفعلٍ جرٌّ متصلٍ).

قال: (لكلُّ نوعٍ علاماتٌ مفصلةٌ). أي: لكل نوع من أنواع الإعراب علامات، فالرفع له علامات، والنصب له علامات... قال: (الرفعُ أربعةٌ في قولٍ كلِّ ولي). فأنواع الرفع أربعة: الضمة، والألف، والواو، والنون. قال: (والنصبُ خمسُ علاماتٍ). وقد مرت علينا. قوله: (وثالثُها خفضٌ). أي: ذو ثلاث علامات، ومر علينا أن الخفض له ثلاث علامات، التي هي: الكسرة، والياء، والفتحة. وقوله: (وللجزمِ اثنتانٍ). وهما: السكون والحذف. وقوله: (تلي). إكمالاً للبيت، ومعنى (تلي): تبع العلامات المذكورة، أي: الرفع والنصب والجر، ويتبعها الجزم، فالملقود من هذا تكميل البيت.

وقوله: (لقولٍ كلِّ ولي). الولي بمعنى: العالم، أو بمعنى: المتولي للشيء. وهذا يرجع إلى المعنى الأول؛ لأن النحوي يغلب عليه أنه يتولى بيان هذه العلامات.

قال المؤلف -رحمنا الله وإياه:

(البَابُ الثَّالِثُ

فِي مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

وَالرَّفْعُ أَبُوَابُهُ سَبْعٌ سَتَسَمِعُهَا	تَتَلَى عَلَيْكَ بِيَوْصِفِ لِلْعُقُولِ جَلِي
فَالفَاعِلُ اسْمٌ لِفَعْلٍ قَدْ تَقَدَّمَ	كَجَاءَ زَيْدٌ، فَقَصَّرَ يَا أَخَا الْعَدَلِ
وَنَائِبُ الْفَاعِلِ اسْمٌ كَانَ مُنْتَصِبًا	فَصَارَ مَرْتَفِعًا لِلْحَذْفِ فِي الْأَوَّلِ
كَنَيْلِ خَيْرٍ، وَصِيَمِ الشَّهْرِ أَجْمَعِهِ،	وَقِيلَ قَوْلٌ، وَزَيْدٌ بِالْوَشَاةِ يَلِي
وَالْمُبْتَدَأُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنَا	فِي الدَّارِ، وَهُوَ أَبُوهُ غَيْرٌ مُمْتَثِلِ
وَمَا بِهِ تَمَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ خَبْرٌ	كَالشَّانِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ صَاحِبُ الدُّوَلِ
وَكَانَ تَرْفَعُ مَا قَدْ كَانَ مُبْتَدَأً	اسْمًا وَتَنْصِبُ مَا قَدْ كَانَ بَعْدَ وَاوِي
وَمِثْلُهَا أَدْوَاتٌ أُحِقَّتْ عَمَلًا	بِهَا كَأَصْبَحَ ذُو الْأَمْوَالِ فِي الْحَلَلِ
وَبَاتَ أَصْحَى وَظَلَّ الْعَبْدُ مُبْتَسِمًا	وَصَارَ لَيْسَ كِرَامِ النَّاسِ كَالسَّفَلِ
وَأَرْبَعٌ مِثْلُهَا وَالنَّفْيُ يَلْزِمُهَا	أَوْ شِبْهُهُ كَالْفَتَى فِي الدَّارِ لَمْ يَزَلِ

وَإِنَّ تَفْعَلَ هَذَا الْفِعْلَ مُنْعَكِسًا
لَعَلَّ لَيْتَ كَانَ الرَّكْبُ مُرْتَحِلًا
وَخُذْ بَقِيَّةَ أَبْوَابِ النَّوَاسِخِ إِذْ
فَظَنَّ تَنْصِبُ جُزْأَيِ جُمْلَةٍ نُسِخَتْ
مِثَالُهُ: ظَنَّ زَيْدٌ خَالِدًا ثِقَةً،
وَتِلْكَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ سَأْتِبِعُهَا
كَزَيْدِ الْعَدْلِ قَدْ وَافَى وَخَادِمُهُ
كَإِنَّ قَوْمَكَ مَعْرُوفُونَ بِالْجَدَلِ
لَكِنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو غَيْرُ مُرْتَحِلٍ
كَانَتْ ثَلَاثًا وَذَلِكَ الثَّلَاثُ لَمْ يُقَلِّ
بِهَا وَضُمَّ لَهَا أَمْثَالُهَا وَسَلَّ
وَقَدْ رَأَى النَّاسُ عَمْرًا وَاسِعَ الْأَمَلِ
بِالنَّعْتِ وَالْعَطْفِ وَالتَّوَكِيدِ وَالبَدَلِ
أَبُو الضَّيِّأِ نَفْسُهُ مِنْ غَيْرِ مَا مَهَلٍ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه..

أما بعد..

قلنا في الدرس الماضي: إن الأسماء ثلاثة أنواع: مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، وقد عقد الناظم -رحمه الله- بهذه الأنواع الثلاثة ثلاثة أبواب، وبدأ بالمرفوعات؛ لأن المرفوعات **عَمَدٌ** لا **يُسْتَغْنَى** عنها في الإسناد، وتعلمون أن الجملة عند النحويين -وعند البلاغيين أيضًا- ما تكونت من: مسند ومسند إليه. فإذا قلت: قام عليٌّ. ف (قام) مسند، و (عليٌّ) مسند إليه. وإذا قلت -في المبتدأ والخبر: زيدٌ قائم. ف (زيد) مسند إليه، و (قائم) مسند. فالمرفوعات لا **يُسْتَغْنَى** عنها في الإسناد، بل إن من المرفوعات ما يكون **مُسْنَدًا** و**مُسْنَدًا** إليه في آن واحد، فالمبتدأ **مُسْنَد** إليه، والخبر **مُسْنَد**، والفاعل مسند إليه، ونائب الفاعل مسند إليه؛ فلهذا بدأ النحويون بالكلام عن المرفوعات؛ لكونها **عَمَدًا** لا **يُسْتَغْنَى** عنها الكلام.

والمرفوعات -كما ذكر الناظم- سبعة: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إن، والتابع للمرفوع.

وكل واحد من هذه المرفوعات له باب طويل مستقل في النحو **تُبْحَثُ** في أحكامه، ونحن -من خلال هذا النظم المختصر- سنلقي الضوء على كل واحد من هذه الأبواب السبعة، وأحاول أن أختار من الأحكام ما يكون له أهمية. يقول الشيخ -رحمه الله: (وَالرَّفْعُ أَبْوَابُهُ سَبْعٌ). (الرفع) مبتدأ. (أبوابه) مبتدأ ثانٍ. (سبع) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول. واعلم أن المراد بالرفع هنا: المرفوع؛ لأن المؤلف لا يتكلم عن الرفع هنا -فالرفع قد سبق ودرسناه- إنما يتكلم عن الأسماء المرفوعة، إذن الرفع مصدر يراد به اسم المفعول، أي: المرفوع.

قوله: (أبوأبه سبع). سبع جاءت هنا مذكراً، والتقدير: المرفوعات سبعة أبواب. فهذا هو الأصل، فلماذا قال: سبع؟
 والمعدود هنا (أبواب)، وهو مذكر، والعدد من ثلاثة إلى تسعة يخالف المعدود، فلماذا قال: سبع؟
 الجواب: القاعدة في باب العدد هي: أن المعدود إذا حُذِفَ جاز لك في العدد التذكير والتأنيث. مثاله: قول النبي -صلى
 الله عليه وسلم: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ»^(١٧)... الحديث، أي: ستة أيام. إذن الأصل أن يأتي العدد
 مؤنثاً، لكن لما كان المعدود -وهو الأيام- محذوفاً، جاء العدد مذكراً، فلا مانع من هذا، كما في قول الناظم.
 قال:

وَالرَّفْعُ أَبُوأبه سَبْعٌ سَتَسْمَعُهَا تُتْلَى عَلَيْكَ بِوَصْفٍ لِلْعُقُولِ جَلِي

(جلي) أي: واضح. و(للعقول) على حذف المضاف، والتقدير: بوصف واضح لأصحاب العقول. أي: أن أصحاب
 العقول وأهل الإدراك يدركون ما سأذكر من هذه المرفوعات؛ لأنني سأذكرها بصفة جلية وواضحة، وقوله:
 (بوصف). توجد في بعض النسخ الشبراوية: (بوضع). لكن (بوصف) أجود.
 قال -رحمه الله:

فَالْفَاعِلُ اسْمٌ لِفَعْلٍ قَدْ تَقَدَّمَه كَجَاءَ زَيْدٌ، فَقَصَّرَ يَا أَخَا الْعَدَلِ

هكذا أعطانا الناظم الفاعل في بيت واحد، والفاعل هو النوع الأول من المرفوعات، وله عدة تعريفات، وأحسنها أن
 يقال: الفاعل: اسم أو ما فيه تأويله، أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم، أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ عليه. فقولنا: "اسم". أي
 صريح، مثل: بكر ومحمد وخالد... فهذا يُسَمَّى اسم صريح؛ لأنه وُضِعَ من أول الأمر هكذا. وقولنا: "الذي في
 تأويله". هو الاسم المسبوك من "أن" المصدرية أو "أن" أو "ما" والفعل.
 فإذا قلت لشخص: سرتني أنك تواظب على الصلاة. أين فاعل سرت؟ لا يوجد اسم صريح، ف"سرت" فعل، و"النون:
 للوقاية، و"الياء" للمفعول. ثم جاء بعدها: أنك تواظب. "أن" حرف ناسخ. و"الكاف" اسمها. و"تواظب" خبرها.
 فأين فاعل سرت؟ فاعل سرت هنا مؤول من: أن واسمها وخبرها، والتقدير: سرتني مواظبتك. فهل نقول: مواظبتك اسم
 صريح؟ لا؛ لأنه ليس موجوداً أصلاً في الكلام، ولكننا حصلنا عليه من التأويل، فلما أولنا "أن" مع اسمها وخبرها
 بمصدر حصلنا على هذا الاسم؛ ولهذا يقال له: اسم مؤول. وهذا معنى قولنا: اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل
 تام. مثل: كتب وخرج... بخلاف الأفعال الناقصة مثل: "كان" فالذي بعدها لا يكون فاعلاً.

(١٧) أخرجه مسلم: كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال إتباعاً (١١٦٤) من حديث أبي أيوب الأنصاري.

قولنا - في تعريف الفاعل: "مبني للمعلوم". لأن الذي بعد المبني للمجهول هو نائب الفاعل، والذي بعد الفعل للمعلوم هو الفاعل، مثل: خرج عليٌّ. كَتَبَ محمد. لكن لو قلت: كُتِبَ الدرس. فلا تصلح كلمة الدرس هنا أن تكون فاعلاً؛ لأن الفعل كُتِبَ ليس مبنيًا للمعلوم.

قولنا: "أو ما في تأويله". الذي في تأويل الفعل هو الوصف العامل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ لأن اسم المفعول تبع نائب الفاعل. فإذا قلت: أحاضر الضيف؟ "الضيف" فاعل، لكن لم يتقدم فعل، بل تقدم وصف مُشَبَّه للفعل؛ ولهذا تقول: "الهزمة" للاستفهام، "حاضر" مبتدأ، "الضيف" فاعل سد مسد الخبر. هذا ما يتعلق بتعريف الفاعل.

والفاعل حكمه الرفع، لكن قد يأتي مجرورًا في موضعين:

الموضع الأول: إذا أُضِيفَ المصدر إلى فاعله.

الموضع الثاني: أن يدخل على الفاعل حرف جر زائد، كما في قول الله - تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١٨).

فلو تأملت الآية، وبحثت: أين الفاعل؟ وأين المفعول؟ الفاعل هو الله، والناس هو المفعول، لكنك تلاحظ أن اسم الله لم يأت مرفوعًا، إنما جاء مجرورًا؛ والسبب: أنه أُضِيفَ إلى المصدر؛ ولهذا نقول في الإعراب: "لولا" حرف امتناع لوجود. "دفع" مبتدأ مرفوع. "دفع" مضاف. و"الله" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. "الناس" مفعول به منصوب للمصدر، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقد يكون الفاعل مجرورًا بالحرف - أي: بحرف الجر الزائد - كما في قول الله - تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾^(١٩). ففاعل جاء هو "بشير"، ودخل عليه حرف جر، لكنه حرف زائد فلا يؤثر إلا في اللفظ فقط؛ ولهذا تقول: "من" حرف جر زائد. "بشير" فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

قوله: (الفاعل اسمٌ لفعلٍ قد تقدّمه). أشار الشيخ بقوله: (قد تقدمه). إلى حكم من أحكام الفاعل وهو أن يتقدمه الفعل، فإن تقدّم الفاعل، فإنه يعرب مبتدأ، ويكون الفاعل ضميرًا مستترًا، فإذا قلت: قام زيد. فتقدم الفعل هنا، لكن لو قلت: زيد قام. فلا تقل: زيد فاعل مقدم. لأن الفاعل لا يتقدم، فتعرب "زيد" مبتدأ، وفاعل "قام" ضمير مستتر يعود على زيد.

(١٨) البقرة: ٢٥١.

(١٩) المائدة: ١٩.

قوله: (فقصرَ يا أخوا العذَلِ). مثال آخر؛ لأن فاعل (قصر) ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، وقد بين الناظم أن الفاعل يكون اسماً ظاهراً ويكون ضميراً. وقوله (يا أخوا العذَلِ). أي: يا صاحب العذَلِ. والعذَلُ - بالسكون - هو اللوم، أما ما في البيت فهو بالتحريك.

لنوع الثاني من أنواع المرفوعات قال:

وَنَائِبُ الْفَاعِلِ اسْمٌ كَانَ مُنْتَصِبًا
فَصَارَ مَرْتَفِعًا لِلْحَذْفِ فِي الْأَوَّلِ
كَنَيْلِ خَيْرٍ، وَصَيْمِ الشَّهْرِ أَجْمَعِ،
وَقِيلَ قَوْلٍ، وَزَيْدٍ بِالْوَشَاةِ يُبْلِي

نائب الفاعل هو: ما حُذِفَ فاعله وأُقيمَ مقامه، وغيرُ فعله إلى صيغة المبني للمجهول. فإذا حذف الفاعل فلا بد من عمليْن:

العمل الأول: تغيير صيغة الفعل؛ لأنه لا يمكن للمفعول أن ينوب عن الفاعل إلا إذا غيّرت صيغة الفعل، وبدون تغيير صيغة الفعل لا توجد إنابة، فهذا أمر لا بد منه.

العمل الثاني: إنابة أو إقامة غير الفاعل مقامه.

فإذا قلت: كتب خالد الدرس. "كتب" فعل ماضٍ. و"خالد" فاعل. و"الدرس" مفعول به منصوب. فأريد أن أحذف الفاعل، والفاعل لا يُحذف هكذا دون سبب أو غرض، لكن البحث في الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل ليس من صناعة النحويين، إنما هو من عمل البلاغيين في علم المعاني، فإذا حذفنا الفاعل - الذي هو خالد - فسنغير صيغة الفعل، وإذا حذفنا الفاعل لا يمكن أن ننطق بالجملة كما هي، فلا يمكن أن نقول: كَتَبَ الدرس.

فالعمل الأول هو: تغيير صيغة الفعل، فنضم الأول ونكسر ما قبل الآخر، فنقول: كُتِبَ.

والعمل الثاني: نقيم المفعول به مقام الفاعل، فبدلاً ما كان المفعول منصوباً صار مرفوعاً، أي: لما أقمناه مقام الفاعل أخذ حكمه - الذي هو الرفع، فصارت الجملة: كُتِبَ الدرسُ.

هذان العملان نريد أن نوضحهما أكثر:

أما العمل الأول فهو: تغيير صيغة الفعل إذاناً بالنيابة؛ فإن كان الفعل ماضياً ضمَّ أوله وكُسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله وفتح ما قبل آخره.. وهذا له تفصيل في كتب النحو. لكن الذي يعيننا: أنه إذا كان الفعل معتل العين، مثل: باع، نال، قال، صام... فهذه الأفعال معتلة العين، يعني: العين حرف علة، وأحسن الأوجه فيه أن يكسر

أوله وتُقلب عينه ياءً، فتقول: صِيمٌ، بِيَعٌ، نِيلٌ، قِيلٌ... ولو قُلبت العين واوًا صح، فتقول: صُومٌ، قُولٌ، بُوعٌ... لكن الكسر أفصح.

وأما العمل الثاني فهو: إقامة شيء مقام الفاعل، والذي يقوم مقام الفاعل أربعة: المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور. هذه هي التي تقوم مقام الفاعل إذا حُذف. والمفعول به ليس له شرط.

أما الظرف فيُشترط أن يكون متصرفًا، وأن يكون مختصًا؛ والصرف هو: عدم ملازمة النصب على الظرفية، مثل: وقت وساعة وزمن ويوم... فهذه تُسمى ظروف متصرفة؛ لأنها تأتي مرفوعة وتأتي منصوبة وتأتي مجرورة، فهذه الظروف هي التي تصلح للنيابة، أما الظروف الملازمة للنصب على الظرفية فلا تأتي نائبًا عن الفاعل.

أما الاختصاص فمعناه: الإفادة أو العَلَمية أو الإضافة. فإذا قلت: صِيم رمضان. فنائب الفاعل هو رمضان، والجملة في حالة البناء للمعلوم كانت: صام الناس رمضان. فحذف الفاعل، وعُيِّرَت صيغة الفعل، وأُقيِمَ الظرف مقام الفعل، ورمضان متصرف؛ لأنه يأتي مرفوعًا، ويأتي منصوبًا، ويأتي مجرورًا، وهو في نفس الوقت مختص؛ لأنه علم على الشهر. لأنك لو قلت: صيم يوم الخميس. فالاختصاص هنا حصل بالإضافة.

والمصدر - كذلك - ينوب عن الفاعل بشرطين: أن يكون متصرفًا، مثل: وقوف، وقيام، وجلوس... فأى مصدر متصرف يقع فاعلاً، ويقع مفعولاً، ويقع مجرورًا. لكن قولك: معاذ الله. هذا المصدر أو اسم المصدر ملازم للنصب، فلا يأتي مرفوعًا، ولا يأتي مجرورًا، وفي نائب الفاعل نريد المرفوع، فإذا قلت: جلس جلوسٌ. ف (جلوس) مصدر متصرف، لكن المثال هذا خطأ ولا يصلح؛ لأنه لم يوفر الشرط الثاني، وهو أن يكون مختصًا، والاختصاص يحصل بوصف، مثل: جلس جلوس طويل. قُرئت قراءة حسنة. فلا بد إذن من التصرف والاختصاص في المصادر والظروف.

الرابع: الجار والمجرور، فيقع نائب فاعل إذا حصلت به فائدة، مثل: جلس في المسجد.

ولكن إذا كان الذي ناب عن الفاعل هو الجار والمجرور، فأين نائب الفاعل؟ هذه نقطة مهمة وتشكل على بعض الطلاب، تقول: جلس في الحديقة. فأين نائب الفاعل؟ وكيف نعرب الجملة؟ هذه المسألة فيها خلاف، وأحسن الأقوال قولان:

القول الأول: أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور. وهذا فيه تيسير على المبتدئين، فتقول: "جلس" فعل ماضٍ مبني للمجهول. "في المسجد" جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.

القول الثاني - وهو قد يكون أجود: أن نائب الفاعل ضمير مستتر، يعود في الغالب على مصدر الفعل المذكور، فيصير التقدير: **جُلس** الجلوس في المسجد. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على الجلوس الذي هو مصدر الفعل المذكور، ويكون الجار والمجرور متعلقًا بالفعل **جُلس**.

تبقى نقطة لا بد أن أنبه إليها، وهي: أن حرف الجر إذا كان زائدًا، فإن نائب الفاعل مجرور اتفاقًا. فلو قلت: ما أخذ من شيء. "من" حرف جر زائد قطعًا، ونائب الفاعل هو "شيء"، وهو نائب الفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. هذا إذا كان حرف الجر زائدًا، أما إذا كان حرف الجر أصليًا فقد علمتم الخلاف.

قوله: (ونائب الفاعل اسم كان منتصبًا). يعني: قبل النيابة كان منصوبًا؛ لأنه هو المفعول به. (فصار مرتفعًا)، على أنه نائب فاعل، ولكن ما السبب؟ قال: (للحذف). اللام للتعليل، أي: بسبب الحذف. (في الأول). المراد بالأول: الفاعلين، وهنا لا يوجد إلا فاعل واحد، لكنه جمعه للوزن، ثم مثل بأربعة أمثلة: (كنيل خير، وصيم الشهر أجمعه، وقيل قول).

(نيل خير) نائب الفاعل هنا نوعه في الأصل مفعول به، وأصله: نال زيد خيرًا. (وصيم الشهر). هذا مثال للظرف، و(الشهر) نائب فاعل، و(أجمعه) توكيد، و(قيل قول) مصدر.

وقد يعترض على الناظم هنا أن المصدر غير مختص لا بوصف ولا بغيره، نقول: فيه تقدير، والتقدير: وقيل قول حسن. والدليل على التقدير وجود التنوين، كأنه قال: قيل قول عظيم. والقول العظيم هو الحسن، ولو أبقينا اللفظ على ظاهره ما صح أن ينوب المصدر مناب الفاعل؛ لأنه مصدر غير مختص، فهذا مثال للنوع الثالث وهو المصدر. (وزيد بالوشاة يلي). نائب الفاعل هنا ضمير مستتر، تقديره: يلي هو. ومن هنا نستفيد أن نائب الفاعل قد يكون اسمًا ظاهرًا وقد يكون ضميرًا، ويؤخذ على الناظم: أنه مثل بأربعة أمثلة للفعل الماضي، ولم يمثل للفعل المضارع ولا بمثال واحد. ولهذا بعض الشراح اقترح - بعض فوات الأوان - يقول: لو قال الناظم: كنيل خير، وزيد لا يقال له قول، ويعذر من العاذلين يلي. لو قال الناظم هذا لكان أجود. قوله: يعذر. مثال آخر للفعل المضارع، والوشاة جمع واش، والواشي هو: الذي يسعى بين الناس بالإفساد، وهو النمام.

الثالث من المرفوعات:

وَالْمُبْتَدَأُ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنَا فِي الدَّارِ، وَهُوَ أَبُوهُ غَيْرٌ مُمْتَلِئٌ

أشار الناظم في هذين البيتين إلى النوعين: الثالث والرابع من المرفوعات.

أما النوع الثالث: فهو المبتدأ، والمبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.

النوع الأول: المبتدأ الذي له خبر، وهو: اسم أو ما في تأويله، مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة. وهذا أحسن تعريف للمبتدأ، "اسم" مثل: محمدٌ مُحَمَّدٌ، هذا هو المبتدأ وهو اسم. "أو ما فيه تأويله" مثل ما ذكرناه في باب الفاعل، ونحصل عليه بواسطة الحرف المصدرى، فإذا نظرت إلى قول الله -تعالى: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢٠). تجد "خير" خبر، ولكن لا يوجد مبتدأ، ولكن يوجد ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا﴾، فنقول: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ، والتقدير: وصبركم خير لكم. ومثله قول الله -تعالى: ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾^(٢١). والتقدير: واستعفافهن خير لهن. هذا معنى قولنا: أو ما في تأويله.

"مجرد عن العوامل اللفظية". أي أن المبتدأ لا يسبق بشيء؛ لأنه لو سبق بشيء لن يصير مبتدأ، إذا قلت: كان زيد في الدار. ف "زيد" ليس مبتدأ، إذ كيف يصير مبتدأ وقبلة كلام؟! ولهذا يقولون: إن المبتدأ لا بد أن يتجرد عن العوامل. ولهذا إذا رأيت قبل المبتدأ حرف جر، أو حرفاً ناسخاً فاعلم أنه ليس مبتدأ، إلا في حالة واحدة، وهي أن يوجد حرف جر زائد، ففي هذه الحالة يمكن أن يكون مبتدأ، فإذا قلت لشخص: بحسبك درهم. "حسبك": مبتدأ. ولكن كيف يعرب مبتدأ وقبلة عامل لفظي وهو الباء؟! نقول: "الباء" حرف جر زائد، وحرف الجر الزائد -من الناحية الإعرابية- وجوده وعدمه سواء، لكن من جهة المعنى له فائدة. ف "حسب" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. و "درهم" خبر.

النوع الثاني: المبتدأ الذي ليس له خبر، وإنما له مرفوع أغنى عن الخبر، فما تعريف هذا النوع؟ هو: أن يكون المبتدأ وصفاً في قوة الفعل، معتمداً على نفي أو استفهام، والوصف الذي في قوة الفعل هو الوصف العامل؛ كاسم الفاعل، فإذا أتى الوصف في قوة الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل.. فهذه كلها أوصاف في قوة الفعل؛ لأنها تعمل عمل الفعل، وإن كانت لا تعمل عمل الفعل من جميع الأوجه، لكنها في الجملة تعمل عمله.

(٢٠) النساء: ٢٥

(٢١) النور: ٦٠

فاسم الفاعل وصف في قوة الفعل؛ لأن اسم الفاعل يرفع الفاعل وينصب المفعول. فإذا قلت: أحاضر أخوك؟ فالمبتدأ هنا وصف في قوة الوصف، وقد سبق بنفي أو استفهام، والمثال السابق فيه استفهام، لكن لو قلت: ما حاضر أخوك. فهذا نفي، ولا فرق. فالذي بعد الوصف لا يكون خبراً؛ لأن المقام ليس بحاجة إلى خبر. فيكون فاعلاً أو نائب فاعل، فإن كان الوصف اسم فاعل للمرفوع فاعل، وإن كان الوصف اسم مفعول للمرفوع نائب فاعل. وهذه هي القاعدة. ففي قولنا: أحاضر أخوك؟ "حاضر" مبتدأ. "أخوك" فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، سد مسد الخبر. "أخو" مضاف. و"الكاف" مضاف إليه.

ولو قلت: أمكتوب^ب الدرس؟ "مكتوب" اسم مفعول مبتدأ. "الدرس" نائب فاعل. إذن القاعدة: إن كان الوصف اسم فاعل فما بعده فاعل، وإن كان الوصف اسم مفعول فما بعده نائب فاعل.

والرافع للمبتدأ هو الابتداء؛ وذلك لأن العامل نوعان: عامل لفظي وعامل معنوي. إذا أعربت: خالد قائم. "خالد" مبتدأ مرفوع بالابتداء - والباء في قولك: بالابتداء، سببية. والتقدير: مرفوع بسبب الابتداء، ومعنى بسبب الابتداء أي: بسبب وقوعه في أول الكلام، هو السبب الذي جعله مرفوعاً، هذا معنى الابتداء.

أما النوع الرابع من المرفوعات فهو: الخبر وهو: الجزء المتمم للفائدة مع مبتدأ غير وصف. ففي المثال السابق: محمد قائم. تم الكلام، إذن: "قائم" خبر. والذي قبل قائم مبتدأ غير وصف، وهذا هو الشرط، فلماذا نقول: مع غير وصف؟ قالوا: لأن الذي بعد المبتدأ الذي يكون وصفاً لا يكون خبراً، بل يكون فاعلاً أو نائب فاعل، مع التفصيل السابق. ولهذا لا تقل: الخبر هو الجزء المتمم للفائدة وتسكت، بل لا بد أن تقول: مع مبتدأ غير وصف.

والخبر قد يكون مفرداً، وقد يكون جملة، وقد يكون شبه جملة. والخبر المفرد مثل ما مثلنا، أما الخبر الجملة فقد تكون الجملة اسمية وقد تكون فعلية، والخبر الجملة الاسمية مثل: الإسلام آدابه عالية. "الإسلام" مبتدأ أول مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. "آدابه" مبتدأ ثانٍ مرفوع كالذي قبله، وآداب مضافة والهاء مضاف إليه. "عالية" خبر المبتدأ الثاني. والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. إذن ما نوع الخبر؟ جملة. ما نوع الجملة؟ اسمية. والقاعدة: إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من مبتدأين.

أما الخبر الجملة الفعلية إذا قلت: الإسلام يهذب أبناءه. أو: الأب يهذب أبناءه. فالخبر هو جملة "يهذب أبناءه". أما الخبر شبه الجملة فهو: الظرف، والجار والمجرور. ولماذا يقولون: شبه جملة؟ لأن فيه شبه بالمفرد، وفيه شبه بالجملة. أي أنه ليس مفرداً خالصاً ولا جملة خالصة. فالظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً فيقال لهما: شبه جملة؛ لأنه إما أن

يُقَدَّرُ المتعلِّقُ باسم، فيكون من قبيل الإخبار بالمفرد، وإما أن يقدر المتعلِّقُ بفعل، فيكون من قبيل الإخبار بالجملة. فإذا قلت: زيد في الدار. "زيد" مبتدأ. "في الدار" جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر. والتقدير: زيد كائن في الدار. أو: زيد استقر في الدار. فما الفرق بين كائن واستقر؟

كائن اسم؛ فيكون من قبيل الخبر المفرد، واستقر فعل؛ فيكون من قبيل الخبر الجملة. هذا سبب أنهم يقولون: إنه شبه جملة؛ ولهذا يقول ابن مالك^(٢٢):

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ *** نَائِبِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

وهذا على القول بأن الخبر هو المتعلق، وهناك رأي آخر يتسم بالسماحة والسهولة يقول: لا يوجد متعلق، والموجود هو الخبر، فالظرف هو الخبر. وهذا الرأي ينفع الطلاب المبتدئين.

قال: (والمبتدأ). وهذه تُقرأ بالقصر فلا تقل: (المبتدأ)، بل تُقرأ بالألف المقصورة بدون همزة (المبتدأ). قوله: (نحو: زيد قائم). الخبر هنا مفرد. (وأنا في الدار). الخبر شبه جملة. (وهو أبوه غير ممثّل). الخبر جملة اسمية؛ لأن (وهو) مبتدأ. (أبوه) مبتدأ ثان. (غير) خبر للمبتدأ الثاني. والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. ملاحظة: الجملة إذا وقعت خبراً، فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ، والغالب أن الرابط يكون ضميراً.

ثم انتقل المؤلف إلى تعريف الخبر، فقال:

وَمَا بِهِ تَمَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ خَبْرٌ كَالشَّانِ فِي نَحْوِ زَيْدٍ صَاحِبِ الدَّوْلِ

(زيد) مبتدأ. والذي تمّ المعنى (صاحب الدول) فتكون خبراً. وكل النسخ الشبراوية: (كالشأن). أي: كالحال، إلا في نسخة الشيخ سليمان الفقيه الشارح ففيها: (كالثاني في نحو زيد). والمراد بالثاني: الخبر. و(الدول) تُقرأ بكسر الدال، وتقرأ بضمها، وبالكسر معناها: النصر على الأعداء في الحرب، جمع دَوْلَة بالفتح، وفي القرآن: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا

(٢٢) الأستاذ المقدم، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب التصانيف السائرة. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي. نزيل دمشق. ولد سنة ست مئة أو إحدى وست مئة. أخذ العربية عن غير واحد. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. وهو حبرها السائرة مصنفاته مسير الشمس، ومقدمها الذي نُصغي له الحواس الخمس. كان إماماً في اللغة وحفظ الشواهد وضبطها، إماماً في القراءات وعللها. مع الدين المتين والتقوى الراسخة. له مؤلفات جيا؛ منها: "الكافية الشافية"، و"وفاق الاستعمال". توفي في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٦٧ ترجمة ١٠٧٨)، وبغية الوعاة (١ / ١١٩ ترجمة ٢٢٤).

يَبِّنُ النَّاسَ ﴿٢٣﴾. أما بالضم (كزيد صاحب الدُّول)، جمع دُوَلَة، والدُّوَلَة هي: الغنى وتداول الأموال. وجاء في القرآن: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُوَلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ ﴿٢٤﴾. ذكر هذا صاحب "مختار الصحاح".

الباب الخامس من المرفوعات: اسم كان وأخواتها، وهي ثلاثة عشر فعلاً، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، وصار، ليس، زال، برح، فتى، انفك، دام. ثم قال: (ومثل كان دام). هذه ثلاثة عشر فعلاً، واسمها مرفوع فهو من مرفوعات الأسماء، وخبرها منصوب فهو من منصوبات الأسماء. وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم يعمل؛ فيرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ولا قيد، وهي ثمانية أفعال، بترتيب ابن مالك، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، وصار، ليس. فهذه الثمانية تعمل بلا شرط ولا قيد.

القسم الثاني: قسم لا يعمل إلا بشرط أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو دعاء، وهي: زال، برح، فتى، انفك. فهذه لا تعمل إلا بشرط أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو دعاء، فتقول: ما زال الجو حاراً. ف"ما" نافية. "زال" فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. "الجو" اسمها مرفوع بها، والباء سببية، ومعنى مرفوع بها أي: مرفوع بسببها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وكان قبل دخول زال مرفوع بالابتداء، فكان الرفع في الأصل عاملاً معنوياً، لكن صار الرفع الآن عاملاً لفظياً. "حاراً" خبر زال منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

القسم الثالث: دام، وهذه لا تعمل إلا إذا سُبقت بـ "ما" المصدرية الظرفية، وسميت مصدرية؛ لأنها تأول المصدر، وظرفية؛ لأنها تضاف إلى ظرف. كأن يقول لصديقه: لا أصحبك ما دمت منحرفاً. ف"ما" مصدرية ظرفية. و"دام" فعل ناقص. و"التاء" اسمها. "ما دمت منحرفاً" خبرها. و"ما" وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره: لا أصحبك مدة هذا الظرف. أو: مدة دوامك منحرفاً.

يقول الشيخ:

وَكَانَ تَرْفَعُ مَا قَدْ كَانَ مُبْتَدَأً اسماً وَتَنْصِبُ مَا قَدْ كَانَ بَعْدَ وَاوِي

قوله: (وَكَانَ تَرْفَعُ مَا قَدْ كَانَ مُبْتَدَأً). أي: ما كان مبتدأ في الأصل. (اسماً)، أي: هو في الأصل مبتدأ، لكنه صار اسماً لها. قوله: (وتنصب ما قد كان بعد واو). (ولي) أي: تبع، فجاء الاسم الثاني فتنصبه على أنه هو الخبر.

(٢٣) آل عمران: ١٤٠.

(٢٤) الحشر: ٧.

قال: (ومثلها أدوات ألحقت عملاً بها، كأصبح ذو الأموال في الحلل). (أصبح) من أخوات كان. و(ذو) اسمها مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة. و(ذو) مضاف، و(الأموال) مضاف إليه. و(الحلل) جمع حلة، وهي الثياب النفيسة، يقول علماء اللغة: ولا تكون حلة إلا إذا كانت من ثوبين. فالثوب الواحد لو كان نفيساً لا يُطلق عليه أنه حلة.

قال: (وبات أضحى وظل). وهذه أيضاً من أخوات كان، (وظل العبد مبتسماً). ف(العبد) اسم ظل. و(مبتسماً) خبرها. (وصار ليس) أيضاً من أخوات كان. وليس تأتي للنفي، (وليس كرام الناس كالسفل). (كرام الناس) هم أعالي الناس، فالمجتمع فيه طبقات شريفة كريمة أصحاب كرم وخلق وشجاعة، وفيه ناس سفلى، يقول: (ليس كرام الناس كالسفل). فلا يستونون لا عند الله -تعالى- ولا عند الناس.

قال:

وَأَرْبَعٌ مِثْلُهَا وَالنَّفْيُ يَلْزِمُهَا أَوْ شِبْهُهُ كَالْفَتَى فِي الدَّارِ لَمْ يَزَلْ

(وأربع مثلها) أي: في العمل، لكن لها شرط؛ ولهذا قال: (والنفي يلزمها). الواو هنا واو الحال، أي: حالة النفي أن النفي يلزمها أو شبهه، وإذا قال النحويون: النفي أو شبهه. فإنهم يريدون بشبهه النفي: النهي والدعاء.

(كالفتى في الدار لم يزل)، (يزل) فعل مضارع ناسخ، يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم وعلامة جزمه السكون، حرك بالكسر للروبي، واسمه ضمير مستتر تقديره هو يعود على الفتى، والخبر مقدم، هو قوله: (في الدار).

النوع السادس من المرفوعات هو: خبر إن وأخواتها. وهي: إن، أن، ليت، لكن، لعل، كأن. فهذه الأحرف الستة تدخل على المبتدأ والخبر، فتنبص المبتدأ على أنه اسمها، وترفع الخبر على أنه خبرها، فتقول: إن الحياة متاعٌ. الإعراب: "إن" حرف مشبه بالفعل، أو حرف توكيد مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر. أما الإعراب السائد: "إن" حرف توكيد ونصب. هذا يصلح على رأي الكوفيين الذين يقولون: "إن" لا تعمل إلا في الاسم فقط، أما الخبر فهو مرفوع على الأصل. لكن الصواب: أن "إن" مثل كان، فتعمل في الاسم وتعمل في الخبر. "الحياة" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. "متاع" خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه الفتحة الظاهرة على آخره.

وشرط عملها: ألا تتصل بها "ما" الحرفية؛ لأنها إذا اتصلت بها كَفَّتْها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالأسماء، فصارت تدخل على الأفعال، فإن اتصلت بها ما الحرفية أحدثت لها أمرين: الأمر الأول: أنها تكفها عن العمل. الثاني: أنها تزيل اختصاصها بالأسماء.

وليس معنى تزيل اختصاصها بالأسماء أنها لا تدخل على الأسماء، فهي أكثر ما تدخل على الأسماء، لكنها تدخل على الأفعال أيضاً.

فإذا قلنا: إنما الحياة متاعٌ. فلم تعمل "إن" هنا في المبتدأ ولا الخبر، فهما مرفوعان على الأصل؛ ولهذا تقول: "إن" حرف توكيد مهمل - ليس له عمل، و"ما" كافة. "الحياة" مبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأن وجود إن وعدمه سواء. "متاع" خبر مبتدأ.

أما "ليت" إذا اتصلت بها "ما" فيجوز إعمالها وإهمالها، فتقول: ليتنا الامتحان سهلٌ. فهنا تعمل، ويجوز إهمالها فتقول: ليتنا الامتحان سهلٌ. إذن يجوز الوجهان: الإعمال والإهمال.

يقول: (وَإِنَّ تَفَعَّلَ هَذَا الْفِعْلَ). هذا الفعل هو الرفع والنصب لكن (منعكساً)، ف"كان" ترفع الاسم وتنصب الخبر، و"إن" تعمل هذا العمل ولكن بالعكس، أي: تنصب الاسم وترفع الخبر. وقوله: (كَيْنَ قَوْمِكَ مَعْرُوفُونَ بِالْجِدْلِ). (كَيْنَ) حرف توكيد شبهه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (قَوْمِكَ) اسمها. (مَعْرُوفُونَ) خبرها مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم. (بِالْجِدْلِ) جار ومجرور متعلق بمَعْرُوفُونَ. قال:

لَعَلَّ لَيْتَ كَأَنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ لَكِنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو غَيْرُ مُرْتَحِلٍ

(كَأَنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ) هذا مثال آخر. (لكن زيد بن عمرو غير مرتحل). هذا مثال ثالث، (لكن) حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر. (زيد) اسمها منصوب. (بن) صفة. (عمرو) مضاف إليه. (غير مرتحل) خبر. واستطرد الشيخ فقال:

وَخُذْ بَقِيَّةِ أَبْوَابِ النَّوَاسِخِ إِذْ كَانَتْ ثَلَاثًا وَذَاكَ الثَّلَاثُ لَمْ يُقَلِّ

يعني: النواسخ ثلاثة أنواع لا رابع لها:

النوع الأول: ما يرفع الاسم وينصب الخبر، وهذا كان وأخواتها وما يتبعها مثل: ما وإن ولا وأفعال المقاربة والرجاء والشروع.

النوع الثاني: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، مثل: إن وأخواتها ويتبعها لا النافية للجنس.

النوع الثالث: ما ينصب الاسم والخبر معاً على أنها مفعولان، وهذا باب ظن وأخواتها.

والظاهر أن باب ظن لا يدخل معنا الآن؛ لأن ظن تنصب المبتدأ على أنه مفعول أول، وتنصب الخبر على أنه مفعول ثانٍ، ونحن لا نبحث في المنصوبات الآن، بل نبحث في المرفوعات، فذكر ظن هنا ليس أصيلاً، إنما ذكره من باب الاستطراد الذي قصد به تتميم الكلام على النواسخ؛ ولهذا قال: (وخذ بقية أبواب النواسخ إذ). (إذ) تعليلية، (كانت ثلاثاً) يعني لأنها ثلاث.

فالشيخ يقول: هي ثلاث وأنا لم أعطِ الثلاث كلها؛ ولهذا قال: (وذاك الثلث لم يقل). أي: ما قلته لكم الآن. والثلث تُقرأ بتسكين اللام لإقامة الوزن، فلا يُقال: (الثلث)، بل (الثلث) بالتسكين، (لم يقل). ثم قال:

فَظَنَّ تَنْصِبُ جُزْأَيِ جُمْلَةٍ نُسِخَتْ بِهَا وَضُمَّ لَهَا أَمْثَالُهَا وَسَلَّ

(فظنَّ تنصبُ جزأي جملة نسخت). في بعض النسخ: (نُسخَا بها). والمراد بألف الاثنين في قوله: (نُسخَا) أنها تعود على المبتدأ والخبر، فالمراد بالجزأين: المبتدأ والخبر. (وضمَّ لها أمثالها). يعني: أضف لظن أمثالها، مثل: حسب، وعلم، وخال... وغيرها مما يُذكر في هذا الباب. (وسلَّ). هذا فعل أمر أصله "سَلَّ" مبني على السكون، وحُرِّك بالكسر- لأجل الرَّوي، والتقدير: وسل عنها من يعرفها ليفيدك بها. أو المعنى: وسل أي: أسأل الله الإعانة. وقوله:

مِثَالُهُ: ظَنَّ زَيْدٌ خَالِدًا ثِقَةً، وَقَدْ رَأَى النَّاسُ عَمْرًا وَاسِعَ الْأَمَلِ

(ظن) فعل ماضٍ ناقص ينصب المبتدأ والخبر. و(زيد) فاعل، وقد لا نقول: ناقص. هنا؛ لأنه ما دام له فاعل فلا يقال: ناقص في الحالة هذه؛ لأن الفعل الناقص هو الذي ليس له فاعل. وعلى هذا فلا تأتي بكلمة ناقص، فنقول: فعل ماضٍ ناسخ ينصب المبتدأ والخبر. (زيد) فاعل ظن مرفوع بالضممة. (خالدًا) مفعول أول. (ثقة) مفعول ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (وقد رأى الناس) هذا مثال آخر، (الناس) فاعل رأى. (عمرًا) مفعول أول. (واسع الأمل) مفعول ثانٍ.

ثم قال:

وَتِلْكَ سِتَّةُ أَبْوَابٍ سَأْتَبِعُهَا بِالنَّعْتِ وَالْعَطْفِ وَالتَّوَكُّيدِ وَالبَدَلِ

لماذا قال: وتلك ستة أبواب؟ لأنه خشى أن يُعدَّ باب ظن من الأبواب، فتصير سبعة، وهو لا يريد باب ظن؛ لأن باب ظن ليس من المرفوعات. إذن مقصود الناظم أن الأسماء المرفوعة ستة، وهي التي مرت -الفاعل، ونائبه، والمبتدأ،

وخبره، واسم كان، وخبر إن - لأنه خشي أن يُعد باب ظن منها فتكون سبعة، فقال: انتبه، أنا قلت لك في أول الكلام إن المرفوعات سبعة، وأنا أعطيتك ستة، وأعطيتك السابع وهو ظن؛ ولهذا قال: (وتلك ستة أبوابٍ سأَتبعُهَا بالنعْتِ والعطفِ والتوكيدِ والبدلِ).

السابع من المرفوعات وهو تابع المرفوع.

والتابع: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد. هذا تعريف التابع. والحاصل أي: الآن، والمتجدد تغيير العوامل، فإذا قلت في النعت: جاء محمدٌ العاقلُ. فعندي نوع من مرفوعات الأسماء وهو النعت "العاقل"، وهذا إعراب حاصل وموجود الآن، فلو غيَّرت العامل وإعراب المتبوع فسيتبعه التابع، فلو قلت: رأيت محمدًا. فستقول: العاقلُ. ولو قلت: مررت بمحمدٍ. فتقول: العاقلُ. إذن النعت يتبع المنعوت في الإعراب الحاصل والإعراب المتجدد. وهذه أمثلة أخرى للتوضيح: لو قلت: رأيت خالدًا راكبًا. "راكبًا" تابعة لإعراب خالد، فهذا منصوب وهذا منصوب. وانتبه فـ "راكبًا" حال، فلو قلت: جاء زيدٌ راكبٌ. لا يصح؛ بل تبقى الحال منصوبة، فتقول: جاء زيدٌ راكبًا. وتقول: مررت بزيد راكبًا. فراكبًا ليست صفة؛ لأنها لا تتبع "زيد" في الإعراب الحاصل والمتجدد.

لكن النعت يتبع المنعوت في الإعراب الحاصل والمتجدد، فلو قلت: رأيت رجلًا راكبًا. فهي نعت. ولو قلت: جاء رجلٌ راكبٌ. فترفع النعت مثل المنعوت، ولو قلت: مررت برجلٍ راكبٍ. فتجره مثل المنعوت. وهذا معنى قولنا: إن التابع: كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد.

والتوابع هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل. والشيخ مثل فقال: (كزيدٌ العدلُ). هذا مثال للنعت، فالعدلُ نعت لزيد، ونعت المرفوع مرفوع. (قد وافى) أي: قد حضر. (وخادمه) هذا مثال عطف النسق؛ لأن الواو حرف عطف وخادمه معطوف. (خادمه أبو الضياء) هذا مثال عطف البيان. (نفسه) هذا مثال التوكيد. (من غير ما مهل) المهل: المهلة، أي: من غير تأخر، و(ما) زائدة.

س: يقول: ذكرتم في الدرس السابق أن قوله: (وليسَ لفعلٍ جرٌّ متصل)، أنه يوجد تقدير، فما هو؟

ج: التقدير: وليس لفعل جر عامل متصل. والعامل -كما قلت- إما المضاف أو حرف الجر.

س: هل يجوز ذكر "لن" بعد "سوف"، مثل: سوف لن أذهب؟

ج: سوف أصلها أنها تفيد التأخير والتراخي، فإذا كان المقصود بالتأخير والتراخي النفي، فالذي يظهر أنه لا مانع من ذكرها معها، يعني سواء كان التراخي مثبت أو لمنفي.

س: يقول: أرجو منكم أن توضحوا معنى: دلالة الأمر على الطلب في ياء المخاطبة.

ج: الأمر علامته الدلالة على الطلب مع وجود ياء المخاطبة، فمثلاً: إذا قيل: اكتب. هذا فعل، وأنا لا أدري هل هو فعل أمر أم فعل ماضٍ أم مضارع؟ لكن -كما قلت لكم- الفعل الأمر دلالته على الطلب واضحة، لكن مع هذا قد يدل على الطلب ما ليس بفعل، مثل: أسماء الأفعال، مثل: صه، فلو قيل لإنسان: صه. فهم أن المراد اسكت، ومع هذا ف"صه" ليست فعل أمر، إذن دل على أن الدلالة على الطلب ليست هي العلامة الوحيدة لفعل الأمر، بدليل أن الطلب يوجد في الأسماء مثل: نزال، فهذا اسم أمر بمعنى انزل.

فعلى هذا نقول: الدلالة على الطلب لا تكفي، بل لا بد من قبول الكلمة لياء المخاطبة، فنجد أن "صه" لا تقبل ياء المخاطبة، فلا يُقال: صهي، لكن "اكتب" تقبل ياء المخاطبة، فتقول: اکتبي. إذن دل على أن اكتب فعل أمر، دليل دلالاته على الطلب قبوله ياء المخاطبة، وصه ليس بفعل أمر؛ لأنه دل على الطلب، لكنه لا يقبل ياء المخاطبة.

س: هل من كتاب مناسب توصون به في الإملاء، وآخر في البلاغة، وثالث في العروض والقافية؟

ج: أما كتب الإملاء فيوجد كتاب اسمه: "المطالع النصرية للمطابع المصرية"، وهذا أحسن كتاب في الإملاء على الإطلاق، وهو كتاب عظيم جداً في الإملاء؛ لأن المؤلف له ارتباط كبير بكتب اللغة وكتب النحو، ويوجد كتاب اسمه: "الموجز في الإملاء". للمؤلف راجي الأسمر، وهذا كتاب جيد في الإملاء.

وأما في القافية والعروض والبلاغة، فأحسن كتاب -في نظري- كتاب درسناه في المعهد وفي كلية الشريعة، اسمه: "المنهاج الواضح في البلاغة"، للمؤلف حامد عوني.

أما في العروض: فيوجد كتب كثيرة فيه، وأذكر كتاباً درسناه في المعهد، ولا أدري هو موجود أم لا، واسمه: "الخلاصة الوافية في علمي العروض والقافية". ويوجد كتاب للدكتور أحمد الهاشمي^(٢٥) في العروض والقافية، ولا أذكر عنوان الكتاب بالضبط، وهو من الكتب الجيدة.

(الباب الرابع)

في منصوبات الأسماء

وَبَعْدَ ذِكْرِي لِمَرْفُوعَاتِ الْأَسْمِ عَلَيَّ
أَقُولُ: جُمْلَةُ مَنْصُوبَاتِهِ عَدَدًا
مِنْهَا الْمَفَاعِيلُ خَمْسٌ: مُطْلَقٌ وَبِهِ
ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى،
وَلَا كَيْانَ لَهَا اسْمٌ بَعْدَهُ خَبْرٌ
وَأَنْصَبُ مُضَافًا بِهَا أَوْ مَا يُشَابِهُهُ
وَأَبْنِ الْمُنَادَى عَلَيَّ مَا كَانَ مُرْتَفِعًا
وَإِنْ تَنَادَى مُضَافًا أَوْ مُشَاكِلَهُ
وَالْحَالُ نَحْوُ: أَتَاكَ الْعَبْدُ مُعْتَذِرًا
تَرْتِيبُهَا السَّابِقُ الْخَالِي مِنَ الزَّلَلِ
سَبْعٌ وَعَشْرٌ، وَهَذَا أَوْضَحُ السَّبِيلِ
وَفِيهِ مَعَهُ لَهُ، وَأَنْظُرُ إِلَى الْمَثَلِ
وَجِئْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِتَابِكَ لِي
فَإِنْ يَكُنْ مُفْرَدًا فَافْتَحْهُ ثُمَّ صِلِ
كَ لَا أُسِيرَ هَوَى يَنْجُو مِنَ الْخَطْلِ
بِهِ، وَقُلْ: يَا إِمَامَ اعْدِلْ وَلَا تَمَلْ
قُلْ: يَا رَحِيمًا بِنَا يَا غَافِرَ الزَّلَلِ
يَرْجُو رِضَاكَ وَمِنْهُ الْقَلْبُ فِي وَجَلِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.

يقول الناظم - رحمه الله تعالى:

(الباب الرابع: في منصوبات الأسماء). وتقدم في الدرس الماضي أن النحويين جرت عادتهم أن يبدؤوا بالمرفوعات؛ لأنه لا يخلو منها الكلام، ولأنها عمدة لا يستغنى عنها، بخلاف المنصوبات؛ فإن أكثرها وجلها يستغنى عنها. فإن

(٢٥) لعل المقصود به - وهو الراجح - السيد أحمد الهاشمي؛ وهو: السيد أحمد الهاشمي بك ابن إبراهيم بن مصطفى بن محمد نافع. ويعود نسبه إلى زين العابدين بن الحسين بن علي - رضي الله عنهم - ولد في القاهرة سنة ثمان وسبعين وثمان مئة وألف. جاء به جده إلى الأزهر الشريف، فحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون. وتلمذ للشيخ محمد عبده، وغيره. عين مدرسا في الأزهر مدة، ثم مراقبا في مدارس فكتوريا الإنجليزية، ثم مديرا لمدارس الجمعية الإسلامية، ثم مديرا لمدارس فؤاد الأول. من مؤلفاته: "جواهر الأدب"، و"جواهر البلاغة"، و"ميزان الذهب في صناعة شعر العرب". توفي في القاهرة سنة ثلاث وأربعين وتسع مئة وألف. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٩٠)، ومعجم المؤلفين (١/ ١٤٣).

قلت: لأن المرفوعات هي أحد ركني الإسناد، أو في الإسناد كله - كما في المبتدأ والخبر، أما المنصوبات فليست ركنًا في الإسناد، فلا يوجد منصوب يكون ركنًا في الإسناد. فهذا التعليل أوضح من التعليل الأول، وإن كان التعليل الأول هو الذي يذكره النحويون، فهم يقولون: إن المنصوبات يُستغنى عنها. لكن هذا الكلام يرد عليه اعتراض نشير إليه في باب الحال في نهاية الكلام، فالحال هو آخر ما سنتكلم عنه.
والمنصوبات - كما ذكر الشبراوي - سبعة عشر.

يقول في البيتين: الأول والثاني:

وَبَعْدَ ذِكْرِي لِمَرْفُوعَاتِ الْأَسْمِ عَلَى تَرْتِيبِهَا السَّابِقِ الْخَالِي مِنَ الزَّلَلِ

قوله: (بعد) ظرف منصوب، والناصب له هو الفعل المتأخر في البيت الثاني (أقول). وقوله: (لمرفوعات) متعلق بـ (ذكرى)، وذكر المضاف، والياء مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله. (على ترتيبها) هذا متعلق بمحذوف حال، أي: والحال كونها على ترتيبها. (السابق) صفة لترتيب. (الخالي) صفة أخرى لترتيب. وقوله: (من الزلل) أي: الخطأ. وكلمة الزلل لم ترد في نسخ المتن ولا في الشرح إلا في موضع واحد فقط، أما أكثر نسخ المتن ونسخ الشرح ففيها: (الخالي من الخلل).
وقوله:

أَقُولُ: جُمْلَةٌ مَنصُوبَاتِهِ عَدَدًا سَبْعٌ وَعَشْرٌ، وَهَذَا أَوْضَحُ السَّبِيلِ

(جملة) مبتدأ. (سبع وعشر) خبر. والجملة في محل نصب مقول القول، و(عددًا) تمييز. وقوله (سبع وعشر). في بعض النسخ: (عشر وسبع). وهذا تقديم وتأخير، وهذا لا يُشكِل ولا يؤثر من جهة الوزن العروضي. لكن الذي يُشكِل أنه ورد في بعض النسخ: (ست وعشر). وقوله: (وهذا). أي: الحصر - المذكور في (سبع عشر). (أوضح السبل)، والسبل - بالضم - جمع سبيل بمعنى الطريق، ولا يتم العدد - أن تكون المنصوبات سبعة عشر - إلا إذا اعتبرنا التوابع خمسًا، قال: (منها المفاعيل خمس). وهي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله. والسادس: اسم لا النافية للجنس، والسابع: المنادى، والثامن: الحال، والتاسع: التمييز، والعاشر: المستثنى، والحادي عشر: خبر كان، والثاني عشر: اسم إن. والتوابع هي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. فيكون المجموع سبعة عشر.
قال:

مِنْهَا الْمَفَاعِيلُ حَمْسٌ: مُطْلَقٌ وَبِهِ وَفِيهِ مَعَهُ لَهُ، وَأَنْظُرُ إِلَى الْمَثَلِ

جرت عادة النحويين في المنصوبات أنهم يبدؤون بالمفاعيل، ويقولون: لأنها هي الأصل في المنصوبات، وغيرها محمول عليها، أو مُشَبَّه بها. فالنحويون يبدؤون الكلام عن المنصوبات بالمفاعيل الخمسة.

وأقول هنا أن من هذه المنصوبات ما له في كتب النحو باب مستقل، بل قد يكون الباب طويلاً؛ كباب الحال، وباب الاستثناء... وعلى هذا فأنا سأختار من النقاط المهمة في كل باب ما أرى أن الحاجة داعية إليه، لا سيما النقاط التي قد تخفى على بعض الطلاب أو تُشكِل عليهم.

وفي الدرس الماضي ذكرنا تابع المرفوع، وتلاحظون أنني لم أتكلم عن التوابع بسبب ضيق الوقت، وبما أن التوابع ستأتينا في المنصوبات وستأتي في المجرورات؛ فغداً - إن شاء الله - سألقي الضوء على كل نوع من أنواع التوابع. النوع الأول من المفاعيل: المفعول المطلق، وهو: اسم فَضْلَةٌ مصدر أو نائب عنه. وهذا التعريف يدلنا على أن المفعول المطلق نوعان:

النوع الأول: أن يكون المفعول المطلق مصدرًا، وهذا هو الغالب؛ ولهذا تلاحظون أن النحويين إذا بَوَّبوا للمفعول المطلق فإنهم يبدؤون بتعريف المصدر، فابن مالك^(٢٦) قال: المفعول المطلق، ثم قال:

المُصَدِّرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ *** مَدْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

فلماذا يعرفون المصدر والمقصود المفعول المطلق؟ لأن المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرًا، ثم هو ثلاثة أنواع: مؤكّد لعامله، ومبين للنوع، ومبين للعدد. فإذا نظرت إلى قول الله - تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢٧). ف"تكليماً" مصدر، وفي نفس الوقت مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ولو كانت الآية: "وكلم الله موسى". فهم المراد، إذن جيء بالمصدر هنا للتأكيد.

(٢٦) الأستاذ المقدم، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب التصانيف السائرة. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي. نزيل دمشق. ولد سنة ست مئة أو إحدى وست مئة. أخذ العربية عن غير واحد. وصرف همهته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. وهو جبرها السائرة مصنفاًته مسير الشمس، ومقدمها الذي تُصغى له الحواس الخمس. كان إماماً في اللغة وحفظ الشواهد وضبطها، إماماً في القراءات وعللها. مع الدين المتين والتقوى الراسخة. له مؤلفات جيا؛ منها: "الكافية الشافية"، و"وفاق الاستعمال". توفي في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧ ترجمة ١٠٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ١١٩ ترجمة ٢٢٤).

(٢٧) النساء: ١٦٤.

أما الدلالة على النوع فهذا - في الغالب - يكون بالإضافة، أو بالوصف، تقول: سار محمد سيرًا حسنًا. فـ "حسنًا" صفة للمصدر أو للمفعول المطلق، فهذا مبين للنوع.

أما المبين للعدد فواضح، مثل: سجد المصلي سجدين. فـ "سجدين" مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى.

النوع الثاني: الأشياء التي تنوب عن المصدر، فقولنا: "أو نائب عنه". فيه بيان أن المفعول المطلق لا يلزم أن يكون مصدرًا، فقد يكون غير مصدر، وهذا إشارة إلى الأشياء التي يذكرها النحويون، ويسمونها: الأشياء التي تنوب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة، مثل: مرادفه، وصفته، وكل، وبعض. أو بمعنى أدق: ما دلَّ على الكلية، أو البعضية، أو الآلة... ونحو هذا.

فلو قيل: ضربته سوطًا. أين المصدر؟ لا يوجد مصدر هنا، فالمصدر محذوف، والتقدير: ضربته ضربًا. فحذف المصدر ونابت آلة الضرب مناب المصدر، إذن هذا السوط ليس مصدرًا؛ لأنه اسم ذات محسوس، لكنه مفعول مطلق؛ ولهذا نقول: "سوطًا" مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومنه أيضًا العدد، كما في قول الله - تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾^(٢٨). "ثمانين" ليست مصدرًا، بخلاف المثال السابق: سجد المصلي سجدين. فـ "سجدين" مثنى سجدة، وسجدة مصدر، لكن "ثمانين" ليست مصدرًا، لكنها نائبة عن المصدر؛ لأن الأصل: "فاجلدوهم جلدًا ثمانين"، وحذف المصدر وأقيم العدد مقامه، فتقول: "ثمانين" مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

هذه إشارة وتعريف للمفعول المطلق، وسُمِّي المفعول المطلق بهذا الاسم؛ لأنه هو الذي يقع عليه فعل الفاعل بدون قيد، فإذا قلت: جلست جلوسًا. فماذا أحدثت أنت؟ وماذا عملت؟ أنت عملت الجلوس، لكن في المفعول به وقع الفعل على شخص، وفي المفعول فيه وقع الفعل في زمن، وفي المفعول معه وقع الفعل مع شيء، وفي المفعول لأجله وقع الفعل لأجل شيء، أما المفعول المطلق فلا توجد فيه هذه التقييدات: به، معه، له، فيه. ولما لم يتقيد الفعل المطلق بهذه التقييدات قيل له: المفعول المطلق، أي: الذي لم يُقَيَّد بشيء، ولماذا لم يقيد بشيء؟ لأنه هو فعل الفاعل حقيقة - كما مرَّ. وهنا نقطة أحب أن أشير إليها، وهي: بعض الطلاب يُشكِل عليهم التفريق بين المفعول المطلق والمصدر، وبينهما عموم وجهي؛ فيجتمعان في شيء، وينفرد المصدر في شيء، وينفرد المفعول المطلق في شيء، فما جاء مصدرًا منصوبًا

فهو مفعول مطلق ومصدر في آنٍ واحد، مثل الآية الكريمة: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٢٩). فهذا مصدر ومفعول مطلق.

لكن ينفرد المصدر فيما إذا كان مرفوعاً أو مجروراً، فلو قلت: أعجبتني قراءتك. فالمصدر هنا مرفوع، ولو قلت: استمعت إلى قراءتك. فهو مجرور، فهذا ليس مفعولاً مطلقاً؛ لأن المفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً، بينما المصدر قد يكون منصوباً، وقد يكون مرفوعاً، وقد يكون مجروراً.

وينفرد المفعول المطلق في الأشياء التي تنوب عن المصدر، مثل: العدد، والآلة، والصفة، والمرادف. وهذه الأنواع لا نريد الإفاضة في ذكرها، وإنما هي في كتب النحو.

النوع الثاني من المفاعيل: المفعول به، وهو: ما وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة، على جهة الثبوت أو النفي. فإذا قلت: أكرمت الضيف. فالإكرام هو الذي وقع من فعل الفاعل على الضيف، فالضيف إذن مفعول به، أي: وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة، لكن لو قلت: جلست في الحديقة. فالحديقة وقع عليها فعل الفاعل الذي هو الجلوس، لكن بواسطة حرف الجر، فهذا ليس من باب المفعول به؛ ولهذا قلنا: "ما وقع عليه فعل الفاعل بلا واسطة".

قولنا: "على جهة الثبوت أو النفي". فلو قلت: لم أكرم الضيف. ف"الضيف" مفعول به منصوب. لكن الفرق بين المثالين: أنه في الأول وقع الفعل على جهة الثبوت، وفي الثاني وقع الفعل على جهة النفي. وقد يشكل على بعض الطلاب فيقول: كيف تقول إنه مفعول به وهو نفي، وهو لم يكرمه إلى الآن؟ نقول: هو مفعول به لكن على جهة النفي.

والمفعول به يجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، وقد ورد في القرآن الكريم في عدة آيات مفعول به محذوف، وهذا سهل؛ لأنه -كما قلنا في أول الكلام- من قبيل الفَصَلات التي يُسْتغْنَى عنها؛ لأنها ليست ركناً في الإسناد، أي: ليست مسنداً ولا مسنداً إليه، فلا يقع مسنداً ومسنداً إليه إلا العمدة.

ومن أغراض حذف المفعول به اللفظية: تناسب الفواصل، كما في قول الله -تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾^(٣٠). فمفعول "قلى" محذوف، والتقدير -والله أعلم- وما قلاك، وإنما حذف المفعول هنا لتناسب الفواصل؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فلو قال هنا: "ما ودعك ربك وما قلاك". لتغير نظم الآيات.

(٢٩) النساء: ١٦٤.

(٣٠) الضحى: ١ - ٣.

أما مثال حذف المفعول لغرض معنوي الذي هو من أنواع الإيجاز: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^(٣١)، فـ "أعطى" تنصب مفعولين، فحذف كلاً المفعولين، والتقدير -والله أعلم: فأما مَنْ أعطى المستحقين حقهم. لماذا حُذِفَ المفعولان؟ لأن الغرض الثناء على المعطي، وليس الغرض ذكر المعطى، ولا الشيء المعطى، وأيضاً في قوله -تعالى: ﴿وَآتَقَى﴾. حذف المفعول؛ لأن التقدير -والله أعلم: واتقى الله.

ويمتنع حذف المفعول به في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان جواباً لسؤال، كأن يقال لك: مَنْ أكرمت؟ فتقول: أكرمت زيداً. لو حذف المفعول به وقلت: أكرمت. ما حصل الجواب، إذن هنا يجب ذكر المفعول به وإن كان فضلة؛ لأنه وُجِدَ ما يدعو إلى ذكره؛ لأنه لو لم يُذكر لبقى السؤال بلا جواب.

الحالة الثانية: أن يكون محصوراً، مثل: ما أكرمت إلا علياً. فيجب ذكر المفعول به هنا؛ لأن قصدك تخصيص الإكرام بعليٍّ، ولو حذف المفعول به لانقلب الكلام إلى النفي، فيصير الكلام: ما أكرمت. وهذا غير مراد.

النوع الثالث من المفاعيل: المفعول فيه، وهو المسمى: ظرف الزمان والمكان، والمفعول فيه هو: اسم زمان أو مكان ضَمَّنَ معنى "في" باضطراد. قولنا: ضَمَّنَ معنى "في". أي: أنه يُشعر بكلمة "في" الدالة على الظرفية. ومعنى قولنا: "باضطراد". أي: مع جميع الأفعال، فمثلاً كلمة: يوم الخميس. "يوم" اسم زمان، وهو بمعنى "في" على حسب الفعل الذي قبله، لكنه يتضمن معنى "في" مع جميع الأفعال، مثل: صمت يوم الخميس، أو سافرت يوم الخميس، أو قدمت يوم الخميس، أو ذكرت يوم الخميس، فأى فعل يصلح ويتضمن معنى "في". وعلى هذا إذا قلت: صمت يوم الخميس. "صمت" فعل وفاعل، "يوم" مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ويوم مضاف، والخميس مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

ومثله اسم المكان، فلو قلت: صليت خلف المقام. فالتقدير: صليت في مكان خلف المقام. إذن تضمن معنى "في"، وإعرابه كالذي قبله، أما إذا لم يتضمن معنى "في" فلا يكون مفعولاً فيه، وهذا يشكل على بعض الطلاب؛ لأن بعضهم يظن أن جميع ظروف الزمان أو كل ما دلَّ على الزمان فإنه اسم زمان ومفعول فيه، وهذا خطأ، أنت لا بد أن يكون معك مقياس، فالذي يتضمن معنى "في" فهو مفعول فيه، والذي لا يتضمن معنى "في" فليس بمفعول فيه، وانظر إلى

قول الله - تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٣٢). فهل المراد: اتقوا في يوم، أم المراد: اتقوا اليوم نفسه؟ المراد:

اتقوا اليوم نفسه. إذن "يومًا" ليس بمفعول فيه، بل مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وقولنا: "باضطراد". هذا يُخرج مثل كلمة الدار، فكلمة الدار قد تتضمن معنى "في" مع بعض الأفعال، ولا تتضمن معنى "في" مع بعض الأفعال، فإذا قلت: دخلت الدار. يمكن أن يقال هنا: دخلت في الدار. والكلام مستقيم، لكن هل تقول: نمت الدار؟ على تقدير: نمت في الدار. أو: أكلت الدار؟ على تقدير: أكلت في الدار؟ لا، إذن كلمة الدار ليست من باب المفعول فيه؛ لأنها وإن تضمنت معنى "في" مع بعض الأفعال، فإنها لا تتضمنه مع أفعال أخرى، وشرط المفعول فيه أنه يتضمن معنى "في" مع جميع الأفعال.

وأسماء الزمان التي بمعنى "في" كلها تقبل النصب على الظرفية، سواء أكانت مختصة أو معدودة أو مبهمة. والمختص ما وقع جوابًا لـ "متى"، مثل: متى سافرت؟ فتقول: سافرت يوم الخميس. ومثل: كم صمت؟ فتقول: صمت يومين. فهذا معدود، أما: انتظرتك زمانًا. فـ "زمانًا" ليس بمختص ولا معدود، فهذا يُسمى مبهمًا، وهو الذي لا يصلح جوابًا لـ "كم" ولا لـ "متى".

إذن أسماء الزمان المتضمنة معنى "في" كلها تقبل النصب على الظرفية، ولا يُستثنى منها شيء؛ ولهذا فابن مالك في الألفية لما ذكر المفعول فيه قال:

الظَرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا *** فِي بَاطِرَادٍ كَهَنًا امْكُثْ أَرْمَنًا
وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٍ ذَاكَ وَمَا *** يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا
فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا *** كَانَ وَإِلَّا فَاَنْوَهُ مُقَدَّرًا

فقوله: "وكل". هذه صيغة عموم، "وكل وقت قابل ذاك"، فكل ما دل على وقت يقبل النصب على الظرفية، أما أسماء المكان فدائرتها أضيق، فلا يقبل من أسماء المكان النصب على الظرفية إلا أسماء الجهات الست، وهي: فوق، وأمام، وتحت... إلى آخره، وأسماء المقادير والمسافات، مثل: سرت فرسخًا، ومشيت ميلًا. فهذه تقبل النصب على الظرفية، النوع الثالث: ما صيغ من مصدر عامله، مثل: جلست مجلس زيد. فـ "مجلس" مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ لأنه مصوغ من المصدر وهو جلوس، والعامل جلست؛ فهو من مادة المصدر، لكن لو قلت: قعدت مجلس زيد. فهذا خطأ، بل لا بد أن تقول: قعدت في مجلس زيد؛ لأن اسم المكان والفعل والمادة لم تتفق، ومنه قول الله -

تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾^(٣٣). فهنا حصل اتفاق المادة، فنقول: "مقاعد" مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الرابع من المفاعيل: المفعول معه، وهو: الاسم المنصوب بعد واو بمعنى "مع". كما لو قلت: سرت والرصيف. فـ "سرت" فعل وفاعل. "الواو" للمعية. "الرصيف" مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وُسْمِي مفعولاً معه؛ لأنك فعلت السير مع الرصيف، فكأن فيه مصاحبة بينك وبين الرصيف.

وهنا أنبه إلى نقطة ذكرها ابن هشام^(٣٤) في "مغني اللبيب"، وهي: أنه لم تأت في القرآن آية يتعين أن يكون ما بعد الواو مفعول معه، بل يجوز أن تُعرب ما بعد الواو مفعولاً معه ويجوز العطف، وقد ذكر هذا أيضاً بطريق أوسع الشيخ العلامة محمد عبد الخالق عزيمة^(٣٥) في كتابه القيم: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم". واستعرض آيات كثيرة فيها الذي بعد الواو لا نجزم بأنه مفعول معه، بل يحتمل أنه مفعول معه، ويحتمل أنه معطوف، فمثلاً قول الله -تعالى:

(٣٣) الجن: ٩.

(٣٤) الشيخ جمال الدين أبو محمد الحنبلي النحوي الفاضل، المشهور عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. ولد في ذي العقدة سنة ثمان وسبع مئة. تفقه للشافعي ثم تحنبل. وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه. تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وانفرد بالفوائد الغربية، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاعتدال على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد، مسهبا وموجزا، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب. من مؤلفاته: "مغني اللبيب"، و"أوضح المسالك". توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبع مئة. انظر: بغية الوعاة (٢/ ٦٤) ترجمة (١٤٥٨)، والبدر الطالع (ص: ٤٤٠) ترجمة (٢٦٧).

(٣٥) الشيخ الأزهرى الباحث العلامة، اللغوي المحقق، النحوي النحرير، محمد بن عبد الخالق بن علي عزيمة. ولد بطنطا سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة وألف. درس في القرية، وحفظ القرآن الكريم، وأتم تعليمه الأوّلي بها. التحق بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر وتخرج فيها، وكان يحاضر بها صفوة العلماء؛ كالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والشاعر الأديب علي الجارم، والأستاذ المحقق عبد الوهاب عزام. التحق بالدراسات العليا وحصل على الماجستير، وكانت أطروحته بعنوان "المشترك في كلام العرب"، ثم الدكتوراه بعنوان "أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية" بدرجة ممتاز وكان أول من يحصل على هذه الدرجة. من مؤلفاته الحسان التي لم يسبقه أحد إليها: "دراسات لأسلوب القرآن الكريم"، وتحقيقه لكتاب "المقتضب" للمبرد. توفي سنة أربع وأربع مئة وألف. انظر: تنمة الأعلام (٢/ ١٨٣)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (٣/ ٢١٣٢) ترجمة (٢٩٨٩).

﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾^(٣٦). فأعراب الطير فيه احتمالان: محتمل أن "الطير" معطوف على "الجبال"، والمعطوف على المنصوب منصوب، ويحتمل أن "الواو" للمعية، و"الطير" مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومنه أيضًا قول الله - تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمُ وَالشَّيَاطِينَ﴾^(٣٧). فهذه مثل المثال السابق، إما معطوفة أو من باب المفعول معه.

الخامس والأخير من المفاعيل: المفعول له، ويُسمى المفعول لأجله، يُسمى المفعول من أجله، وهو: المصدر المذكور علةً لحدث شاركه في الزمان والفاعل.

فإذا قلت لزميلك: جئت رغبةً فيك. فأولاً: الرغبة مصدر، ثانياً: ذكرت هذا المصدر لتعليل مجيئك. فلو فرض وقال لك: لماذا جئت؟ ستقول: رغبةً فيك. إذن هو مذكور علةً لحدث، وهذا الحدث هو المجيء، والحدث هذا (المجيء) شارك المصدر في الوقت والفاعل، فوقت المجيء هو وقت الرغبة، فليس المجيء في يوم والرغبة في يوم آخر، بل وقت مجيئك هو وقت رغبتك. والفاعل واحد، فمن هو فاعل المجيء؟ أنت. ومن هو فاعل الرغبة؟ أنت، فهذا معنى قولنا: "شاركه في القول والفاعل".

والمفعول لأجله حكمه النصب، فإذا وجدت فيه الأمور الثلاثة وهي: المصدرية والتعليل والاتفاق في الوقت والفاعل، فإنه يُنصب. فإن فقد شرطاً غير التعليل وجب الجر بحرفٍ دالٍّ على التعليل، مثل: اللام أو من... أو غيرهما. ومن الأمثلة على ذلك قول الله - تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾^(٣٨). فكلمة "للأنام" ليست مصدرًا، لكنها تفيد التعليل؛ فهذا لا يجوز النصب على أنه مفعول لأجله، وإنما يجب الجر، فيكون من قبيل الجار والمجرور، لكن المعنى الذي هو التعليل موجود.

يكثر مجيء المفعول لأجله مجرداً من "أل" والإضافة، فهذا أكثر ما يكون في هذا الباب، مثل: جئت رغبةً، أو محبةً، أو إكرامًا، أو حرصًا... ونحو هذا، ويأتي مقترناً بـ "أل"، فتقول: جئت للرغبة فيك. فإذا كان محلّ بـ "أل" فإنه يكثر جره ويقبل نصبه، فإذا قلت: جئت الرغبة فيك. صح، لكن الأحسن: جئت للرغبة فيك. لأنه يكثر جره.

(٣٦) الأنبياء: ٧٩.

(٣٧) مريم: ٦٨.

(٣٨) الرحمن: ١٠.

النوع الثالث: أن يكون مضافاً، كأن تقول: جئت محبةً الخير. فالمضاف إن نصبته جاز، وإن جررته جاز، ولكن أيهما أرجح؟ هما على حدٍّ سواء. إذن المجرد حكمه النصب، والمحلى يكثر جره، والمضاف يجوز فيه الوجهان.

يقول الشبراوي - رحمه الله - عن هذه المفاعيل:

مِنْهَا الْمَفَاعِيلُ خَمْسٌ: مُطْلَقٌ وَبِهِ وَفِيهِ مَعَهُ لَهُ، وَانْظُرْ إِلَى الْمَثَلِ

(خمس) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: منها المفاعيل وهي خمس. ويجوز أن تكون بدلاً من المفاعيل. (مطلق) بدل من خمس. (وبه) جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: مفعول به. (وفيه) مثله، أي: هو مفعول فيه. (معه) أي: ومفعول معه. وسكن العين لأجل الوزن، (له) هذا هو الخامس، وهو المفعول له. ثم قال الناظم: (وانظر إلى المثل). جمع مثال.

ثم قال - رحمه الله:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍو غَدَاةً أَتَى، وَجِئْتُ وَالنَّيْلَ خَوْفًا مِنْ عِتَابِكَ لِي

(ضربت ضرباً) مفعول مطلق. (أبا عمرو) مفعول به. (غداة) مفعول فيه. (وجئت والنيل) مفعول معه. (خوفاً من عتابك لي) مفعول لأجله. فجمع الأمثلة في بيت واحد.

السادس من المنصوبات: اسم لا، والمراد بها: لا النافية للجنس، وتجدونها في كتب المتقدمين من المفسرين وغيرهم يسمونها: لا التبرئة. وهي لا النافية للجنس، فالمعنى واحد، وسميت بذلك؛ لأنها تنفي حكم الخبر عن جميع أفراد الجنس، فإذا قلت: لا طالب في الفصل. فقد نفيت حكم الخبر، وهو الوجود في الفصل عن جميع أفراد الطلاب، وبرئت جميع الطلاب من حكم هذا الخبر.

ولا النافية للجنس تعمل عمل إن؛ فتنصب الأول على أنه اسمها، وترفع الثاني على أنه خبرها، لكن اسمها له ثلاث حالات، ولا بد أن نعرفها حتى نعرف كيف كانت من المنصوبات:

الحالة الأولى: أن يكون اسمها مفرداً.

الحالة الثانية: أن يكون اسمها مضافاً.

الحالة الثالثة: أن يكون اسمها شبيهاً بالمضاف.

فائدة عامة: المفرد اصطلاح نحوي يختلف في النحو من باب إلى باب آخر، فالمفرد في باب المعرب والمبني هو ما ليس مثنى ولا جمعاً، والمفرد في باب العدد ما ليس مركباً، والمفرد في باب المبتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبه جملة، والمفرد في باب لا النافية للجنس ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

وعلى هذا، فالاسم المثنى في باب لا النافية للجنس مفرد، والاسم الجمع مفرد، فإذا قلت: لا طالباً في الفصل. فهذا مفرد، وإذا قلت: لا طالبين في الفصل. فهذا مفرد، وإذا قلت: لا طلاب في الفصل. فهذا مفرد؛ لأن المفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف.

والقاعدة في حكم الاسم إذا كان مفرداً: يُبنى على ما يُنصب به. فإذا كان يُنصب بالفتحة فإنه يُبنى على الفتح، مثل: لا طالب... ف "طالب" تنصب في الأصل -ولو وقعت مفعولاً به- بالفتحة، فإذا وقعت اسماً لـ "لا" تكون مبنية على الفتح، فتقول في الإعراب: "لا" نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر. "طالب" اسمها مبني على الفتح في محل نصب. "في الفصل" خبر.

وقولك: لا طالبين في الفصل. "طالبين" اسم لا مبني على الياء؛ لأنه يُنصب بالياء. وقولك: لا مجددين مذمومون. "مجددين" اسم لا مبني على الياء؛ لأنه ينصب بالياء. وقولك: لا عاقلات متبرجات. "عاقلات" اسم لا مبني على الكسر؛ لأنه جمع مؤنث سالم. هذا هو النوع الأول وهو المفرد.

النوع الثاني وهو: المضاف، واسم لا إذا وقع مضافاً يكون منصوباً. تقول: لا طالب علم مقصر. ف "لا" نافية للجنس. "طالب" اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وانظر الفرق بين الإعراب المبني والإعراب غير المبني، ففي المبني تقول: مبني على كذا في محل... لكن في المعرب تقول: منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. "علم" مضاف إليه. "مقصر" خبر.

النوع الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتصل به شيء من تمام معناه، فإذا قلت: لا راكباً سيارةً موجود. فهذا يُسمى عند النحويين: الشبيه بالمضاف؛ لأنه اتصل به شيء من تمام المعنى؛ لأنك لو قلت: لا راكباً.. فإنك لا تدري المراد، ولكن لما قلت: سيارةً. تبين المراد. وهذا معنى قولنا: "ما اتصل به شيء من تمام معناه".

ولكن ما الفرق بينه وبين المضاف؟ الفرق هو أن المضاف يكون غير مُنَوَّن، والشبيه بالمضاف يكون منوناً؛ لأن الإضافة تمنع من التنوين، لكن الشبيه بالمضاف ليس فيه إضافة. فيكون الإعراب: "لا" نافية للجنس (وسياتي الكلام عن المضاف والشبيه بالمضاف في باب النداء بنفس التعريف)، "راكباً" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

على آخره. وفاعل "راكباً" ضمير مستتر تقديره: أنت، أو هو، على أساس غير موجود. "سيارة" مفعول به منصوب باسم الفاعل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. "موجود" خبر لا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ومن أمثلة الشبيه بالمضاف: لا حسناً خلقه مذموم. فما الفرق؟ الفرق أنه في المثال الأول اتصل به شيء من تمام معناه، وذلكم الشيء جاء منصوباً، وهذا اتصل به شيء من تمام معناه، وذلكم الشيء جاء مرفوعاً. فيكون الإعراب: "لا" نافية للجنس. "حسناً" اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. "خلقته" فاعل للصفة المشبهة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه. "مذموم" خبر لا. ويشترط في عمل لا النافية للجنس شرطان:

الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في المعارف.

الشرط الثاني: أن يكون الاسم متقدماً على الخبر - وهذا أشار إليه الشبراوي.

وفي الأمثلة التي مرت، لو تقدم خبر لا على الاسم، بطل عملها ووجب تكرارها، كما في قول الله - تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ﴾^(٣٩). "فيها" خبر مقدم. و"عَوْلٌ" مبتدأ مؤخر. فلم تعمل لا؛ لأن الخبر تقدم على الاسم. يقول الناظم عن لا:

وَلَا كَيْنَ لَهَا اسْمٌ بَعْدَهُ خَيْرٌ فَإِنْ يَكُنْ مُفْرَدًا فَافْتَحْهُ ثُمَّ صِلِ

يقول: (و"لا" ك"إن"). أي: "لا" تعمل عمل "إن". (لها) خبر مقدم. (اسم) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر ثانٍ لـ "لا"؛ لأن "لا" مبتدأ، ولكن كيف تكون مبتدأ وهي حرف؟ يقولون: قصد لفظها. أي: المقصود اللفظ بغض النظر عن الحرفية. ف"لا" مبتدأ، كـ "أن" خبر أول. (لها اسم) الجملة خبر ثانٍ.

يقول: (لها اسمٌ بعده خبر). أشار بهذا إلى أنه لا يتقدم الخبر على الاسم، قال: (فإن يكن مفرداً فافتحه). أي: ابنه على الفتح، والشيخ اقتصر على الفتح لأنه هو الغالب، فهو لا يُبنى على الفتح دائماً، فهو يُبنى على ما يُنصب به، لكنه قال: (فافتحه) باعتبار الغالب.

قال: (ثم صل). أي: صل بها خبرها، وهذا قد يكون من باب التأكيد للكلام السابق، وهو أن الاسم يتقدم على الخبر، وقال بعض الشراح: (ثم صل) أي: صل بها اسمها. إذن الشراح اختلفوا في تفسير (صل) على قولين:

القول الأول: أنه المراد وِصِلَ الاسم بـ "لا".

القول الثاني: وِصِلَ الخبر بالاسم، والخطب في هذا سهل.

ثم انتقل إلى النوعين الثاني والثالث من الخبر، فقال:

وَأَنْصَبُ مُضَافًا بِهَا أَوْ مَا يُشَابِهُهُ كَلَّا أَسِيرَ هَوَى يَنْجُو مِنَ الْخَطَلِ

(لا) نافية للجنس. و(أسير) اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأسير مضاف و(هوى) مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنه مقصور. (ينجو) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على أسير. (من الخطل) بالخاء المعجمة والطاء المهملة، والخطل هو الخطأ، مصدر خطل خطأً، كتعب تعباً، هذا ما في "المصباح". وفي "مختار الصحاح" يقول: الخطل: المنطق الفاسد المضطرب. وهذا أقرب؛ لأن أسير الهوى قد يهرف بما لا يعرف. السابع من المنصوبات: المنادى، والمنادى إذا كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة فإن حكمه النصب، والمنادى يُنصب في ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يكون مضافاً، مثل: يا طالبَ العلم. فـ "طالب" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وطالب مضاف و"العلم" مضاف إليه. إذن المنادى من منصوبات الأسماء.

الصورة الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، ونفس أمثلة لا النافية للجنس انقلها هنا، فتقول: يا راكباً سيارةً تمهل. فـ "راكباً" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ لأنه شبيه بالمضاف.

الصورة الثالثة: النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ -الذي يعظ الناس في المسجد: يا غافلاً والموت يطلبه. "غافلاً" منادى منصوب وهو نكرة غير مقصودة؛ لأن الواعظ لا يقصد شخصاً معيناً من الحاضرين. ويمثل النحويون أيضاً بقول الأعمى الذي يريد أن يتجاوز مكاناً إلى آخر في الشارع: يا رجلاً خذ بيدي. فالأعمى لا يقصد رجلاً معيناً.

أما إذا كان المنادى عَلَماً مفرداً أو نكرة مقصودة؛ فإنه يُبنى على ما يُرفع به. كأن تقول: يا محمد، أو: يا خالد. فهذا علم مفرد مبني على الضم. أما النكرة المقصودة فكأن يطرح المدرس السؤال على الطلاب في الفصل فيرفعون أصابعهم، فيقول: يا طالب، أجب. فلو أن المدرس لم يُشِرْ إلى طالب معين لأجاب الطلاب كلهم؛ لأنهم لا يدرون من هو

المقصود؛ لأنها نكرة غير مقصودة، لكن إذا قال: يا طالب أجب. وأشار إلى طالب معين، فالآن صارت الإشارة نكرة مقصودة. فهذا الحكم المنادى.

الباب الأخير في درس اليوم، يقول الشبراوي:

وَابْنِ الْمُنَادَى عَلَى مَا كَانَ مُرْتَفِعًا بِهِ، وَقُلْ: يَا إِمَامُ اَعْدِلْ وَلَا تَمَلِّ

هذا هو المنادى المفرد؛ لأنه سيذكر المضاف والشبيه بالمضاف في البيت الثاني. قوله: (وابن المنادى). أي: المفرد. (على ما كان مرتفعاً به) فإذا كان يرفع بالضمة فإنه يُبنى على الضم، وإذا كان يرفع بالألف فإنه يُبنى على الألف، مثل: يا طالباً. وإذا كان يرفع بالواو فإنه يُبنى على الواو، مثل: يا مسلمون.

ثم مثل بقوله: (وقل: يا إمام اعدل ولا تمل). (يا) حرف نداء. (إمام) منادى مبني على الضم في محل نصب. (اعدل) فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (ولا) الناهية. (تمل) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

وقوله:

وَأِنْ تَنَادَى مُضَافًا أَوْ مُشَاكِلَةً قُلْ: يَا رَحِيمًا بِنَا يَا غَافِرَ الزَّلِيلِ

(مُضَافًا) هذا هو النوع الثاني وهو المضاف. أما النوع الثالث: المشاكل الذي هو الشبيه بالمضاف. (قل: يا رحيمًا بنا، يا غافر الزليل). (يا رحيمًا بنا) هذا شبيه بالمضاف. (يا غافر) ليس عليها تنوين، و(رحيمًا) عليها تنوين، والشبيه بالمضاف هنا اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأن الجار والمجرور (بنا) متعلق بالمنادى، إذن يوجد ارتباط. (يا غافر) هذا مثال للمضاف؛ ف(غافر) مضاف، و(الزليل) مضاف إليه.

قوله: (وإن نادى). أثبتت في بعض النسخ الياء، مع أن الفعل مجزوم بإن وهو معتل، وكان الأصل أن تُحذف الياء؛ ولهذا في بعض نسخ الشرح ونسخ المتن الياء محذوفة، لكن إثباتها جائز وحذفها أحسن؛ لوجهين: الوجه النحوي، والوجه العروضي.

فالنحوي يقول: لأن هذا فعل معتل مجزوم بحذف حرف العلة. أما الوجه العروضي فهي الآن (وإن تَنَّا)، على وزن (متفعلن). وفيها خبن؛ لأن أصلها مستفعلن. لكن حُذِفَ الحرف الثاني ففيه خبن، و(دي مضا) على وزن (فاعلن)، فهنا أثبتنا الياء، فإذا حذفناها فإن الوزن يصير (فعلن) وفيها خبن، وهو مستحسن في البحر البسيط، ما دام الحذف الياء مستحسن عند العروضيين، ويمشي مع القاعدة النحوية فيكون أحسن.

الثامن من المنصوبات هو الحال، والحال هو: الوصف الفُضلة المبين لهيئة صاحبه عند وقوع الفعل. أو هي الوصف؛ لأن كلمة الحال يجوز فيها التذكير ويجوز التأنيث، فتقول: الحال هي الوصف، أو تقول: الحال هو الوصف. هذا تعريف الحال. ولهذا يقول النحويون: إن الحال هو ما يصلح جواباً لـ "كيف". فتقول: جاء خالد ركباً. فـ "راكباً" وصف. والوصف عند النحويين: ما دل على معنى. وهو هنا الركوب. وأنت إذا سمعت كلمة "راكباً" انقذح في ذهنك أنه يوجد شخص ركب.

وقولنا: "الفضلة". ولا نقول: الفضلة لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنه توجد أحوال لا يمكن الاستغناء عنها؛ ففي قولنا: جاء خالد ركباً. يمكن الاستغناء عن الحال، فيمكن أن تقول: جاء خالد. لكن هناك أحوال لا يمكن أن تحذف، وانظر إلى قول الله -تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾^(٤٠). فلا يمكن حذفها؛ لأننا لو حذفناها لانقلب الكلام إلى نفي، وهذا غير المراد، ومثله قول الله -تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالِي﴾^(٤١). فـ "كسالى" حال، ولو حُذفت لأصبحت الآية مدحاً لهم، لكن كسالى لفظ لا بد منه؛ ولهذا فالفضلة في باب الحال: ما ليس ركناً في الإسناد، أي: ليست مسنداً ولا مسنداً إليه. مثل: جاء خالد ركباً. أين المسند؟ جاء، أين المستند إليه؟ خالد، أما "راكباً" فليست مسنداً ولا مسنداً إليه؛ إذن تكون فضلة بهذا الاعتبار.

وشرط الحال أن تكون نكرة أو بمنزلة النكرة، فالحال لا تكون معرفة، ولو جاءت معرفة فإنها تؤول بالنكرة، مثل: جاء خالد وحده. فـ "وحده" حال، وهي معرفة؛ لأنها أضيفت إلى الضمير لكنه مؤول إلى النكرة؛ لأن التقدير: جاء خالد منفرداً. ومجيء الحال معرفة هذه كلمات بسيطة مسموعة عن العرب تُحفظ ولا يُقاس عليها، وتبقى القاعدة على ما هي عليه، وهي أن الحال لا تأتي إلا نكرة، والذي بمنزلة النكرة هو الجملة؛ لأن الحال تأتي مفرداً، وتأتي جملة، وتأتي شبه جملة.

يقول:

يَرْجُو رِضَاكَ وَمِنْهُ الْقَلْبُ فِي وَجَلٍ

وَالْحَالُ نَحْوُ: أَتَاكَ الْعَبْدُ مُعْتَذِرًا

(٤٠) الأنبياء: ١٦.

(٤١) النساء: ١٤٢.

في بعض النسخ وبعض الشروح وبعض المخطوطات (مبتسماً)، وفي بعض النسخ (معتذراً)، والخطب في هذا سهل، والشيخ **مَثَلٌ** للحال المفرد بـ (مبتسماً)، و**مَثَلٌ** للحال الجملة الفعلية بـ (يرجو)، و**مَثَلٌ** للحال الجملة الاسمية بـ (ومنه القلبُ في وجَلٍ).

و(مبتسماً) حال من العبد منصوب. (يرجو رضاك) الجملة في محل نصب حال جملة فعلية. (ومنه) الواو للحال. (منه) خبر مقدم. و(القلب) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال.

وتوجد بعض النقاط رأيت أن أضيفها في باب الحال لأهميتها:

النقطة الأولى: أن صاحب الحال لا بد أن يكون معرفة - كما تقدم في الأمثلة - فتقول: جاء خالد راكباً. فالحال لا بد أن تكون نكرة، وصاحب الحال لا بد أن يكون معرفة، وقد يأتي صاحب الحال نكرة إذا **وَجِدَ** مسوغ؛ إما تخصيص، أو تعميم، أو تأخير عن الحال. وهذه أنواع المسوغات.

الأول: التخصيص بالوصف، مثل لو قلت: جاء رجل ضعيفٌ سائلاً. "سائلاً" حال من رجل. و"رجل" نكرة، لكن الذي سوغ مجيء الحال منه أنه تخصص بالوصف.

الثاني: التعميم، كأن يتقدم نفي، كأن تقول: ما ندم طالب مذاكراً. "مذاكراً" حال من طالب، وهو نكرة، لكن سوغ مجيء الحال من النكرة تقدم النفي.

الثالث: أن تتقدم الحال ويتأخر صاحبها. فالتأخر مسوغ، كما لو قلت: أتاني سائلاً رجل. "سائلاً" حال من رجل وهو نكرة، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبه.

النقطة الثانية: الحال قسمان: حال مؤسَّسة، وحال مؤكَّدة.

الحال المؤسَّسة: وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها، كالمثال السابق، تقول: جاء خالد راكباً. "راكباً" حال مؤسَّسة، ولو **حُذِفَتْ** ما **فُهِمَ** المعنى. فلو قلنا: جاء خالد. ما فهم السامع أنه جاء راكباً؛ لذا فهذه **تُسَمَّى**: حال مؤسَّسة، وتُسَمَّى أيضاً: حال مبيَّنة.

الحال المؤكَّدة: وهي التي يُستفاد معناها بدونها، أي أن مهمتها التوكيد، مثل قول الله -تعالى: ﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾^(٤٢). "ضاحكاً" حال من فاعل تبسّم. والتبسم هو الضحك، فلو قيل في غير القرآن: تبسم محمد. فهم المراد دون كلمة ضاحكاً؛ ولهذا يقول النحويون: إن "ضاحكاً" حال مؤكَّدة. والحال المؤكَّدة أنواع محلها كتب النحو.

النقطة الثالثة: الحال باعتبار المقارنة وعدمها نوعان:

النوع الأول: الحال المقارِنة، وهي التي يتحقق معناها وقت زمن فعلها، وأكثر الأحوال أحوال مقارِنة، مثل: جاء خالد راكبًا. فالركوب هو وقت المجيء، فهذه هي الحال المقارِنة، وهي التي يتحقق معناها وقت زمن عاملها.

النوع الثاني: الحال المقدرّة، وهي المستقبلية التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الحال المقارِنة كان المجيء والركوب في وقت واحد، لكن انظر إلى قول الله -تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾^(٤٣). "خالدين" حال من الواو. والخلود هو الجنة. ولكن هل وقت الدخول هو وقت الخلود، أم بعد الاستقرار في الجنة يبدأ الخلود؟ إذن هل وقت الخلود هو وقت الدخول، مثلما أن الركوب هو وقت المجيء؟ لا، فهذه تُسمّى: حال مقدرّة؛ لأن معناها يتحقق بعد معنى عاملها.

ومثله أيضًا قول الله -تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾^(٤٤). "بيوتًا" حال من الجبال. لكن هل وقت الفعل -وهم ينحتون- صارت الجبال بيوتًا، أم بعدما انتهوا من النحت؟ بعد ما انتهوا، إذن هذه حال مقدرّة.

(٤٣) الزمر: ٧٣.

(٤٤) الأعراف: ٧٤.

س: هل المبتدأ مرفوع بالابتداء أم التجرد؟ وما الفرق؟

ج: لا يوجد فرق، فالابتداء هو التجرد، لكنهم لا يقولون: مرفوع بالتجرد. هم يقولون: مرفوع بالابتداء وهو التجرد، أما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ؛ ولهذا إذا قلت: زيد قائم. اجتمع في المثال العامل المعنوي والعامل اللفظي، فالعامل المعنوي هذا المبتدأ، والعامل اللفظي هو الخبر.

س: ذكرت أن الدار ليست مفعولاً فيه؛ لأنها لا تتضمن معنى "في" مع بعض الأفعال. أليس كلمة يوم لا تتضمن معنى "في"، كما لو قلت: جاء يوم الخميس؟

ج: هنا خرجت من النصب، ودخلت في باب الفاعلية؛ لأن "يوم" ظرف متصرف يقع مبتدأً، ويقع خبراً، ويقع فاعلاً، ويقع مفعولاً، ويقع مضافاً إليه..

س: إذا تقدم خبر "لا" على اسمها، وفصل بين ولا واسمها، فلماذا لا نقول: إنه خبر "لا" مقدم؟

ج: نص النحويون على هذا، وهذه مسألة مجمع عليها، وعلى أن خبر "لا" يجوز أن يتقدم مع بقاء العمل، فإذا تقدم بطل عملها.

س: هل تنصح بقراءة "إعراب القرآن" لابن النحاس؟

ج: كمرحلة ثانية، على أن يُقرأ قبله كتاب آخر، فلا بأس.

س: هل يوجد في القرآن حروف زائدة؟ وما توجيه قوله -تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤٥)؟

ج: القرآن ليست فيه حروف زائدة، وإنما يقولون: صلة، وقد نص على هذا ابن هشام في "مغني اللبيب"، فقال: ينبغي للمعرب أن يتورع أن يقول في شيء من القرآن: إنه زائد.

لكن إذا جئنا إلى الحروف، كما في قول الله -تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾^(٤٦). نقول: "الباء" صلة. وبعضهم يقول:

الباء حرف زائد لفظاً مؤكداً معنى. وقوله -تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٤٧)، فيه نفس الكلام، وإن كان بعض المفسرين

يقول: الكاف ليست زائدة، إنما الكاف هنا بمعنى مثل، والتقدير: ليس مثل مثل الله شيء. هكذا قالوا، والمقصود أن

الآية هذه فيها خلاف، والأصوليون يذكرونها في باب المجاز.

(٤٥) الشورى: ١١.

(٤٦) فصلت: ٤٦.

(٤٧) الشورى: ١١.

س: ما الفرق بين "لن" و"لم" في المعنى؟

ج: إذا قلت: لن يأتي زيد. هذا في الزمن الماضي، لكن إذا قلت: لم يأت. هذا في الزمن الحاضر، وبينهما فرق من جهة قوة النفي.

س: قول الله -تعالى: ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾^(٤٨). هل ساجدين حال أم مفعول به؟

ج: على حسب الفعل رأى، فإذا كانت رأى علمية فهذه تنصب مفعولين، وعلى هذا يكون ساجدين هي المفعول الثاني على أنها رؤيا منام.

س: هل ترون أن ألفية السيوطي في النحو تُقدّم في الحفظ على ألفية ابن مالك؟

ج: لا، فالشهرة لألفية ابن مالك، والقيمة العلمية أيضًا لابن مالك؛ لأنه قبل السيوطي بقرون.

س: هل يرجع بالمصادر إلى أصل الوضع في اللغة؟

ج: يقول النحويون: إن المصادر لا بد فيها من الرجوع إلى معاجم اللغة.

س: ذكرت أن "كلم" مصدرها تكليم، وليس مصدرها كلام.

ج: لا، كلام اسم مصدر؛ لأن القاعدة عند النحويين أن الفعل إذا كان على وزن فعّل فمصدره التفعيل، يقول ابن مالك: وزكى تزكية مثل تكلم تكليماً، لكن كلام اسم مصدر، وهناك فرق بين المصدر واسم المصدر.

س: هل هناك شروح مطبوعة للمنظومة؟

ج: المنظومة ليس لها شروح مطبوعة متداولة، وأنا وقفت على شرحين؛ شرح طبع في مكة منذ مئة وسبعة وعشرين عامًا، أي: مطبوع عام ألف وثلاثمئة وأربعة، وموجود في مكتبة الحرم في مكة، ويوجد أحد الشروح مطبوع في غزة، وحققه أحد الإخوة الفلسطينيين، والمنظومة لها شروح مخطوطة في جامعة الإمام.

س: ما المتن الذي تنصحون بالعناية بحفظه، وتحليل ألفاظه؟

ج: حفظ الدرّة اليتيمة، ومنظومة الشبراوي جيدة، وعندى أن الدرّة اليتيمة فيها معلومات أكثر من منظومة الشبراوي؛ لأن الدرّة اليتيمة مئة بيت، أي مثل منظومة الشبراوي مرتين، ويوجد متن صغير أنا أنصحكم به، وهو منظومة الحضرمي الذي هو الدرّة اليتيمة.

س: في البيت الأخير من الباب الثالث -الذي درسناه أمس، ألم يُمثّل المصنف للبدل؟

ج: البدل مثله مثل عطف البيان، وهو قوله: (خادمه أبو الضياء). فأبو الضياء بدل أو عطف بيان.

س: سار محمد سيرًا حسنًا، ما إعراب "سيرًا"؟

ج: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

س: نرجو توضيح الفرق بين المصدر والمفعول المطلق.

ج: أنا قلت: بينهما عموم وخصوص وجهي؛ فيجتمعان في شيء، فكل مصدر منصوب هو مفعول مطلق، وكل مصدر مرفوع أو مجرور ليس مفعولاً مطلقاً، أما الأشياء التي تنوب عن المصدر فهذه مفعول مطلق ولا تُعرب مصدرًا.

التاسع من المنصوبات: التمييز. والتمييز: اسم نكرة بمعنى من، مبيِّن لإبهام اسم أو إجمال نسبة. ومن هذا التعريف يتبين أن التمييز نوعان:

النوع الأول: تمييز الذات أو تمييز المفرد. وأكثر موقعه بعد المقادير والأعداد، والمقادير هي: المساحة والوزن والكيل، فهذا تمييز الذات، فإذا قلت: اشتريت رطلاً. ف"رطلاً" اسم مبهم، فلا ندري رطلاً سمناً، أم رطلاً عسلاً، أم رطلاً زيتاً، فالكلمة مبهمه، فإذا قلت: اشتريت رطلاً عسلاً. ف"عسلاً" أزال الإبهام في الاسم السابق، والاسم السابق مفرد وهو "رطلاً". وإن شئت فقل: ذات، أي: اسم محسوس. فالرطل يوضع بالميزان فهو شيء محسوس، هذا معنى أنه ذات. والإعراب: "اشتريت" فعل وفاعل. "رطلاً" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. "عسلاً" تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وفي الأعداد إذا قلت: عندي عشرون. يوجد إبهام، فلا ندري عشرون كتاباً، أم عشرون قلماً، أم عشرون ريالاً... فالكلمة فيها إبهام واسع جداً. فإذا قلت: عشرون كتاباً. زال الإبهام، ف"كتاباً" أزال الإبهام في اسم قبله، فيكون تمييزاً.

النوع الثاني: تمييز النسبة، ويسمونه: تمييز الجملة. فإذا قلت: طاب المكان. فنسبة الطيب إلى المكان مبهمه، وكلمة "طاب" ليس فيها إبهام، والمكان ليس فيه إبهام، لكن نسبة الطيب إلى المكان مبهمه، فهل تريد: طاب المكان هواءً، أم طاب المكان رائحةً، أم طاب المكان ماءً، أم طاب المكان تربةً؟... فنسبة الطيب إلى المكان تحتاج إلى بيان، فإذا قلت: طاب المكان هواءً. زال الإبهام.

لكن السؤال: كلمة "هواء"، هل أزال الإبهام في كلمة طاب وحدها؟ لا. هل أزال الإبهام في كلمة المكان وحدها؟ لا. بل أزال الإبهام في نسبة الطيب إلى المكان؛ ولهذا يسمونه: تمييز نسبة. والإعراب: "طاب" فعل ماض مبني على الفتح. "المكان" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. "هواء" تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وحكم التمييز النصب غالباً، ويجوز جره بمن أو بالإضافة بعد المقادير، فتقول: اشترت ثوباً صوفاً. فالتمييز هو "صوفاً"، وحكمه النصب، ويجوز أن تجره بمن، فتقول: اشترت ثوباً من الصوف. ويجوز أن تجره بالإضافة (أي بواسطة الإضافة) فتقول: اشترت ثوب صوف. إذن تمييز المقادير يجوز فيه النصب - وهذا هو الأصل - ويجوز الجر بمن، ويجوز الجر على أنه مضاف إليه.

أما قاعدة تمييز العدد فهي: تمييز العدد من ثلاثة إلى تسعة جمع مجرور، فتقول: عندي ثلاثة كتب. أما المئة والألف فتمييزها مفرد مجرور، فتقول: عندي مئة كتاب. أو عندي ألف كتاب. إذن تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة جمع مجرور. وتمييز المئة والألف مفرد مجرور. وما عداهما من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب، فتقول: عندي ثلاثون كتاباً. أو: عندي سبعون كتاباً.

شرح الأبيات: يقول - رحمه الله:

وَإِنْ تُمَيِّزُ فَقُلْ: عِشْرُونَ جَارِيَةً عِنْدَ الْأَمِيرِ، وَقِنْطَارًا مِنَ الْعَسَلِ

(عشرون) مبتدأ. (جارية) تمييز. و(عند الأمير) خبر المبتدأ. (قنطاراً) اختلفت فيها نسخ الشبراوية؛ ففي بعضها بالرفع (وقنطاراً)، وفي بعضها بالنصب (وقنطاراً)، فإذا كانت بالرفع فهي مبتدأ، والخبر محذوف دل عليه ما قبله، والتقدير: وقنطار من العسل عند الأمير. لأنه قال: (عشرون جارية عند الأمير). وقنطار من العسل عند الأمير، فإذا كانت بالرفع يكون التمييز (من العسل)؛ لأن (قنطاراً) - كما قلنا قبل قليل - مبهم، لا ندري أفنطار من العسل، أم من السمن؟... إذن التمييز (من العسل). وهنا يعطينا الشبراوي مثلاً للتمييز المنصوب والمجرور.

وكما قلت لكم قبل قليل: الأصل أن يكون التمييز منصوباً، وقد يكون مجروراً. (فجارية) تمييز منصوب، و(من العسل) تمييز مجرور. وهذا أحسن، لكن إذا قلنا بالنصب، يصير قنطاراً تمييز لـ (عشرون)، أي: عشرون جارية، وعشرون قنطاراً. فأَي الوجهين أحسن النصب أم الرفع؟ الرفع أحسن؛ لأنه على الرفع يكون مثل للتمييز المنصوب

والمجرور، أما على النصب يكون قد مثل للتمييز للمنصوب دون المجرور؛ لأن قوله (من العسل) سيعرب صفة؛ ولهذا بعض الشراح رجح رواية الرفع، مع أن رواية النصب صحيحة.

العاشر من المنصوبات: المستثنى في بعض أحواله. لماذا نقول: في بعض أحواله؟ لأنه يوجد مستثنى يكون مجروراً، ويوجد مستثنى يكون مرفوعاً، ونحن نبحث هنا في منصوبات الأسماء.

والمستثنى هو: الاسم المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها. فهذا هو المستثنى، والمستثنى فيه نوع من التشعب، لكن قاعدته سهلة إذا ضُبِطت، وهي: إذا كان الاستثناء بـ "إلا" وجب نصب المستثنى - في الأغلب - بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون الكلام تاماً.

الشرط الثاني: أن يكون الكلام موجباً.

فالشرط الأول: أن يكون الكلام تاماً، أي أن المستثنى منه مذكور. والشرط الثاني: أن يكون الكلام موجباً، ومعنى موجباً: مثبتاً، فلم يتقدمه نفي ولا شبه النفي. فإذا تحقق هذان الشرطان وجب نصب المستثنى بإجماع العرب. فتقول: جاء الطلاب إلا علياً. "جاء" فعل ماض مبني على الفتح. "الطلاب" فاعل. "إلا" أداة استثناء. "علياً" مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. فتوفر الشرطان: الأول: أن الكلام تام؛ لأن المستثنى منه موجود وهو الطلاب. الثاني: أن الكلام موجب، بمعنى أنه مثبت لم يتقدمه نفي ولا شبهه.

ومحترز هذين الشرطين، ينقلنا إلى قسم آخر من الاستثناء، فالشرط الأول أن يكون الكلام تاماً، فإن كان الكلام غير تام (أي أن المستثنى منه غير موجود)، فالحكم إذا كان المستثنى منه غير موجود أن تعرب ما بعد "إلا" على حسب ما يقتضيه العامل قبلها: رفعاً أو نصباً أو جراً، ويسمى: الاستثناء المفرغ.

وسمى بالاستثناء المفرغ؛ لأن العامل الذي قبل "إلا" كان في الأصل مشغولاً بالعمل بالمستثنى منه لما كان موجوداً، والآن المستثنى منه غير موجود؛ فيكون العامل الذي قبل إلا يتسلط على الاسم الذي بعدها؛ لأنه تفرغ الآن للعمل. ففي المثال السابق: قام الطلاب إلا علياً. فاحذف المستثنى منه، ولا بد للاستثناء المفرغ أن يسبق بالنفي أو شبه النفي، فتقول: ما قام إلا علياً. فـ "علياً" فاعل قام. وقولك: ما رأيت إلا علياً. فـ "علياً" مفعول رأيت. وقولك: ما مررت إلا بعلياً. فـ "بعلياً" جار ومجرور متعلق بمررت. هذا ما يتعلق بالشرط الأول.

الشرط الثاني: أن يكون الكلام موجباً، فإن كان الكلام غير موجب بأن تقدم نفي أو نهي أو استفهام، مثل: ما قام الطلاب إلا علياً أو علياً.

فإذا كان الكلام غير موجب (أي: تقدم نفي أو شبهه)، فإما أن يكون الاستثناء متصلًا، أو يكون الاستثناء منقطعًا، والاستثناء المتصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فعليًّا جنس من الطلاب، والاستثناء المنقطع أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، مثل: ما قدم الضيوف إلا سيارة.

لكن بالنسبة للقسم الأول (وجوب النصب إذا كان الكلام تامًّا موجبًا) ليس هناك فرق بين الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع، ومثلنا بـ: جاء الطلاب إلا عليًّا. و: جاء الضيوف إلا سيارة. فهذا كله يجب فيه النصب.

لكن في غير موجب يفترق الأمر بين المتصل وبين المنقطع، فالمتصل يجوز لك وجهان في إعراب ما بعد "إلا": الوجه الأول: النصب على الاستثناء. والوجه الثاني: إتياعه لما قبل "إلا" على أنه بدل، مثل: ما قام الطلاب إلا عليًّا، أو: إلا عليًّا. فإذا قلت: إلا عليًّا. فهذا واضح أنه منصوب على الاستثناء، وإذا قلت: إلا عليًّا. أصبحت بدلًا من الطلاب، وبدل المرفوع مرفوع.

ومثاله أيضًا: ما رأيت الطلاب إلا عليًّا. فـ "عليًّا" يحتمل أنها منصوبة على الاستثناء، ويحتمل أنها منصوبة على البدلية؛ ولهذا ففي حالة النصب لا يتضح الفرق، بل يتضح الفرق في الرفع (أي: رفع المستثنى منه) والجر. كما لو قلت: ما مررت بالطلاب إلا عليًّا، أو: إلا عليًّا.

إذن إذا كان الكلام غير موجب، أي: تقدم عليه نفي أو شبهه، فإن كان الاستثناء متصلًا جاز لك فيها بعد "إلا" وجهان: الوجه الأول: النصب على الاستثناء. والوجه الثاني: إتياعه للمستثنى منه رفعًا أو نصبًا أو جرًّا.

أما إذا كان الاستثناء منقطعًا، مثل: قدم الضيوف إلا سيارة. فالحجازيون يوجبون النصب، وبنو تميم يجيزون النصب والإتياع. وهذا كله إذا كان الاستثناء بـ "إلا"، أما إذا كان الاستثناء -مثل ما ذكر الناظم- بغير وسوى، فإن المستثنى حكمه الجر؛ لأنه مضاف إلى "سوى" و"غير"، فتقول: قام الطلاب سوى خالد. أو: حضر الطلاب غير خالد. فالذي بعد "سوى" و"غير" حكمه الجر، أما "غير" و"سوى" فتعاملان معاملة الاسم الذي بعد "إلا" على التفصيل السابق. فمثلًا: قام الطلاب غير خالد. فحكم "غير" هو وجوب النصب. أما: ما قام الطلاب غير خالد. ففيها وجهان: غير، وغير. فإما النصب على الاستثناء، أو على البدلية، وعلى هذا فقاعدة "غير" و"سوى": أن "غير" تُعرب بما يعرب به المستثنى بعد "إلا".

وأما ما بعد "غير" و"سوى" فإنه مجرور على أنه مضاف إليه، تقول: جاء الطلاب غير خالدٍ. "جاء" فعل ماضٍ.
"الطلاب" فاعل. "غير" منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وغير مضاف، وخالد مضاف إليه
مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

أما إذا كان الاستثناء بـ "ليس" و"لا يكون" فيجب النصب؛ لأن المستثنى هو خبر ليس، أو خبر يكون، كأن تقول:
حضر الطلاب ليس زيداً. حضر الطلاب لا يكون زيداً. فالمستثنى "زيداً" منصوب؛ لأنه خبر ليس، أو خبر لا يكون.
أما إذا كان الاستثناء بـ "خلا" و"عدا"، فإن تقدمت عليهما "ما" وجب النصب على أنه مفعول به، تقول: حضر-
الطلاب ما عدا علياً. أو تقول: حضر الطلاب ما خلا علياً. أما إذا لم تتقدم "ما"، فيجوز الجر ويجوز النصب، تقول:
حضر الطلاب عدا علياً. أو: حضر الطلاب عدا علياً. فحيث جراً فهما حرفان، كما هما إن نصباً فعلان، فإن نصبت
فعلي أنهما فعلان، وإن جررت فعلي أنهما حرفان. ومثلها حاشا، وإنما ذكرنا هذا؛ لأن الشبراوي أشار إلى أدوات
الاستثناء.

شرح الأبيات:

ثم قال:

وَأَنْصِبْ بِالْإِذَا اسْتَشْنَيْتَ نَحْوَ أَتَتْ كُلُّ الْقَبَائِلِ إِلَّا رَاكِبَ الْجَمَلِ

(أتت) أتى فعل ماضٍ مبني على فتح المقدر، والتاء للتأنيث. و(كل) فاعل. و(القبائل) مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء.
(راكب) منصوب على الاستثناء، وراكب مضاف، و(الجمال) مضاف إليه. وهذا المثال توفر فيه الشرطان: الأول: أن
الكلام تام؛ لأن المستثنى منه موجود ومذكور. والثاني: أن الكلام موجب، أي مثبت.

ثم قال:

وَجَرَّ مَا بَعْدَ غَيْرٍ أَوْ خَلَا وَعَدَا كَذَا سِوَى نَحْوَ قَامُوا غَيْرَ ذِي الْحَيْلِ

(وجرَّ ما بعد غير) أي: ما بعد "غير" و"سوى" يكون مجروراً. (أو خلا وعدا) فـ "خلا" و"عدا" على أحد الوجهين،
والوجه الثاني: أنه ينصب ويتعين النصب إذا تقدمت "ما"، لكن إذا لم تتقدم "ما" فإنه يجوز الجر والنصب - كما مر.
قال: (كذا سوى نحو قاموا غير ذي الحيل). (قاموا) فعل ماضٍ، والواو فاعل. و(غير) منصوب على الاستثناء
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وغير مضاف، و(ذي) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الخمسة،
وذي مضاف، و(الحيل) مضاف إليه.

ثم قال:

وَبَعْدَ نَفْيٍ وَشِبْهِ النَّفْيِ إِنْ وَقَعَتْ إِلَّا يَجُوزُ لَكَ الْأَمْرَانِ فَاْمْتَثِلْ

يقصد بـ (الأمران) النصب والإتياع، (وشبّه النفي) هو: النهي والاستفهام. (إن وقعت إلا يجوز لك الأمران فامتثل)، وهنا قال: (يجوز). مع أنه جواب الشرط، وكان الأصل أن يقول: يجوز، لكن يقول النحويون: إن فعل الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب إذا كان الفعل مضارعاً. ويقول ابن مالك^(٤٩):

وَبَعْدَ مَا ضِي رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ *** وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

فهنا يجوز الرفع، لكن لا يكون هو فعل جواب الشرط، بل تكون الجملة كلها هي جواب الشرط.

فإذا قيل: إن تجتهد تنجح. "تنجح" فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط، لكن إذا جاء جواب الشرط فعلاً مضارعاً مرفوعاً، هل يكون هو جواب الشرط وهو مرفوع؟ لا، بل يكون جواب الشرط هو الجملة من الفعل والفاعل؛ وعلى هذا فيجوز في البيت الذي معنا (إن وقعت إلا يجوز) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. و(الأمران) فاعل. والجملة من الفعل والفعل في محل جزم جواب الشرط.

(يجوز لك الأمران) أي: الأصل والإتياع. (فامتثل)، الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، والتقدير: إذا جاز الأمران فامتثل. ومعنى امتثل: اتبع حكم النحويين، وهذا له مظاهر ويعتبر تميم للبيت.

الحادي عشر من المنصوبات: خبر كان وأخواتها، مثل قول الله -تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٥٠). "قديراً" خبر كان، وهو من منصوبات الأسماء، وقد تقدم الكلام عليه.

الثاني عشر: اسم إن وأخواتها، إن الحياة متاع. "الحياة" اسم إن منصوب، وهو من منصوبات الأسماء.

(٤٩) الأستاذ المقدم، إمام النحاة وحافظ اللغة، صاحب التصانيف السائرة. جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلياني. نزيل دمشق. ولد سنة ست مئة أو إحدى وست مئة. أخذ العربية عن غير واحد. وصرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. وهو حبرها السائرة مصنفاة مسير الشمس، ومقدمها الذي تصغي له الحواس الخمس. كان إماما في اللغة وحفظ الشواهد وضبطها، إماما في القراءات وعللها. مع الدين المتين والتقوى الراسخة. له مؤلفات جياة؛ منها: "الكافية الشافية"، و"وفاق الاستعمال". توفي في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وست مئة. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧ ترجمة ١٠٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ١١٩ ترجمة ٢٢٤).

شرح الأبيات: ثم قال عن الحادي عشر:

وَأَنْصَبَ بِكَانَ وَإِنَّ اسْمًا يَكْمَلُهَا
مَعَ تَابِعٍ مُفْرَدٍ يُغْنِيكَ عَنْ جُمْلٍ

بعض النسخ فيها: (بَكَانَ)، وهذا غلط؛ لأنه قال: (وإن). فلماذا يذكر (كَانَ) و(إن) وعملها واحد؟! إضافة إلى أن وزن البيت ينكسر أيضًا؛ ولهذا فالصواب: (وانصب بِكَانَ وَإِنَّ)؛ لأن "كان" لا علاقة لها بالنواصب ولكن خبرها منصوب، و"إن" لا علاقة لها بالنواصب ولكن اسمها منصوب؛ ولهذا قال: (وانصب بِكَانَ وَإِنَّ اسْمًا يَكْمَلُهَا). والمراد بالاسم: ما يشمل خبر كان واسم إن؛ لأن كل واحد منهما يصدق عليه بأنه مكمل، ففي كان الخبر يكمل الاسم، وفي إن الاسم يكمل الخبر؛ لأن كلاهما لا بد لها من مكمل.

قال: (مع تابع مفرد يغنيك عن جمل). هذه هي التوابع الخمسة المتبقية. وقوله: (مع تابع). المراد: جنس التابع، فيشمل جميع التوابع الخمسة، وقوله: (مفرد). هذا نعت لتابع. قال: (مفرد)؛ لأن التابع قد يكون جملة، ولا بحث لنا في الجملة؛ لأننا نبحت في الأسماء المنصوبة، فإذا قلت: رأيت رجلاً ضعيفاً. فـ "ضعيفاً" صفة لرجل، وهي من منصوبات الأسماء لأنها تابع. لكن لو قلت: رأيت رجلاً يكتب. فإعراب جملة "يكتب": صفة لرجل، وهذه ليس لنا فيها بحث؛ ولهذا قال الشبراوي: (مع تابع مفرد). وقوله: (يغنيك عن جمل). أي أن تابع المفرد يغني عن الجملة. وهذا البيت اختلفت فيه النسخ؛ فقد جاء في شرح الجوهرى^(٥١) في الشطر الثاني (مع التوابع تدرك غاية الجدل)، والتوابع مرت علينا، وعرفنا التابع وقلنا: إن التوابع خمس؛ الأول: النعت، وقد عرفنا التابع بأنه: كل ثانٍ أُعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد.

الأول: النعت، وهو: التابع المشتق أو المؤول به، الموضح لمتبوعه أو المخصص له. قولنا: "النعت هو التابع المشتق". والمشتق هو الذي سميناه في باب الحال: الوصف، وهو ما دل على معنى وذات، كاسم فاعل، فالنعت أكثر ما يكون مشتقاً. تقول: جاء محمد الفاضل. وجاء خالد الكريم... فالفاضل والكريم والعاقل... كل هذه مشتقات.

(٥١) إمام اللغة، مصنف "الصحاح"، أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الأتراري، وأترار هي مدينة فاراب. أحد من يضرب به المثل في ضبط اللغة، وفي الخط المنسوب، يعد مع ابن مقلة وابن البواب ومهلل والبريدي. أخذ العربية عن: أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، وخاله صاحب "ديوان الأدب" أبي إبراهيم الفارابي. وكان يحب الأسفار والتغرب، ودخل بلاد ربيعة ومضر في تطلب لسان العرب، ودار الشام والعراق، ثم عاد إلى خراسان، فأقام بنيسابور يدرس ويصنف، ويعلم الكتابة، وينسخ المصاحف. مات في حدود سنة أربع مئة. انظر: إنباه الرواة (١/ ١٩٤ ترجمة ١٢٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠ ترجمة ٤٦).

وقد لا يكون النعت مشتقاً فقد يكون مؤولاً بالمشتق، وهذا قليل، مثل: اسم الإشارة. فلو قلت: مررت بزید هذا. "هذا" الهاء حرف تنبيه. وذا اسم إشارة مبني على السكون في محل جر صفة لزيد. مع أن "هذا" ليس مشتقاً، بل هو جامد، لكنه مؤول بالمشتق، كأنك قلت: مررت بزید المشار إليه. وكلمة المشار مشتقة. وقولنا: "الموضح لمتبوعه أو المخصص له". والقاعدة: أن التوضيح في المعارف، والتخصيص في النكرات.

فإذا قلت: جاء خالد الكاتب. فـ "الكاتب" نعت لخالد. ولو قلت: جاء طالب كاتب. فكلامك صحيح؛ لأنه يوافق في التعريف والتكثير، فيكون مخصصاً، فهذه قاعدة النعت، وهي أنه: بعد المعرفة يوضح، وبعد النكرة يخصص. والفرق: أن التوضيح يقلل الاشتراك لخالد فيه أكثر من شخص اسمه خالد، إذا قلت: الكاتب. ضيقت الدائرة، أما التخصيص فهو: تقليل الشبوح، وهو أوسع دائرة من التوضيح.

الثاني: عطف البيان، وهو: التابع الجامد الذي جيء به لإيضاح متبوعه أو تخصيصه. فإذا قلت: جاء خالد. وكان معك شخص في المجلس، فإنه لا يدري: من هو خالد الذي جاء؟ لكن لو قلت: جاء خالد أخوك. فإنه قد حصل توضيح، وهذا يُسمى: عطف البيان.

وقولنا: عطف البيان هو: الجامد الموضح لمتبوعه. فصار هناك شبه بين النعت وعطف البيان، والفرق بينهما: أن النعت يكون مشتقاً، وعطف البيان يكون جامداً، أي: غير مشتق. فكلمة "أخوك" ليست مشتقة، بل هو من الأسماء الجامدة. لكن العاقل مشتق من العقل، والكریم مشتق من الكرم، والفاضل مشتق من الفضل... فهذا هو الفرق؛ ولهذا فعطف البيان والنعت يتفقان في الإيضاح، لكن يفترقان أن هذا مشتق وهذا جامد.

الثالث: عطف النسق، وهو: التابع الذي توسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف. كما لو قلت: جاء محمد وأخوه.

الرابع: التوكيد، والتوكيد إما توكيد لفظي وهو: إعادة اللفظ الأول بعينه. كما لو قلت: أخاك أخاك. أي: الزم أخاك. وإما توكيد معنوي وهو: التابع الرفع احتمال تقدير مضاف، أو إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم. أي أن التوكيد المعنوي له غرضان:

الغرض الأول: دفع احتمال تقدير مضاف.

وهذا له لفظان: النفس والعين، فإذا قلت: حدثني الأمير. فإنه يتبادر إلى الذهن أنه ليس الأمير الذي حدثك؛ لأنك قد لا تصل إلى هذه المكانة، إنما الذي حدثك هو مدير مكتب الأمير، أو نائب الأمير... إذن احتمال تقدير مضاف

حدثني الأمير، أو حدثني نائب الأمير ممكن، فكيف ترفع الاحتمال وتزيله؟ تأتي بالتوكيد، فتقول: حدثني الأمير نفسه. أو: حدثني الأمير عينه. "حدثني" فعل ماض مبني على الفتح، و"النون" للوقاية، و"الياء" مفعول به. و"الأمير" فاعل. "نفسه" توكيد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه. وهذا في حالة الرفع، ونحن نبحث في المنصوبات، فنقول: حدثتُ الأميرَ نفسه.

الغرض الثاني: إرادة الخصوص فيما ظاهرة العموم.

تقول: حفظت ألفية ابن مالك. فيتبادر لذهن السامع أنك لم تكمل حفظ الألفية، بل بقيت أبيات. إذن احتمال إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم موجودة. فلفظك يفيد العموم، لكن السامع قد يفهم الخصوص. فأنت لأجل أن تزيل هذا الاحتمال فإنك تأتي بالفاظ التوكيد المستعملة في هذا النوع، مثل: كل أو جميع... فتقول: حفظت ألفية ابن مالك كلها. فإذا قلت: كلها. فهل يفهم السامع أنك تركت خمسين بيتًا أو مئة بيت؟ لا؛ لأنه قد زال الاحتمال. الخامس: البدل، وهو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. والبدل هو عطف البيان، حتى من النحويين من يرى أنه لا داعي لأن يَبُوبَ للبدل وعطف البيان بابان منفصلان، وفي المثال السابق: جاء خالد أخوك. "أخوك" بدل أو عطف بيان.

وأنت عندما تتكلم، هل تقصد كلمة خالد أم كلمة أخوك؟ قلتُ: إن الشخص الذي معك سيستفيد من كلمة "أخوك"، ولن يستفيد من كلمة "خالد". ولهذا يقولون: إن البدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. والبدل أربعة أنواع:

الأول: بدل كلٍّ من كلٍّ، والأحسن أن يقال: بدل مطابق، كما في قول الله -تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٥٢). "الصراط" بدل كل من كل. ومثاله -أيضًا- قول الله -تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ﴾^(٥٣). ف"الله" بدل، وبدل المجرور مجرور. وهو بدل مطابق.

الثاني: بدل بعض من الكل. مثل لو قلت: أكلت الرغيفَ نصفه. ومنه قول الله -تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥٤). ف"من استطاع" بدل من "الناس"؛ لأن المستطيع ليس هو كل الناس، بل بعض من الناس.

(٥٢) الفاتحة: ٦ - ٧.

(٥٣) إبراهيم: ١ - ٢.

الثالث: بدل الاشتغال، وسُمِّي بدل الاشتغال؛ لأن المبدل منه مشتمل على البدل عن طريق الإجمال. فلو قلت: أعجبنى زيد علمه. أو: أعجبنى زيد فصاحته. أو: أعجبنى زيد منطقه... فهذا كله يُعتبر من قبيل بدل الاشتغال، ومنه قول الله -تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(٥٥). ف "الشهر الحرام" مشتمل على القتال، هذا معنى أنه بدل اشتغال. النوع الرابع: بدل الغلط، وبدل الغلط ليس المراد من البدل أنه هو الغلط، وإنما المقصود أن البدل يُذكر لإزالة الغلط، ومثال ذلك: إنسان أراد أن يقول: رأيت الفرس. لكنه غلط، وسبقه اللسان، فقال: رأيت زيذاً الفرس. أي أنه بعد "زيذاً" مباشرة نطق "الفرس". فالبديل هو الفرس؛ لأن الفرس جيء به لإزالة الغلط الذي هو نطق كلمة "زيذاً"، فكلمة "زيذاً" ليست في محلها؛ لأنه غلط، فهو إنما أراد أن يقول: "الفرس"، لكنه سبق لسانه فنطق "زيذاً". فجاء بكلمة الفرس لتصحيح الغلط. إذن بدل الغلط هو: البدل الذي يُؤتى به لإزالة الغلط أو لتصحيحه.

قال -رحمه الله تعالى: (البَابُ الحَامِسُ: فِي مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

تَنَالُ حُسْنَ خِتَامٍ مُنْتَهَى الأَجَلِ	وَاخْتِمْ بِأَبْوَابِ مَخْفُوضَاتِ الأِسْمِ عَسَى
ثَلَاثَةٌ إِنْ تُرِدْ تَمثِيلَهَا فَقُلْ	عَوَامِلُ الخَفْضِ عِنْدَ القَوْمِ جُمَلْتَهَا
فَأَنْظُرْهُ، وَاحْذَرْ سِهَامَ الأَعْيُنِ النَّجْلِ	غُلَامٌ زَيْدٌ أَتَى فِي مَنْظَرٍ حَسَنِ
فِيهِ الخِلَافُ تَمًا فَاسْأَلْ عَنِ العِلَلِ	أَسْمٌ وَحَرْفٌ بِلَا خُلْفٍ وَتَابِعَهَا
فِي الكُتُبِ فَارْجِعْ لَهَا وَاسْتَعْنِ عَنِ عَمَلِ	وَاعْلَمْ بِأَنَّ حُرُوفَ الجُرِّ قَدْ ذَكِرَتْ
ضَاقَتْ عَلَيْهِ بِطَاحِ السَّهْلِ وَالجَبَلِ)	يَا رَبِّ عَفْوًا عَنِ الجَانِي المَسِيءِ فَقَدْ

هذا هو القسم الأخير، وهو مخفوضات الأسماء، أي: المجرورة، وهي ثلاثة أنواع: النوع الأول: مجرور بالاسم. والنوع الثاني: مجرور بالحرف. والنوع الثالث: مجرور بالتبعية.

النوع الأول: المجرور بالاسم، والمراد بالاسم هنا: المضاف؛ لأن المضاف هو الجار للمضاف إليه، فإذا قلت: كتاب خالدٍ جديد. فأنا الآن أبحث في الأسماء المجرورة، فعندنا كلمة "خالد" مجرورة، ولو بحثت عن الذي جرها وجدت أنه كلمة كتاب، إذن من أنواع الجار: الاسم المضاف؛ ولهذا تقول: "كتاب" مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. "خالد" مضاف إليه مجرور بالمضاف. والسائد على ألسنة كثير من الطلاب أنهم

(٥٤) آل عمران: ٩٧.

(٥٥) البقرة: ٢١٧.

يقولون: مجرور بالإضافة. وهذا تعبير مرجوح، والأحسن أن تقول: مجرور بالمضاف، الذي هو كلمة "كتاب". فكلمة "خالد" لم يجرها حرف جر، إنما الذي جرها الكلمة التي قبلها التي هي المضاف. "جديد" خبر المبتدأ. ويوجد رأي لبعض النحويين مثل: السهيلي^(٥٦) وأبي حيان^(٥٧)، يقول: إن الجار للمضاف إليه هو بالإضافة. ومعنى الإضافة: الإسناد، فما الفرق بين القولين، وهما: أن الذي جر المضاف إليه هو المضاف، وأن الذي جر المضاف إليه هو الإضافة؟

الفرق أننا إذا قلنا: أن الذي جر المضاف إليه هو المضاف، هذا عامل لفظي. وإذا قلنا: الذي جر المضاف إليه هو الإضافة، هذا عامل معنوي. والعامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي؛ ولهذا فقول سيويوه^(٥٨) ومن وافقه: أن الذي جر المضاف إليه هو المضاف، أجود.

النوع الثاني: المجرور بالحرف، والمراد حروف الجر، وهي مذكورة في الكتب المطولة، وهي:

هاك حروف الجر وهي: من إلى *** حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ رب اللام كي واو وتا *** والكاف والبا ولعل ومتى

النوع الثالث: المجرور بالتبعية. فإذا قلت: مررت بزيد وخالد. فالذي جر "خالد" هو أنه تابع لزيد، فتكون التبعية غير المضاف وغير الحرف، فتكون نوعاً ثالثاً.

(٥٦) عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي، ثم السهيلي النحوي اللغوي الأخباري. ولد سنة ثمان وخمس مئة بالقة. فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع على هذا الشأن. وشرحه على سيرة ابن هشام دال على فضله، ونبله، وعظمته، وسعة علمه. أشعاره كثيرة، وتصانيفه ممتعة؛ منها "الروض الأنف"، و"نتائج الفكر". مات في السادس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمس مئة. انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٦٢ ترجمة ٣٧٩)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٤٣ ترجمة ٣٧١).

(٥٧) عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي، ثم السهيلي النحوي اللغوي الأخباري. ولد سنة ثمان وخمس مئة بالقة. فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع على هذا الشأن. وشرحه على سيرة ابن هشام دال على فضله، ونبله، وعظمته، وسعة علمه. أشعاره كثيرة، وتصانيفه ممتعة؛ منها "الروض الأنف"، و"نتائج الفكر". مات في السادس والعشرين من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمس مئة. انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٦٢ ترجمة ٣٧٩)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٤٣ ترجمة ٣٧١).

(٥٨) إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري. قد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يُدرَك شأوه فيه. استمل على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل ولازمه، وأبي الخطاب الأخفش الكبير. سمي سيويوه؛ لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين، بديع الحسن. اختلف في وقت وفاته على أقوال، أرجحها أنه مات سنة ثمانين ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١ ترجمة ٩٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٤٦ ترجمة ٥١٥).

وأشار الشبراوي أن التبعية فيها خلاف على قولين:

القول الأول: أن التبعية من أنواع الجر، وعلى هذا تكون أنواع الجر ثلاثة؛ والنوع الثالث هو التبعية. ودليل هؤلاء أن التبعية إذا زالت رُفِعَ الاسم أو نصب، فلما دار الخفض معها وجوداً وعدمًا دلَّ على أنها هي السبب.

ومعنى هذا الكلام أنك إذا قلت: مررت بزيد وخالد. فالذي جر "خالد" هو التبعية لـ "زيد"، والدليل أن التبعية هي التي جرت كلمة "خالد" أنه لو رُفِعَ الاسم السابق أو نصب زال الجر، فلما صار الجر - جر التابع - مرتبطاً بجر الاسم السابق؛ دل على أن الجر بالتبعية نوع ثالث من أنواع الجر. كما تقول: جاء خالدٌ وعليٌّ. فترفع التابع، وكما تقول: رأيت خالدًا وعليًّا. فتنصب التابع، وكما تقول: مررت بخالد وعليٍّ. فتجر التابع.

إذن التبعية هي السبب في الجر، وهذا رأي من يقول: إن التبعية عامل من عوامل الجر.

القول الثاني: يقول: التبعية ليست من أنواع الجر، وإنما عامل الجر: إما اسم مضاف، أو حرف جر، ولا ثالث لهما. ويكون التابع مجرورًا بالحرف الذي جر المتبوع، فإذا قلت: مررت بخالد وعليٍّ. فالذي جر "علي" هو الباء التي جرت "خالد"، لماذا؟ يقولون: لأن الباء عامل لفظي، والتبعية عامل معنوي، والعامل المعنوي دائرته ضيقة في اللغة العربية، ومجاله نادر، فعلى هذا الكلام فعامل الجر نوعان فقط، وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة. يقول الناظم:

وَإِخْتِمْ بِأَبْوَابِ مَخْفُوضَاتِ الْأِسْمِ عَسَى تَنَالُ حُسْنَ خِتَامٍ مُنْتَهَى الْأَجْلِ

(عسى تنال)، التقدير: عسى أن تنال؛ لأن دخول "أن" على خبر عسى كثير، حتى إن عسى ما وردت في القرآن إلا وخبرها مقترن بأن المصدرية، (عسى تنال حسن ختام منتهى الأجل)، و(منتهى) منصوبة بنزع الخافض، والتقدير: فيه منتهى الأجل. وقيل: إنه بدل اشتغال من حسن ختام؛ لأن (منتهى الأجل) الذي هو زمن انتهاء العمر مشتمل على حذف حسن الختام، وهذا - في رأيي - أحسن؛ لأنه يكون بدل اشتغال؛ لأن نزع الخافض له مواضع. ثم قال:

عَوَامِلُ الْخَفْضِ عِنْدَ الْقَوْمِ جُمَلُهَا ثَلَاثَةٌ إِنْ تُرِدَ تَمَثِّلُهَا فَقُلْ
غَلَامٌ زَيْدٌ أَتَى فِي مَنْظَرٍ حَسَنِ فَانظُرْهُ، وَاحْذَرْ سِهَامَ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ

(عوامل) مبتدأ أول. (جملتها) مبتدأ ثانٍ. (ثلاثة) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. (إن ترد تمثيلها فقل: غلامٌ زيد). فهذا مثال للمضاف، (الغلام) مضاف، (زيد) مضاف إليه. (أتى في منظر) مثال لحرف الجر، (منظرٍ حسن) مثال للتبعية؛ لأن (حسن) صفة لـ (منظر).

لكن: هل (حسن) مجرور بالتبعية أم مجرور بـ (في)؟ على خلاف. (فانظره) يعني: انظر إلى غلام زيد الذي جاء في منظر حسن، وهي واقعة في جواب مقدر، والتقدير: إن ترده فانظره. (واحذر سهامَ الأعينِ النجل). هذا مثال آخر؛ لأن (سهام) مضاف و(الأعين) مضاف إليه مجرور بالمضاف. و(النجل) صفة للأعين، وصفة المجرور مجرور، و(النجل) - بالضم - وهو اتساع العين، يقال: نجلت عينه. من باب تَعَب، نجلت عينه نَجَلًا: اتسعت وحسنت، فهي نجلاء، والجمع نُجَل.

قال:

اسْمٌ وَحَرْفٌ بِلَا خُلْفٍ وَتَابِعُهَا فِيهِ الْخِلَافُ تَمَّا فَاسَأَلَ عَنِ الْعِلَلِ

ماذا يقصد بالاسم؟ يقصد المضاف. (اسمٌ وحرفٌ) مبتدأ معطوف عليه، وخبره (بلا خلف). وهذا إعراب الجوهرى.

والفقيه أعربها: خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: عامل الخفض اسمٌ وخفض. لماذا يعرب الإعراب هذا؟ لأن (اسم) نكرة، ولا يوجد مسوغ، لكن الجوهرى يقول: إن (اسم) مبتدأ، وسوغ الابتداء بالنكرة الوصفُ المقدر؛ لأن التقدير: اسم مضاف، وحرف.

(بلا خلف) يعني: كون الجار هو الاسم الذي هو المضاف ليس فيه خلاف، وكون الجار هو حرف الجر ليس فيه خلاف، وكلام الشبراوي فيه نظر؛ فالحرف ليس فيه خلاف، لكن ذكرنا قبل قليل أن بعض النحويين قالوا: الجار هو الإضافة. إذن صار الاسم فيه خلاف أيضًا.

قال: (وتابعها) هذا هو النوع الثاني من أنواع الجر. (فيه الخلافُ تَمَّا)، ومعنى تَمَّا: زاد واشتهر، وقد ذكرته، (فاسأل عن العلل) واقعة في جواب شرط مقدر، والتقدير: إن أردت سبب نمو الخلاف فاسأل عن العلل. أي: اسأل عن السبب الذي جعل النحويين يختلفون.

قال:

وَاعْلَمَ بِأَنَّ حُرُوفَ الْجُرِّ قَدْ ذُكِرَتْ فِي الْكُتُبِ فَارْجِعْ لَهَا وَاسْتَعْنِ عَنِ عَمَلِ

(في الكُتْبِ) بالتسكين لإقامة الوزن. (فارِجٌ هَآ) الضمير يحتمل أنه يعود على الكُتْبِ، ويحتمل أنه يعود على الحروف. (واستغنٍ عن عملٍ) أي: عن ذكرٍ لها؛ فأنا قد ذكرت لك ما يفتح به الباب، والتفاصيل تجدها في الكُتْبِ المطولة. ثم ختم المنظومة بالبيت الحادي والخمسون - كما مر - بقوله:

يَا رَبِّ عَفْوًا عَنِ الْجَانِيِ الْمُسِيءِ فَقَدْ ضَاقَتْ عَلَيْهِ بِطَاحِ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

(يا رَبُّ) يعني: يا خالقي ويا مالكي ويا رازقي. (عَفْوًا) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أسألك عَفْوًا. (عن الجاني) أي: المرتكب للآثام. (المسيء) بهذا الارتكاب. (فقد ضاقت عليه بطاح السهل والجبل) السهل عكس الجبل، والبِطَاح - بكسر الباء - مفرداها: أبطح، والأبطح هو الوادي المنخفض، والغالب أن الأبطح يكون متسعًا، ويجتمع فيه صغار الرمل أو الدقيق من الحصى عندما تأتي السيول.

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام على هذه المنظومة.